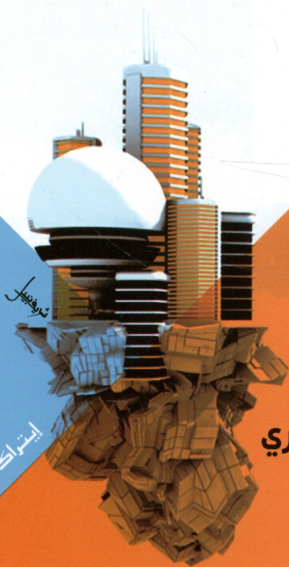


# إعادة اختراع الدولة

رؤية منهجية لضياع دور الدولة في عصر العولمة



د. محسن أحمد الخيزري

إبستراك الطباعة والنشر والتوزيع



# إعادة اختراع الدولة





# إعادة اختراع الدولة

إبراهيم

أ.د/ محسن أحمد الخضيرى

## بطاقة فهرسة

### فهرسة أثناء النشر

إعداد/ الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

الخضيرى ، محسن أحمد.	
إعادة اختراع الدولة : رؤية منهجية لضياح دور الدولة في عصر العولمة / إعداد: محسن أحمد الخضيرى - ط ١ - القاهرة: دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٤. ٢٩٦ ص؛	
٢٤٠١٧ سم	
تدملك ٢ ٢٧٥ ٢٨٣ ٩٧٧ ٩٧٨	
١- الدولة	٢- العولمة
أ- العنوان	
٣٢٠،١	
اسم الكتاب:	إعادة اختراع الدولة
اسم المؤلف:	محسن أحمد الخضيرى
رقم الطبعة:	الأولى
السنة:	٢٠١٤
رقم الإيداع:	٢٠١٣/٨٩٧٧
التقييم الدولي:	٢ - ٢٧٥ - ٢٨٣ - ٩٧٧ - ٩٧٨
اسم الناشر:	إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع
العنوان:	أش حسين كامل سليم - المأظلة - مصر الجديدة
المحافظة:	القاهرة
التليفون:	٢٤١٧٢٧٤٩
اسم المطبعة:	الدار الهندسية
العنوان:	زهراء المعادي - المنطقة الصناعية - قطعة رقم ٢٥٣، ٢٥٥، ٢٥٦،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ

فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ ۚ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ۝﴾

[الرعد: 17]

صدق الله العظيم



## مقدمة

لا يستطيع اى اقتصاد مهما كانت قوته ان يعيش، وينمو، ويتوسع دون ان يكون هناك توازنا قائما ما بين: القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى.... توازنا يتحقق فى الفاعلية، وفى القوة، وفى القدرة على تحقيق الذات، سواء فى اختيار مجالات التفوق، او السبق بالريادة، او حتى فى النمو، وهوتوازن حركى يعنى بمجالات وانشطة، تتحقق من خلال عناصر:

- المنافسة. - الشفافية. - الانطلاقة.
- العدالة. - الافصاح. - التعاون.
- الفاعلية. - الواعدية. - الدافعية.

وهذه العناصر تتداخل مع بعضها البعض فى جميع القطاعات الثلاثة (اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى)، لتحكم معاملاتها وتفاعلاتها، سواء الذاتية الداخلية، والخارجية، او مع بعضها البعض، خاصة فى مشاركة كل منها واضطلاعها بالدور الرئيسى والاساسى فى قيادة التنمية الشاملة من خلال مشروعاتها التى تقوم بها.

وهو ما يعطى لقضيه التوازن الادائى الحركى فاعليتها وحيويتها فى النمو فى القطاعات الرئيسيه الثلاثه: اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى... وهو توازن ادائى ارتباطى بفاعليه الدوله، وبقوتها، وبقوتها الاقتصاديه، خاصه ان الدعاوى الاخرى تسقط بالتبعيه، وتعطى الفاعليه والحيويه لهذا التوازن الحركى الذى تحققه الدوله.

هو ما يستدعى وجود الدوله الفاعله، تلك الدوله التى تعطى لهذه القطاعات فاعليه تتسحب اليها.

ولكل قطاع من هذه القطاعات قدراته، وإبداعاته، وواعديته، وهو ما يحتاج الى ضرورات البقاء والاستمرار، وليس الانتهاء والتصفية، وهى متطلبات اساسية لتحقيق النجاح فى اى منها.

وبالتالى فان استبدال التوجهات واحلال اهداف اخرى محلها يجعل الوضع المتكامل فى خطر تصفيه الدولة، وانهاء عناصر وجودها، واحلال الفوضى والعشوائيه محل التخطيط والتنظيم والتوجيه، والتسيق، والتحفيز، والمتابعة... وهو ما يحتاج الى فهم ووعى حقيقي بالمصالح العامه التى تسعى الدول المختلفه الى تحقيقها.

وبذلك تأتى الدولة لتقود قطاعاتها الثلاثة، وتوازن بين اطرافها، فالدولة بما تملكه من سلطات تستطيع التوجيه، وتستطيع تقديم الدعم والمساندة، كما تستطيع حث الاستثمار فى قطاعات معينة بذاتها، وفى الوقت نفسه تحقيق:

- سياسات التوظيف والتشغيل.

- سياسات الاستثمار.

- سياسات التفعيل.

فالدولة تملك بذاتها مواردها، وتهيمن على موارد هائله، وتستطيع ان تحرك، وتعيد توطين عناصر انتاجها، وان تدفع بطاقات هائله من اجل التطوير والتحسين، ومن اجل رفع الاداء التشغيلى غير المحدود للفواعل الاقتصاديه فيها.

والدولة بذلك اداه فعل غير محدود، واداه تفعيل فائق، فعل بالتوجيه نحو عمل مشروعات معينة، باستخدام وتفعيل الموارد والامكانيات، لتحقيق افضل استغلال ممكن لها، وهو ما يرتبط اداءا ووجوبيا بوجود الدولة ككيان مستقل له سلطات، وله صلاحيات، ولذلك هناك حاجة الى قوة الدولة لتحقيق ذلك، وهو ما يعنى ان وجود

الدولة عنصر اساسى فى النشاط الاقتصادى، والسياسى، والاجتماعى، والثقافى....  
الخ. وان هذه السياسة غير متصورة اذا ما كانت فى غير وجودها، وبذلك فان  
الدولة كيان ادارى له مقوماته، وله فاعليته، وله دورة الذى لا يجب ان يبتعد كثيراً  
عنه<sup>(1)</sup>، او هو دور متعدد ومتنوع الوظائف.

ان بداية النظرة للدولة يتصل بالامن القومى الشامل، اى الامن فى محيط ما  
ينتظرها من اخطار وتهديدات... سواء فى المجال العسكرى... او فى مجال  
التمثيل الخارجى... او فى مجال امن البيانات والمعلومات... فضلاً عن الاخطار  
الاقتصادية والسياسية والثقافية الرهيبة التى تحتاج عالمنا اليوم....

ان هذا التوازن الذى يتم صنعه، ولا يصنعه هو امر اساسى الا وجود الدولة،  
يحتاج الى ان يكون حركى ديناميكى، سواء فى تصورات العامة، او فى واقعة  
الخاص الذى يحققه، ويعمل من اجل الوصول اليه فى علاقاته المتداخلة، والدولة  
فى هذا الاطار الفاعل توازن بين هذه القوى الثلاث للقطاعات الثلاثة: القطاع العام،  
والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى... تعطى لكل منها دورة وفاعلية، وتؤسس فى  
الوقت ذاته مناهجة الفاعلة فى النمو والحركة.

وهو دور يوازن ما بين طموحات كل قطاع، وبين احتياجاته من أجل:

- التطوير.

- النمو.

---

(1) يجب الاخذ فى الاعتبار كافة التصورات غير الصحيحة عن الدولة وفى الادوار التى تقوم بها، وان يتم لدى هذه  
التصورات الخادعة، والتى كانت اهم صورها ما قاله لويس الرابع عشر ملك فرنسا : انا الدولة، والدولة انا ...  
وكانت نهايته المقصلة ولا الاعدام وانتقام الشعب منه فى صراع. الثورة الفرنسية ظن وبالتالي فان هناك فرقاً  
حقيقياً ما بين الدولة وبين نظم الحكم الفردى.

- التوسع.

- الانطلاق.

- التقدم.

خاصه ان دور الدوله لا يقتصر على تقديم التمويل من خلال المساعده فى التأسيس، او من خلال الشراء الحكومى، او من خلال تقديم البيانات والمعلومات ذات الطبعه الخاصه... الخ، بل انها المسئوله عن الاوضاع التوافقية التى تساعد على تحقيقها بوسائلها المختلفه.

وبذلك فان الدوله كيان ادارى فاعل ومتفاعل، كيان مؤثر ومناثر، كيان يحرك قوى كثيره، ويعطى لذاته مكانه التأثيريه فى انجاح رسالته التى تزداد تنافساً، والتى تحرك فى نطاقها عناصر كثيره فى النشاط الاقتصادى، وهى فاعلة بقوتها هذا التوازن بما تملكه من ادوات فاعلة لتحقيقه.

والدوله تملك من الوسائل، ومن الاساليب ما يجعلها فاعلة فى المجتمع، فهى محيطة بامالة العريضة الواسعة، وداعمة لجهوده المستمرة فى الارتقاء والتقدم، وساعية الى التفاعل الحيوى فى قطاعاته الثلاث، التى يعيش بها وعليها وفيها كافة القوى الاقتصادية... وليس على احلال احدها محل القطاعين الاخرين، بل السماح بوجودهم معا والسماح بمشاركتهم فى صنع الغد... وهى طموحات تم ترجمتها فى اشكال مختلفة، ومتعددة لا يستغنى عنها، بل من الضرورى القيام بها فى تفاعلها الذى تحدثه فى المجتمع.

ان تواجده الدوله اساسى وضرورى من اجل الحفاظ على وجود القطاعات الثلاثة، وهو تواجده فوقى متداخل، وهو تواجده له طبيعته الادائية فى احداث الرؤية التى يقوم بها رئيس الدوله، سواء فى تحقيق الاتجاهات الاستثماريه او فى تحديد



المجالات الاستثمارية، أو في تحديد النوع والمدى الاستثماري في اطار التوافق العام في القطاعات الاقتصادية الثلاث.

وهو ما يحكم علاقات النشاط ووظائفه بين القطاعات الثلاثة، وهي علاقات قائمة على الفهم المتكامل لكل من الدور والوظيفة والاداء المتوقع والمنظر لكل منها، في اطار التوافق الادائي الذي يتم ويحدث في الاسواق... وبالتالي فان قدره الدولة على الاستمرار، وعلى تحقيق رسالتها يرتبط بمدى هذا التوافق، وبمدى محافظتها على القطاعات الاقتصادية الثلاثة..

فهناك ضرورة اساسية في تواجد كل منها، وفي تفاعله، وفي تحقيق معدلات التقدم له، وبتعاونه مع القطاعين الآخرين، وهي عملية اساسية تتطلب نظرة توازنية الى اداء كل قطاع من القطاعات الثلاثة، وهي مسئولية الدولة.

ان الدولة بذلك كيان اداري عام مشرف على كافة الانشطة، لها بذلك ادواتها، ولها ايضا مصادر قوة وفاعلية لاداء هذا النشاط، وتحدد مجالات ومناطق الارتكاز الحيوي، فاعلة ومتفاعلة في ومع كل نشاط، ومساعدة له للتفوق، وواضعة قيودا لا يجب تجاوزها، ليس فقط للحد من استغلال كل قطاع من القطاعات الثلاثة، او سيطرته، بل سامحة له بالتطور والنمو والتوسع، مع الاحتفاظ بالقوانين والتشريعات الحامية للعمال والمحقة امنهم.

وبالتالي فان وجود القطاعات الثلاثة مهمة اساسية للدولة، وهو وجود فاعل، وتستخدم الدولة فيه مجموعة الحقوق الاساسية لوجودها<sup>(1)</sup>، وهو ما يعني ان الدولة

---

(1) هذه الحقوق المتعددة قائمة على ان الدولة هي شعب، له سيادته، وله اقليم، يعترف به، وله تمثيل، وتستمد الدولة قوتها من ذاتها ومن اطراف اخرى كثيرة. وهي ككيان اداري قادره على التخطيط وعلى التنظيم، وعلى التوجيه، وعلى التحفيز، وعلى التنسيق، وعلى المتابعة، وهي بذلك تملك الكثير، قائمه على فكرة التوازن الحيوي، وعلى التوافق الادائي. فاعله، ومتفاعله تعطى الدافعية للتقدم..

ضرورة تفرض ذاتها، وأن أى إخلال بدور الدولة هو إخلال قاتل، وأن تفاعلات هذا الدور ممتد بشكل إيجابى ليشمل كافة الجهود التى تقوم بها سلطاتها: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، وهو ما يبقى على الدولة، ويصون هيبتها بين الدول.

إن هناك نظرة عامة وحاكمة فى تطور دور الدولة، وفى ممارسة سلطاتها الثلاثة، أى السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية... وهى ممارسات تظهر بوضوح الدور الذى تمارسه الدولة وتحققه فى الأنشطة المختلفة للقطاعات الثلاثة، أى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى... وهو ما يعنى أن الوعى الإدراكى الشامل بحقيقة دور الدولة يؤدى إلى مزيد من تفاعلات الحركة فى بنائها.

إن هذه النظرة شديدة الاتساع لآوضاع القطاعات الثلاثة تفترض وبشدة وجود الدولة، وأن يسعى الجميع من أجل توفير متطلبات الوجود، خاصة أن آمال الشعوب وطموحاتها فى تحقيق جودة حياة مناسبة تضغط فى سبيل ذلك.

وبالتالى فإن تقليص الدور الاقتصادى وقصرة على قطاع واحد مسيطر<sup>(1)</sup>، هو اتجاه مدمر للدولة، وهو أمر ملموس فى كافة الدول رغم اختلاف النظم المسيطرة والحاكمة للنشاط، فوجود قطاع واحد مسيطر على النشاط يعنى دمار للدولة، ودمار لمواردها، ودمار لوظائف عمالها وللكوادر البشرية العاملة فيها.

وبذلك فإن الاستقرار الذى نرغب فى تواجده كافة القوى هو استقرار يرتبط

---

(1) سواء كان هذا الدور القطاع العام كما فى تجريبه الدول الاشتراكية، أو كان هذا الدور للقطاع الخاص فى إطار عمليات الخصخصة، أو فى النظم الرأسمالية... فإن حجم المشاكل والمعوقات والتهديدات المتعددة كثير... وقد أدى ذلك إلى رفض الشعوب، وإلى ثورتها واحتجاجها الشديد وهو احتاج إلى طريق ثالث، طريق له جاذبيته، وله فاعليته، خاصة أن هذا الطريق يحقق التوازن الأدائى الحركى لكافة القطاعات، وينتج لكل منها كامل الفاعلية فى النمو والتقدم.

اساسا بالكوارث البشرية العاملة فى القطاعات الثلاثة، وان وجود اى عملية اضطراب لدى اى من العاملين فى هذه القطاعات يشجع على التمرد وعلى الثورة، وهو هدر يتسع مدهاء، فيفقد المجتمع موارد، وامكانياته، ويفقد ايضا عائد استغلال هذه الموارد.

لقد ثبت يقينا ان التضحية بامن واستقرار العاملين، ووضعهم فى اطار من القلق مدمر للاقتصاد، وهو ما يجب عدم السماح به.... بل ان اى اتجاه بشأنه يحتاج الى ايقافة بشدة... ومحاسبة مرتكبيه.... ولعل القارئ الجيد للتاريخ الاقتصادى سوف يرى ذلك فى كافة الاضطرابات والمظاهرات والاضرابات العمالية... ويرى حجم الاضرار والتكاليف التى حدثت، ويرى كيف انقسم الشعب الى فئات كل منهم يتصارع مع الاخرى... وكيف تأثرت بذلك برامج النمو والتنمية.

ان حجم التكاليف الباهظة والارواح التى ازهقت، والخسائر المدمره التى اجتاحت هذه النظم كان كثير...

لقد جرى سحب العديد من الحقوق التى حصل عليها العمال، وهى حقوق اساسية ووظيفية، وتم استخدام الحيلة والخديعة لتجريد العمال من هذه الحقوق، وبالتالي فان غياب الدولة يودى الى اختلال واسع المدى، فى توزيعات الانشطة على القطاعات الثلاثة، حيث يودى الى:

- سيطرة قطاع معين منها على النشاط الاقتصادى.
- ظهور الاحتكار نتيجة هذه السيطرة.
- ضعف قدرة الدولة على توجيه الاستثمارات.
- انحسار قوة الدولة وتراجعها فى كافة المستويات.
- انحسار العدالة الاجتماعية وشيوع حالة من العدمية والظلم الاجتماعى.

- فقد الدولة لدورها الى درجة تهديد امنها القومى.
  - ظهور العداء الشديد لبعض رموزها ومن تسلطوا وطفوا فيها.
  - ظهور حالات من التوتر والقلق المتصاعد بين عناصر نسيج الامة.
  - ظهور النزعات بين الاجناس والفصائل التى يتكون منها، وظهور فجوات بين نسيج الوحدة الوطنية.
  - اشتداد المطالب الخاصة بكل شعبة وفرقة من الفرق، والاستقواء بالاجنبى الدخيل فى معارضة الفريق الاخر.
  - شيوع الاضطرابات واسعة المدى والالتجاء الى الحل الامنى لقمع هذه الاضطرابات.
  - اللجوء الى التزييف والتزوير وارتكاب الجرائم، واتخاذ ما يحدث مبررا لتفزيده وبشده.
  - اعتقال الافراد من قادة الراى واستخدام اساليب التعذيب المختلفة معهم.
  - تراجع ملحوظ فى الانتاجيه وفى الابداع وفى الانتاج.
  - حدوث تكاسل وظيفى واداء تشغيلى هابط.
  - استئثار فئة بالثروه مع حرمان الفئات الاخرى منها.
- ان هذا يظهر بوضوح كم للدولة من دور بالغ الاهمية والخطور، وكم لها من مخاطر اذا ما اخفقت او انكمشت، وتقلص دورها<sup>(1)</sup>.

---

(1) الدولة كيان ادارى له جانبته المادى والمعنوى، والذى له فاعليته الكامله فى حاله اكتمالها، لكنها تخضع لحكامها، ويصفه خاصه اذا ما كانت لهذا الحاكم تطلعات خاصه، مما يودى الى طغيان المفاهيم المرتبطه بالدوله وبدورها الذى تمارسه، وتقوم به، وهو ما يحتاج الى وجود رقابه محاسبه للحاكم، وبالتالي اداه اعاده توجيه وترشيد من اجل زياده فاعليته وتحقيق توازنات ادائيه لتأكيد سلامته.

وبذلك فإن للدولة دور هام فى منع هذا كلة، فالدولة كيان مستقل قادر على فهم واستيعاب كافة الاتجاهات، وتأمين حقوق الانسان، وزيادة مساحة حرية الكاملة، وضمان توفير متطلبات هذه الحقوق، وبصفة خاصة الحق الشامل فى جودة الحياة، متضمنا حق العمل، وحق ضمان المستقبل.

ان هذا يظهر اهمية ودور الدولة، وفاعليتها غير المحدودة فى كافة الانشطة والمجالات التى تشرف عليها، وهى فاعلية ارتكازية غير محدودة تضيف الى ذاتها قوة جديدة، مؤثرة ومتأثرة بالاوضاع العامة فى النشاط الاقتصادى.

حيث تعامل الدول فى اطار هذا المفهوم بقوتها الذاتية، معبرة عن الحقائق الاساسية، وليس على رأى قطاع من القطاعات، او رأى فرد من الافراد... بل كثيرا ما يشتط فرد من الافراد ذى السلطة فيها، يتحدث بدون مراعاة للقواعد والاصول المتعارف عليها، ويخرج متحدثا رسميا ينفى ان يكون هذا المسئول معبرا عن الدولة، او عن اتجاهها،...!!!

وهو ما يؤدى الى امتلاك الدولة قوة تأثير فى مجتمعها وقوة احترام، وقوة تقدير بين الدول والشعوب الاخرى... قوة تلاحم الدولة مع الصالح العام الذى تمثله وتقوم عليه.

وبالتالى فان وجود الدولة لضمان ذلك عنصر بالغ الاهمية، وهو عنصر للحماية والوقاية ليس فقط من الازمات، ولكن من طغيان القطاع الخاص وتجبرة، ومن تحول الثروة الى مغنم قائل، ليس فقط لحائزيها، بل ايضا لمن يسعى اليها، ويستخدمها، وهو ما يعنى ان وجود الدولة امر ضرورى واساسى، وهو يختلف عن وجود القطاع العام، الذى كان يعانى بشدة من بطء حركته، فضلا عن سيطرة البيروقراطية الادارية الخاصة بسيطرة القطاع العام على النشاط الاقتصادى،

وفقدان الدافعية، وعدم وجود اطار مشترك لتفاعل الدولة بقطاعاتها الثلاث... وهو ما يشير الى ان وجود الدولة عنصر اساسى ورئيسى فعال، لازم لاحداث التوازن الحركى ما بين القطاعات الثلاث: القطاع العام، والخاص، والتعاونى... وهو توازن دائم، لكنه لا يتم الا للضرورة، حيث تستدعية حاجة فعلية فى اطار الحركة التى تتم وتحدث فى الاقتصاد.

وبالتالى فان تدخل الدولة من اجل احداث هذا التوازن يكون عند اخذنا العلاقات الوظيفية بين القطاعات الثلاثه، اى ان يكون هذا الاختلال:

- فى درجات النمو.

- فى التوافقات الحركية لكل منها.

- فى التنافسيه الحيويه.

وهو ما يعنى ان القطاعات الثلاث هى قطاعات اساسيه فعاله، وان اساس الملكيه لا يجب ان يقلل من هذه الفاعليه، وان تتابعات الحركة الاتجاهيه عنصر مؤثر فى اختيار سياسات التشغيل، وسياسات الاستثمار.

ان هذه النظرة الاساسية تبدو كأنها احدى البديهيات او المسلمات الافتراضية، والتى يجب ان تتواجد وتؤسس لما بعدها، اى لفاعلية دور الدولة... وهو دور لا يقاس بما حدث وتم فى الماضى، ولا يتم الاستناد فيه الى اوضاع الحاضر... بل ان الفاعليه الكامله فى تحقيق امال المستقبل..

ان هناك تناقض قائم ما بين حريه الراسماليه القائمة على سيطرة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادى، وسيطرة طغاة راسماليه على الثروة، واستحوازم عليها، واستخدامهم لها فى تكديس مزيد من السلطة لهم، وبين دعاه تحقيق العدالة الاجتماعيه، بين محبى استغلال غياب الدولة واحلالهم محلها، واخلالهم بقوى

التوازن فى الدولة، وما بين ما يثار عن ضرورة الارتقاء بقوة الدولة والوصول بها الى اعلى مستوى، سواء فى القوة الاقتصادية للدولة، او فى قوتها السياسية، او فى قوتها الثقافية، او فى قوتها المعرفية، او فى تناسقها الاجتماعى...الخ.

وهو ما يقتضى ان للدولة دورا بالغ الاهمية والخطورة فى النشاط الاقتصادى، وهو دور لا يمكن لاي قوى ان تقوم به، بل ان توازنات القوة، واختلال نقاط الضعف، وخطورة التهديدات، وضرورات انتهاز الفرص السانحة... جميعها تدفع الى ايجاد الدولة، والى تفعيل دورها الاقتصادى.

لقد جرت مياه كثيرة فى ظل انفجار اوضاع ظالمة للقطاع العام، والتي كانت تجعله مهيمنا بشدة على النشاط الاقتصادى، وهو ما ادى الى اصابة النشاط الاقتصادى بالجمود، وادى الى تصاعد البيروقراطية وانخفاض الابتكار... وهو ما دعا الى الخاصصه والتي تمت بعد ان جرفت معها شركات القطاع العام والتي كانت تقود النشاط الاقتصادى، وقد حلت شركات القطاع الخاص محل شركات القطاع العام، وابتلعتها فى اطار برامج الخاصصة، وفقدت معها هذه الشركات قوتها... بل فقدت رغبتها فى التوسع والتطوير، وتحولت من شركات انتاج منتجات، الى مجرد بيع لاراضى واصول... فقد كان هدف تحقيق الارباح الضخمة هو المسيطر، وقد بيع بعضها، وقد تم تصدير المصانع واستيراد الانتاج!!... وجرت تحت دعاوى الحرية الاقتصادية والمباداه تجريد الدولة من عناصر قوتها، واشتد طغيان القطاع الخاص المحتكر والمسيطر والمدمر حتى لذاته، واصبح معها فقدان الشئ لقيمة... بل هدر القيمة هو القائم والسائد.

وبالتالى فقد كل منهما توازناته، بعد ان اهدرت الكفاءات، واهدر العلم، واهدرت سنوات الخبرة... واصبحت عملية الاحلال مدمرة، احلال عديم الخبرة والكفاءه محل اصحاب الخبرة والقدرة، احلال من لا يعى ولا يفهم ولا يدرك محل

من يعرف ويدرك، احلال السلبيه محل الجديه... الى الدرجة التى معها انتشر التزوير والتزيف... انتشر نهب الاموال، واعتزاف المال العام، والمتاجره بكافه القيم.... والى الدرجة التى تمنى معها الافراد، بقاء الشركات كما هى، فالشركه كيان ادارى فاعل، ونموها سوف يزداد عدده، وسوف تتطور اذا ما اخذ كل منها دوره واتسعت مجالات النشاط امام:

- شركات القطاع العام.
- شركات القطاع التعاونى.
- شركات القطاع الخاص.

لقد استغل ادعاء الحرية ديكتاتورية اصطنعوها، واطواض مختلفه لفرض سيطرتهم واستئثارهم بالنشاط الاقتصادى، مغيرين قوانين كثيره الى الدرجة التى معها فقد الكثير من العاملين حقوقهم المكتسبه، وعانى من تاثيرها انكماش خطير فى الاقتصاد.

ان الدولة بذلك مفهوم واسع المدى يتسع لحركة توازنات القوى الاقتصاديه المختلفه، وهى بذلك كيان معنوى له اذرع اخطبوطيه ممتده فى النشاط الاقتصادى، السياسى، والثقافى، والاجتماعى،.....الخ، فاعلة فيه ومتفاعله معه، وتخص به، وتدخل لمساعدته وتعاونونه من اجل تحقيق التقدم... كما انها تتدخل عندما تشعر بخروجها عن الاطار المحدد لهذا النشاط.

لقد اصبحت مسارات الدول والشعوب ومتغيراتها يتم اختيارها تحت وطأه سياط الرغبة فى السيطرة عليها من جانب اعداء حقيقين... لا يعباون بشئ... بل انهم يهددون أمنها القومى،... وان النظرة الاستعماريه لا تزال سائده لدى بعض الشعوب... وان شبح عودة الاستعمار البغيض مره اخرى لا تزال ملامحه واضحه



المعالم... لقد جرى امام اعين العديد من الخبراء تقليص دور القطاع العام... بل الغاء هذا الدور... وضاعت او ضيعت مهام دور الدولة امام جبوت الافراد.

ومن خلال مساوئ الهجمة التائثيرية<sup>(1)</sup> لسيطرة القطاع الخاص، وتزواج شرس للسلطة بالثروة ظهرت "قيمة" القطاع العام، وقيمة اعادة اختراع الدولة REINVENTING THE STATE، ومتطلبات العدالة وتحقيق التوازن الاجتماعى.

ان ماساة ملايين العاطلين، وسوء توجيه الاستثمارات، وضياح المليارات فى غابات من الاسمنت منتشرة فى الشواطىء، والمضاربات المجنونة فى اسواق المال والعقارات، ونشوء الاحتكارات الملعونة...الخ، جميعها خير شاهد على ان انفراد القطاع الخاص بالنظام الاقتصادى سوف يقوده الى الدمار، وهو ما دعا الى وقفة لعودة القطاع العام مرة اخرى الى النشاط الاقتصادى... ان ادعاء الحرية الاقتصادية، والمبادرات الجريئة للقطاع الخاص، تساقطت دعاوهم امام هذا الظلم البشع الذى اذقوه للبشر فى العمليات والمعاملات، والتى تسلطوا فيها على الارزاق، واذاقوا ملايين البشر سوء اعمالهم.

لقد اتسع دور العطالة فى الاقتصاد القومى، وازداد ببشاعة عدد العاطلين عن العمل، وازيف اليهم ملايين البشر فى ما سمي بالمعاش المبكر... وعرفت الاسر الفقيرة مزيد من البؤس، وعرفت الاسر متوسطة الدخل الالام نتيجة ارتفاع الاسعار، وتحولها تحت ضغط هائل الى فقيرة.

---

(1) - تعود الى رئيس وزراء بريطانيا مارجريت ثاتشر التى تزعمت صليات بيع الحديد من الشركات البريطانية العملة الى القطاع الخاص، وادت الى كوارث اجتماعيه ولسانيه شديده فى بريطانيا، وتبعها العديد من رؤساء دول العالم الثالث طمعاً فى اختراق مزيد من الاموال الحرام نتيجته صليات البيع لشركات القطاع العام..

ان الطبقة الوسطى الحامية للمجتمع والمحافظة على قيمة، قد تلاشت واختفت تحت ضغوط شديدة، وتحت ممارسات قاسية مورست على افرادها، لقد حدثت هذه الضغوط والممارسات نتيجة اعادة سيطرة القطاع الخاص على النشاط الاقتصادى، وان فقدت الدولة قاعليتها، واصبحت فاعليتها محدودة فى ظل تجبر الثروة وطغيانها وتغالها مع السلطة، لتصبح قوتها معا غاشمة صادمة للمجتمع... ومعادية له، وهو ما يؤكد ان تحقيق الانسجام للقطاعات الثلاثة لا يمكن ان يتم بدون وجود الدولة، وان عمليات "الاحلال محل" لا يجب ان تتم او تحدث، بل ان وجود القطاعات الثلاثة هو الذى يجب ان يتم، وان يختار كل فرد ما يناسبة ليعيش فيه، ويتحمل تكاليف هذا الاختيار... ان القطاع التعاونى قد طال انتظاره، وان عمليات انشاؤة ونموه وتوسعة امر بالغ الاهمية والضرورة... وهوما يجب الاهتمام به فى ظل وجود الدولة... وهو قطاع موازى لكل من القطاع العام والقطاع الخاص.

لقد تراجعت الدولة عن دورها امام ضغوط الافراد، ونشأت مع هذه الضغوط شواهد خطيرة، من بينها عودة نفوذ نقودة القبيلة، والعائلة، والفرد... وهو نفوذ طاغ ضد كل شئ... يملى نفوذه على الجميع... ويعلن بفجاجة ارادته، وهى اقوى من كافة القوانين، واوى من اى املاءات اخرى.

لقد سقطت والى الابد دعاوى سيادة المبادرة الفردية، وقيادة الافراد وحيازتهم كل مقدرات النشاط الاقتصادى، امام عدم الامان الوظيفى، امام حالة الضياع والعدم التى عاشتها الاسر الفقيرة، نعم لقد سقطت بشدة دعاوى التربح، وازدياد الثروة امام غول ارتفاع الاسعار، والعوز، والمرض.

نعم لقد سقطت هذه الدعاوى بشدة امام تصاعد حدة التوتر، ومع اشتداد استخدام القلق والاضطراب وسيادة اللامنطق فى ميدان الاعمال، نعم لقد ذهب كل

هذا الى غير رجعة امام تساقط المليارات فى الازمة التمويلية العالمية<sup>(1)</sup>... لقد ثبت بطلان هذه الدعاوى...لقد سقطت الفوضى والعشوائية الارتجالية امام:

- التخطيط العلمى الرشيد.
- التنظيم العلمى الواع.
- التوجيه العلمى السديد.
- التنسيق العلمى الفعال.
- التحفيز العلمى القادر.
- المتابعة العلمية الحقيقية.

فالعلم مصدر قوة لا يجب ابدا هدره، والعلم ايضا مجال لاكتساب القوة لا يجب اهداره، والسخرية منه والاستهزاء به، وبمايقوم به ويؤسسة... وهو ما حدث امام طغيان وجبروت وسطوة المال والجهل والحماقة.لقد ارتبطت "حماقات " هدر القيمة، وهدر القيم، وتدمير النظام العام، بغول طغيان جبروت القطاع الخاص وسيطرة الافراد على كل شئ... فى تحد سافر للدولة التى غابت وغيبت، تحد للقانون...وتحد للدستور... وتحد لكل شئ... نعم لقدحدث ذلك... فى تحد سافر لكل شئ... فى ظل غياب دور الدولة... تم الخروج عن السيطرة...تم اهانة ومهانة السلطات العامة، اى السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، فى تحد سافر لكل شئ... وتم مزج اى سلطة منها فى الاخرى، وفقدت بذلك كل من هذه السلطات استقلالها الذى كان يحافظ عليها، لقد تداخلت السلطات التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، وضياح دور كل منها... بل والاستهانة بها

---

(1) كانت هذه الازمة سبباً فى نهوض اصوات تمارض تكتل المال فى دول ستريت، وتعارض النمو غير المبرر فى الاوراق التمويلية، خاصة المشتقات، والتى ادت الى افلاس ما يزيد عن 2500 بنك امريكى، وادت الى توقف الحديد من الشركات عن العمل والى ازدياد عدد عاطلين عن العمل.

جميعا... فى تحد للواقع، ومع استفحال اوضاع شاذة بالغة القسوة جرفت معها الاحساس بان هناك دولةتحد من سطوة الافراد بها... تقويم العدالة، وتعطى لكل ذى حق حقة.

ان تخلى الدولة عن مسؤولياتها وتركها لدورها يؤدي الى سيادة العشوائية الارتجالية الجاهلة بكافة اشكالها، وفي كافة المجالات، ويفقد المجتمع تصوراتهِ نحو المستقبل، فضلا عن قوة الحاضر... وهو ما يؤدي الى فقد الامن والامان، وهو ما يؤدي الى الدمار الاقتصادي، حيث يؤدي الى:

- تولى المناصب لفئة من الجهلة عديمى الكفاءة مرتزقى المليارات.
- عدم الربط ما بين الوظائف والاداء الذى يتم فى هذه الوظيفة.
- عدم الربط ما بين التاهيل العلمى وبين الوظيفة.
- عدم الخضوع للقوانين التى بجرى اخراجها وتعديلها والاستثناء التطبيقى منها.
- ازدياد حدة السخط وعدم الرضا لدى العاملين وتمردهم واعتصامهم ومظاهراتهم واضرابهم عن العمل، وتساعد احتجاجهم بشكل ملحوظ.
- تراجع كافة الحقوق التى حققها العاملين مع تساعد حدة الاعتبارات الامنية وعمليات الاعتقال العشوائى لهم.
- استخدام انظمة ظالمة فى التفرقة ما بين الموظفين، وعدم ايجاد الاعتبارات الاساسية فى التقييم، خاصة ما يرتبط بكل من:

- المؤهل العلمى.
- الخبرة العملية.
- الكفاءة الادارية.

واستخدام هولاميات ارتجالية يتم التصنيف بها وفقاً لآراء واجتهادات عشوائية... وبالتالي استخدام الفروق السائدة فى تقييم المرتبات والمكافآت والحوافز<sup>(1)</sup> وهدر اى مقومات لانشاء انظمة متوازنة الى الدرجة التى يتم فيها:

- هدر كل قيمة علمية.
- هدر كل قيمة عملية ذات خبرة.
- هدر كل قيمه ادبيه ذات مكانه.
- انشاء العشوائية بابشع صورها.

لقد تسببت هذه النظرة تحت دعاوى فردية شخصية، تحت سيطرة اوضاع اغتراف المال الحرام والسيطرة به، تحت ضرورات التسيد والاستمتاع به، وهو ما يؤدى الى عدم الاتصياح الى القوانين، والعمل على تمميع تنفيذها، وrehن مستقبل الافراد لاوزاع ظالمة.

ان هذا يؤدى الى عدم وجود دور للدولة، او لاي مؤسسة فيها، وتحول كل شئ الى اختلال شديد القسوة ومناطق ضعف متسعة... لقد حدث تناقض كبير ما بين:

- اوضاع طاردة فى كافة وحدات القطاع العام بشكل دائم تجعل من الصعب البقاء فى هذه الوحدات، والخروج منها بالمعاش المبكر.
- اوضاع جانبية فى شركات القطاع الخاص مرحليا لاستيعاب الخبرات التى خرجت من شركات القطاع العام، ثم التعامل بقسوة مع العاملين.

---

(1) تم استخدام ما اصطلح عليه "المرتبات الفاجرة" من اجل إحكام تدبير كلفه مقومات الدولة، ومن اجل اغتصاب كل شئ فيها، ومن اجل فتح المجال واسعاً امام السيطرة الاجنبية على مقدرات البلاد، فى تحد سائر لكل شئ، وفى اعتداء وقع على مستقبل الدول.

- اوضاع تحكم وسيطرة للقطاع الخاص فى ظل تردى وتدننى الاوضاع العامة للشركات وعدم وجود وظائف.

لقد تحول متخذ القرار الاقتصادى الى مروج وصانع لاوضاع ظالمة، وتحول القرار الى مغامم كثيرة، سلبت فيه الشركات... ان القراء الهادئة لما حدث سوف يظهرهم هو حجم الماساء التى حدثت، سواء على المستوى المهنى، او المستوى الفنى، او المستوى الاقتصادى، وهو بذلك احدث تراجع كبير فى المجتمع الذى تجرفة اوضاع ظالمة الى مستنقع الفساد الاثن، وتعمل فيه اصابع الفاسدين نهبا واغترافا، مع استخدام القمع والجبر لاملء الارادة على الاخرين، الذين ليس لهم دور الا الانصياع لما يملى عليهم.

لقد ادت النظرة الضيقة الى اهمية دور القطاع الخاص فى المجتمع الى تصور انه وحدة يستطيع قيادة النشاط الاقتصادى... وهو امر لا يمكن ان يحدث، بل ان النشاط الاقتصادى فى توازناته الادائية يحتاج بشدة الى ان يكون هناك ثلاث قطاعات اساسية لكل منها دور، ولكل منها رسالة وهى:

- القطاع العام.

- القطاع الخاص.

- القطاع التعاونى.

ويتولى كل منها اداء دوره فى تحقيق التنمية والتشغيل الكامل، وهو ما يتطلب وجود (الدولة) لتوازن بين الادوار الثلاث فلا يطغى احدها على الاخر، ويؤدى الى كارهه اقتصادية. ان ادارة التنمية الاقتصادية تحتاج الى ادارة عملية وعلمية رشيدة، خاصة من حيث التكاليف والعوائد المحققة. لقد ادى غياب الدولة وانسحابها من النشاط الاقتصادى الى العديد من العواقب من اهمها:

- نشوة هيكل الاستثمارات وتوجيهها الى مجال يحقق ارباح فلكية<sup>(1)</sup> دون مراعاة لمصالح الجماهير وحقوقهم واحتياجاتهم.
- انحراف القرار الاقتصادي ووقوعه فى ايدى المستغلين الذين يقومون باساءة استغلاله.
- حدوث مؤثرات عنيفة نتيجة تغفل عقلانية استغلال القطاع الخاص، وتطبيق مساوئ الاحتكارات.
- حدوث ظلم اجتماعى شديد نتيجة سوء توزيع الدخل واستئثار فئة قليلة من المجتمع به.
- حدوث اختلال كبير فى مجالات اقتناص الفرص، وعدم الاقدام على مشروعات طويلة الاجل او متوسطة الاجل ذات عائد اقتصادى مرتبط بغيرة.
- حدوث حرمان عام ملحوظ مع اتساع نطاق الفقر والجهل والمرض بشكل شديد القسوة والالم.
- فقدان الثقة بالذات وعدم القدرة على تحقيق امال وطموحات الافراد مهما تكن.
- تراجع وانكماش حجم الطبقة الوسطى فى المجتمع، وانكماش دورها الملحوظ فى صيانة هيكل القيم العليا.

---

(1) تم التنازى عن الاخطار التى تهدد الاموال التى يتم استثمارها فيها، خاصة انها اموال مقترضة من البنوك والمصارف والافراد، وبالتالي عدم الانصياع للقانون الاقتصادى الشهير : "الربح يبادل المخاطرة"، وبالتالي فان ارتفاع الارباح يعنى ارتفاع المخاطرة، والتى اذا ما تحققت ظهرت خسائر شديدة تؤدى الى كوارث اقتصادية عنيفة تنهك للزعر والفرع التمويلى الرهيب الذى حدث.

ان هذا يظهر بشكل رئيسى ضرورة وجود الدولة ككيان ادارى فعال حامى المجتمع، ومحقق لتوازناته المستهفة، وصيانة السلام الاجتماعى، وتفعيل اليات الاقتصاد فى المجتمع.

لقد حدثت احداث كثيرة، حدثت وتفاعلت معها اوضاع تركت المجتمع نهبا للكثير من المواقف المؤسفة<sup>(1)</sup>... حيث اوضاع البطالة والعطالة السافرة... حيث التعصب والارهاب... حيث الجريمة المنظمة البشعة فى كل مكان... جريمة اصحاب الياقات البيضاء، حيث لم يعد هناك مجال او مكان لم يهدده عدم وجود الامان... فى الوقت الذى ينهب فيه البعض الملايين ويذهبوا الى الخارج، او يغدقوها على ملذاتهم، وتسرقها منهم الجوارى والمحظيات.

ان هؤلاء لم يعرفوا المعنى الحقيقى للاستثمار... لم يستثمروا... ولم يعرفوا اهمية الاستثمار... بل هربوا الاموال التى اغتربوها الى الخارج... لقد حدثت هذه الجرائم فى المجتمع... حدثت فيه بكافة صورها واصبح الصراع شديد ما بين:

- جيل قيم ومبادئ عاش عليها ولا يستطيع ان يحيا بدونها ومستعد ان يموت فى سبيلها.

- جيل لا يعرف الا اللامبائى واللامبائى وينتهز كل فرصة لاغتراف المال الحرام.

ان هذا انشأ صراع شديد القسوة، راح ضحيته المجتمع بأسره، راح ضحيته بأماله، وضاعت او ضيعت هذه الامال... وهو ما جعل هناك غضب شديد... وتوتر متصاعد حدثه... حتى وصلت الى درجه الغليان.... والثوره.

---

(1) كان لخطر هذه الاحداث حوادث الابتكار نتيجة الفشل فى الحصول على وظيفه، رغم المؤهلات العلميه العاليه، ورغم الكفاءه العاليه فى كل شئ... فقد ادت الابتكارات الى عدم تلحه الوظائف امام الافراد... من اجل اجبارهم على الاتصياح، ومن اجل احكام السيطره عليهم، ومن اجل اذلالهم امام لقمة العيش، واملتهم، ومن اجل دفعهم دفعا للتطلع الى الفئات تلقى اليهم ... من اجل الخنوع والاذلال والمهانه.



لقد عاشت بلادنا اوضاع شديده القسوه، كان فيها الظالم مستبدًا متبجحًا، كان مستهترًا، كان انتهازيًا كان مهينًا، وكانت تعزف له الاغانى والالانثيد، كان كل شئ محددًا له ابعاده، ومحددًا جوائبه... وقد امتد له فى غيه... الى الدرجه التى نسى فيها انه محاسب عن كل شئ قام به.

وهو ما جعله يتصور ان استخدام دعاوى الباطل انه يحقق انتصار امام الحق، وانه سيمر دون عقاب... فمهما كان نفوذه او سلطانه... او ثروته التى اغترفها، سوف يحاسب... وسوف يتم تجريمه، وعقابه... انها القضيه الازليه تصيف الشر الذى سيعاقب، وان الحق سوف ينتصر، فدوله الحق الى قيام الساعه.

ان هذه هى احدى المسلمات البديهيه، انها القاعده العامه للتواجد البشرى، ما من طاغيه ظالم الا عوقب عقاباً شديداً يتناسب مع جرائمه، وما من مجرم الا لاقى حسابه عن هذه الجرائم التى ارتكبها.

كان التناقض الجوهرى ما بين الاوضاع التى عليها الظالم، وبين الاوضاع التى يعيشها الشعب... ما بين الغنى الفاحش وبين الفقر المدقع كان الدافع للثوره... وكان التناقض مفجراً للغضب.... والذى ملأ الصدور... وادى الى الثوره.

ان هذا الكتاب الذى اقدمه الى قارى اللغة العربيه هو مجرد محاوله من اجل تأكيد اهميه دور الدوله، واهميه تواجد هذا الدور فى عالمنا المعاصر، واهميه عدم الانصياع لعمليات تكمير هذا الدور، وهو عمل قصد به وجه الله سبحانه وتعالى، ارجو ان يثيبنى الله عنه خير ثواب الدارين، الدنيا والآخره، وان يتجاوز عن اى قصور فيه وان يعيننى على معالجته فى مراجع اخرى قادمه باذن الله، والله الموفق والهادي لحسن السبيل.

د. محمد احمد الغفيري

## المبحث الاول

### مفهوم الدولة

الدولة كيان ادارى ماعى ومعنوى لازم وضرورى من اجل حماية المجتمع من غيلان الافراد، ومن استبدادهم وجبروتهم وتجبرهم... فالدولة هى حصن الامان ضد الفساد والافساد العمدى الذى نثن تحت وطأته الشعوب.

ان الدولة بهذا الكيان، كيان شديد الفاعلية فى المجتمع، حافظ لتوازناته، واداء قطاعاته، محققا الفاعلية الكاملة لهذه القطاعات.... وهى بذلك عنصر اساسى حاكم من اجل تحقيق هذه التوازنات..

لقد حدثت ماسى كثيرة من اهمها العنصرية البغيضة التى ارتبطت بالافراد، والى تم خلالها استعباد واسترقاق البشر، وتسخيرهم ووضع القوانين الطاغية لاستمرار هذا الطاغوت والجبروت... لقد تم نهب العديد من الشعوب، وسرقة ثرواتهم وخيرات بلادهم.... وادى هذا كله الى انحراف القرار الاقتصادى وابتعاده عن الرشاده الاقتصاديه.

ان اكبر الماسى هى تصور ان التاريخ الانسانى يمكن ان يعود الى الخلف... الى الوراء... وان الماسى الانسانية يمكن ان تعود تحت سياط جلادين البشر... وان العبودية يمكن ان تاتى من جديد... وبصورة اقصى واشدد... ان هذه النظرة العنصرية التى لاحت فى الأفق، ان لها ان تخدم... مهما كانت دعواها، ومهما كانت اسبابها<sup>(1)</sup>...

---

(1) لقد ادى غياب الدولة وتغييبها الى عوده صوره من الاستغلال الوقح للانسان، والى تصاعد صرخات الملايين من البشر الذين تم استغلالهم والحط من شأنهم فى تجاره لاجزاء الجسم الانسانى، وفى استبعادهم بأشكال وطرق مبيته مختلفه فى تحد سائر لكافة القوانين التى لا تطبق ولا يتم تنفيذها نظراً لغياب الدولة وتغييبها.

ان داخل النوازع البشرية يكمن الكثير من الشر، شر مسيطر للاعتلاء على الآخرين، شر لا بد ان يجمع، وان يخمد، وان لا يسمح ابداً بوجوده، أو بنشر افكاره، أو بالانصياع له، مهما كانت دعاواه وحججه ومهما كانت مبرراته التبريرية يسوقها... خاصة ان عليات السيطره على العالم، واشغال حروب عالميه قد ادت الى تصل الملايين، واضاعت المليارات التي كان يمكن استخدامها فى تحقيق المزيد من التقدم العلمى.

ان نضال الشعوب منذ ان حررها الرسول صلى الله عليه وسلم من العبودية الى الحرية... طريق طويل من النضال طريق شد وجذب... طريق من الصراع بين الحق والباطل... بين المؤمنين بالله وعبيد الشيطان.

ان هذا النضال قائم على ايجاد الدولة ككيان ادارى معنوى فعال يمارس حفظ التوازن، ويحقق الكفاءة الاقتصادية، ويحمى البشرية من تجبر طاغوت الاستعباد، والذي ما ان يخمد حتى يظهر من جديد.

لقد حدثت العديد من الاحداث المؤسفة التى استدعت عودة الدولة الى ممارسة النشاط كالاقتصادى والسياسى والثقافى والاجتماعى من جديد... احداث جسام تتطلب اعادة اختراع الدولة.

ان اعاده اختراع الدولة الفاعله بكافه جوانبها وابعادها، وبدورها الذى تقوم به، وتمارسه، وبقدرتها غير المحدوده فى صنع مستقبل افضل.

والدولة الحديثة مع استخدام المؤشرات الاقتصادية، والتى دخلت الى النشاط الاقتصادى من خلال القطاع العام، وهو ما ساعد على:

1. تحقيق التوظيف الشامل لعوامل الانتاج فى المجتمع، وعلى ربط التعليم باهم الاحتياجات الفعلية للعمل.

2. تحقيق انتهاز الفرص الاستثمارية الجيدة، سواء في مجال زيادة الانتاج من منتج قائم، او في مجال انتهاز فرصة ادخال منتج جديد الى الاسواق.
3. جعل العمل حق، والعمل واجب، والعمل حياة، والعمل مشاركة من اجل التقدم، وبذلك تتقدم فرص العطالة والبطالة في المجتمع.
4. الابتعاد عن الازمات الاقتصادية<sup>(1)</sup> الخائفة والتي تؤدي الى ضياع الاصول وفقد قيمتها نتيجة الفقاعات الاقتصادية التي ازداد تأثيرها مع دعاوى الحرية الفوضوية لراس المال.
5. تحقيق حماية المجتمع، وتفعيل توازناته خاصة توازنات القوة ضد اختلال الضعف الذي يقوم به تجبر تزواج السلطة بالثروة.
6. اكتشاف الفرص الاقتصادية السانحة، وانتهازها، والترويج لها، ودفع الاقتصاد بها الى التقدم، وتحمل اعباء وتكاليف عمليات الانشاء بسهولة ويسر، وحماية هذا الانشاء من اى متغيرات لم تؤخذ في الحسبان، خاصة مع تغير الظروف او استهداف قوى خارجية له.
7. تفعيل لتوازنات الاقتصادية من خلال احدث لتفاعل الحيوى بين قطاعات الاقتصاد، سواء العامة، او الخاصة، او التعاونية، واحكام تفاعلات النمو والحركة.
8. زيادة قدرة المجتمع على تحقيق التنمية الشاملة، وربطها بالعدالة الاجتماعية السليمة.

---

(1) ينشأ اقتصاد الفقاعات من عمليات التلاعب والاحتيال المالى الذى يتم على اصل من الامسول التى يمكن ان يزداد قيمتها بشكل سريع، بحيث يتم المغالاة فى رفع اصل من الاصول التى يمكن ان يزداد قيمتها بشكل سريع، بحيث يتم المغالاة فى رفع هذه الاسعار وجذب اموال الافراد اليها بشكل كبير وسريع قبل ان تنفجر الفقاعة محدثة قدر كبير من الدمار والتهيار سعر محور الفقاعة.

وبذلك فإن الدولة فى حضورها تقود النشاط الاقتصادى عبر سياسات متوازنة،

تعطى لكل من:

- القطاع الخاص دورة ومكانته وريادته.

- القطاع التعاونى دورة وريادته.

- القطاع العام دورة وتفعيله وريادته.

وهو ما يؤكد على ان الدولة فى تطورها تحافظ على هذه القطاعات، ولا تقوم باستبدال احدها بالآخر، بل تعمل على تواجدة واتساع دورقنومة، وحسن قيام كل منها بنشاطه وبفاعلية كاملة.

ان الدولة بذلك اءاه توازن فعال وحقيقى بين القطاعات الاقتصادية للمجتمع، وهى الضمان لحسن التفاعل الحيوى لهذه القطاعات حتى لا يطغى احدها على الاخر، ويؤدى الى حدوث انحراف شديد فى التوازن الاقتصادى العام، ويعمل على احداث اخلال واختلال واسع المدى، وهو ما يقتضى ان يكون هناك ثلاث قطاعات رئيسية فى الاقتصاد هى:

- القطاع الخاص.

- القطاع العام.

- القطاع التعاونى.

وهى قطاعات تسعى الى التقدم، وتعمل على حسن اءاء وظيفتها، وتعنى ايضا فاعلية حركتها، وحسن اءائها، وتترك ايضا ضرورتها لاحداث التوازن ودورها، وتعنى ضرورات واهمية ابقاء الذات من اجل الاخر، وتعمل على زيادة فاعليته وفاعلية الدور الذى تقوم به.

ان الدولة بذلك اساس فاعل، كما انها كيان متفاعل، يعى ويدرك ان تفاعلها مرهون بوجود هذه القطاعات، وليس بتكمير بعضها البعض، وليس بالاحلال محل الاخر، خاصة ان وجود كل منها يساعد الاخر فى تحقيق مهمته ويدفع كل منها الى الأخذ بكل من:

- مناهج التطوير.

- مناهج التحسين.

- مناهج التشغيل.

فى انعكاس ادائى لجعل الاستخدامات متقاربة، وجعل التفاعلات متبادله، وجعل اساس التقدم معكوسا على المدخلات ونظام التشغيل والمخرجات.

وبالتالى فان وجود الدولة امر بالغ الاهمية والضرورة لحفظ توازنات المجتمع، وبصفه خاصه فى القطاعات الاقتصادية الثلاثة: القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى، وتعمل على اعتماد كل منها، وعلى حل مشاكله، وعلى زيادة فاعليته، وهو ما يجب على اى اقتصاد فهمه والتعامل معه بعقلانية رشيدة، وليس مع تطبيق اتجاه معين يغلب اى منها على الاخر، وهو ما يتطلب الاتى:

#### **اولا - ضرورة وجود الدولة،**

الدولة ضروره لتحسين الاداء، وزيادة الفاعليه، بانواعها واشكالها المختلفه، وهى ضروره ايضا لتفقيع الاقتصاد، ولتحسين استخدام موارده، ولتفعيل نظام التشغيل فيه، وتطوير منتجاته.

حيث تنشأ الدولة لتغطية احتياجات معينة، تتسع وتنمو وتزداد وظائفها عمقا وتطورا، وبالتالي فان الدولة قد وجدت لضرورة، وهى فى الواقع التطور الطبيعى لنمو شبكة ومنظومة المصالح، والمكاسب، والعلاقات التشابكية المتزايدة بشده داخل

المجتمع، وهى بذلك ضمان لتحقيق النمو المتوازن بين كافة قطاعات هذا المجتمع، وهو ما يتطلب وعياً متزايداً بالدور الفاعل الذى تقوم به الدولة داخل هذا الكيان... فالدولة اداة ارتكاز منظومى، يتم التوجه اليها، والتوجيه بها، سواء فى المخاطبة، او فى الاشراف على وحدتها، وهى فى هذا الاطار اداة منظوميه تعمل على التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتحفيز، والتنسيق، والمتابعة لكافة الانشطه الممارسه فيها، خاصه ان هناك مستويات متعدده لهذا العمل الادارى، سواء على مستوى الاقتصاد الكلى القومى، او على مستوى الاقتصاد الجزئى للمشروعات، ومن خلال الوعى بأهميه التوافق الارتباطى بهذه المشروعات.

حيث تستمد الدولة ضرورتها من مستلزمات وجودها، وهو مطلب اساسى ورئيسى وفعال فى تقدم الدول، حيث ان اعتبارات الضرورة وظيفية، ويتم القياس عليها من خلال الدور الذى تقوم به وتمارسه الدولة، وتتحدد معها حجم الاعمال التى سوف تقوم بها... ان ارتقاء المجتمعات مرتبط بوجودالدولة، وليس بوجودافراد فى الدولة، وهو امر وصل الى درجة البديهيات الافتراضية، لكنة فى الواقع المعاصر فى حاجة الى وعى ادراكى شامل، يعى ويدرك الابعاد والجوانب الارتكازية والاساسية لهذا الدور المنوط بالدولة، والذي عليها القيام به.

فوجود الدولة يقلل من الاعتماد على راي الفرد، ووجود الدولة حامى من طغيان هذا الفرد وتجبره، ووجود الدوله يحول دون سطوته وطغيانه وتجبره... او تحول دون ضياع كل شئ عند تعرضه لحادث او وفاته<sup>(1)</sup>.

---

(1) تعد الدوله الفرديه القائمه على فرد معين بذاته يحكمها ويتراس كل شئ فيها، احد النماذج المزعجه، وهو ما بحث فى الديكتاتوريات السلطويه طويله الاجل، والتي يتم فيها استخدام أسوأ الممارسات فى الحكم وفى السيطرة، وهى نموذج للاستبداد و التسلط بشكل رئيسى ومباشر، فضلاً عن احداث قدر كبير من الاضطاء فى اداره الدوله، وهو ما يعنى ان هناك فرق كبير ما بين الدوله بمؤسساتها، وبين هذا الفرد المتحكم فيها، خاصه مع تزايد أهميه ودور المستشارين فى كاله المجالات ..

وبذلك فإن دور الدولة يأخذ جوانبه:

- الاقتصادية.
- السياسية.
- الثقافية.
- الاجتماعية.
- الامنية.

وهو دور له ابعاده المتعدده، ولا يجب ان تتخلى الدولة عنه، وهى بذلك تعمل على تطوير ذاتها، وتفاعلها المتكامل تتعامل من خلال وعيها الارتباطى بأهدافها الموضوعه.

وهو ما يقتضى تعريف للمصالح العامة للدولة، بدءا بمصالح الامن القومى لها، خاصة ان هذه المصالح قابلة للضياع اذا ما ضيعت الدولة، وضاع دورها، وهو ما يضع الدولة على حد السيف، اى ان تكون، او لا تكون، حيث ان هناك خطورة الانسلاخ عن ارض الواقع العملى، والاندفاع فى اطار:

- مخطط عشوائى ارتجالى طائش.
- مخطط تنفيذى بعيد عن مصالح الدولة.
- مخطط لسيطرة الافراد على الدولة.

وتتم هذه المخططات فى اطار دور الدولة، سواء لانتهاء هذا الدور، او لوضع عراقيل امام ممارسته، وبذلك فان هناك قوى متربصة بالدوار الدول، بعضها اعداء داخليين، والآخرين اعضاء خارجيين، وهذه القوى المتربصة تعمل وفق مصالحها الذاتية...وهو ما يجب مكافحته ومعارضته، وهو ما يجب كشفها وحرمانها من تحقيق اهدافها الخاصة فى منع قيام الدولة.



ان هذا يقتضى ربط قيام الدوله بادوارها بمصالح ومكاسب كثيره، بعضها يعود بالخير على كل من:

- القطاعات الاقتصاديه الثلاثه: العام والخاص والتعاونى.
  - السلطات الثلاثه: التشريعيه والتنفيذيه والقضائيه.
  - الافراد الذين ينتمون اليها، خاصه فى الخدمات التى تقدمها الدوله فى الصحة، والتعليم... الخ.
- وهو ما يعنى ان الدراسات التى تتبعها الدول اصبحت اساسيه وضروريه لا يمكن تجاهلها او التغاى عنها، مهما كانت الانظمه السياسيه الحاكمه لها.

#### **ناديا - متطلبات وجود الدوله،**

لا تنشأ الدول اعتباطاً، بل لضرورات متعدده ومتباينه، خاصه ان دور الدوله يزداد خطوره وأهميه فى البلاد الفقيره الناميه، والتى تكاد ان يختفى فيها دور الدوله، حيث لأى دولة دور اساسى فى تحقيق جودة حياة متقدمة لافراد شعبها، وهو ما يتصل بمدى تفويض الشعب لقاده هذه الدوله، اما اذا لم تكن هناك دولة، فان من يملك سياده الحكم يقوم بالتفضل بمنح بعض من جودة الحياه لبعض افراد الشعب... بينما اغلبيه الشعب يعانون من عدم توفير جوده الحياه.

فحق جوده الحياه يتضمن العديد من الجوانب أهمها ما يلى:

- الجوانب المعيشيه.
- الجوانب الصحيه.
- الجوانب الثقافيه.
- الجوانب التشغيليه.
- الرعايه الاجتماعيه.

ان جوده الحياه تتضمن ضمانات لحقوق الامان فى الحاضر وفى المستقبل...  
وهى حقوق اسايه، ولازمه التحقيق، ولازمه التفاعل بارتباطاتها المختلفه.

وبذلك تكتسب الدول ادوارها، وتحقق مجالات نشاطها وفقا، والعقد الاجتماعى  
الذى تم اعداده ليربط بين افراد الشعب وبين قادة هذا الشعب.

حيث ان الدولة كائن حى، يعيش فى بحر متلاطم الامواج، يحيطه ضباب  
كثيف من عدم المعرفة، وتدفعه رياح مزجرة من العواصف والاثواء، وتركض  
فيه الوحوش، وتربض فيه سفن ما بين قرصنه الاصطياد الاستحواذى، وما بين  
تجارة عابرة، وما بين اعداء متحفزين للانقضاض، واصدقاء يمددون يد المساعدة  
والعون،... وهو ما فرض وجود الدول.

ان هذه الفرضيه البسيطه تظهر الادوار المختلفه التى تقوم بها الدوله فهى  
تضمن العديد من المزايا التى تحققها وأهمها ما يلى:

- الرخاء لشعبها بكامله وليس لفئه واحده فيه.
- الرفاهيه لشعبها بكامله وليس لفئه واحده فيها.
- أمنها وعزتها وكرامتها وحمايتها للوطن بكامله.

ان هذا الدور المتعدد الدرجات الذى تقوم به الدول، هو اساس فعال لكافه  
الدول... وهو دور تتركه، وتحيط به، وتقوم عليه، وتؤسس من خلاله منظومه  
الحكم الذى يزداد ويترسخ، وتدعم قواعده بأشكالها المختلفه.

وبذلك فان الدول طاقات اساسيه للشعوب، تضيف الى الفرد وتعطى له  
وخدماتها، وتيسر وتعطى له حقوقه، وتؤمن له الحصول على هذه الحقوق، وفى  
الوقت نفسه تأخذ منه واجباته المحدده... حقوق امامها واجبات... فى انسجام  
وتناغم... يتم فى اطار منظومى متفاعل، ومتكامل، سواء فى اطار ما يقدمه

وبأخذه، وفي نطاق التعدد الذى تتصف به علاقات الدول بافراد شعبها، حيث تحتاج الدول الى وجود متطلبات حتى يتم تقيمتها من الاوضاع التى تصاب بها، خاصة ان عملية تغييب دور الدولة، كثيرا ما تؤدى الى ضياعها، وتؤدى الى هدر القيمة، والى ضياع الطبقة الوسطى الحافظة لتوازنات المجتمع، وبالتالي وقوع المجتمع ضحية صراع طبقتين غير متكافئتين هما: طبقة الارستقراط مسلحين باموالهم، وطبقة العمال مسلحين باعدادهم وتأثيرهم، ويتم الصراع بينهما بشكل شديد.

وهو ما يجعل منظومه العلاقات تبادليه التأثير، ومتعدده التأثير، فى توازنات العلاقات المتبادله بين كل منهم والاخر، وهو ما يضيف ابعاد وجوانب جديده الى دور الدولة.

وبذلك فان وجود الدولة لم ينشأ لذاته، ولكن نشأ لتحقيق اهداف، وهى اهداف عامة اساسية، يصعب على اى جهة القيام بها، تحقيقا وتنفيذا... خاصة ان مجريات الاحداث وتأثير الحوادث يضع لدور الدول الاطار الصحيح، وهو ما يعنى ان هناك منظومه اداريه ذات طابع تفاعلى ارتباطى حاكمه لعلاقات الدوله بافراد الشعب.

### **ثالثا - تفاعلات دور الدولة،**

الدوله متفاعله، وبأى تفاعلها كأحد الخائص المتصله بها، خاصه فى عالمنا المعاصر، حيث نتعامل مع المواقف المختلفه التى تتواجد على النطاقين الداخلى المحلى، والنطاق الخارجى الدولى، وهى بذلك تأخذ الاوضاع الحياتيه ومتطلبات عمليات التوافق، والتكيف معها كنمط تفاعلى.

حيث يقاس دور الدوله بمدى فاعليه هذا الدور، وتكتسب الدوله فاعليتها من خلال ما تقوم به من تفاعلات متعددة فى كافة الانشطة والممارسات، سواء التى اختارتها، او تلك التى فرضت عليها، وبصفة خاصة ان هناك مجالات عديده يتم القيام بها، سواء تأكيدا لدورها، او لتحقيق حسن الممارسات الطبيعىة للوظائف

الخاصة بها، سياقاً لهذا الدور الذى تقوم به الدوله، ارتهاً للتفاعلات الاستهلافية التى تقوم بتنفيذها، وبالتالى فان الفاعليه امر يرتبط بفن اداره الدول، سواء على مستوى:

- التخطيط.
- التنظيم.
- التوجيه.
- التحفيز.
- التنسيق.
- المتابعه.

ويتم التنفيذ فى اطار الحركه الفاعله للدوله، وهو ما يعنى ان الدول تكاد تختلف عن بعضها فى بعض جوانب هذه الفاعليه، والتى يجب ان لا يسمح بابتعادها عن دور الدوله، بل يجب العمل على زيادتها، وعلى الاهتمام بشده بها.... وهو ما يضيف بعداً جديداً هاماً الى الفاعليه.

خاصه ان هذه الفاعليه لها طابع التجدد، ولها طابع التعامل الحيوى المكسب للطاقات التى تحتاج اليها الدول، خاصه فى الوصول الى علاقات تبادليه التأثير.

حيث ان الدوله فى ممارستها لدورها، تتفاعل داخلها عمليات كثيره ومتنوعه، وهى تفترض ان تكون الدوله فاعله، وهو مطلب اساسى، حيث تملك الدوله الامكانيات والموارد الكافيه للقيام بهذا الدور، وبصفه خاصه فى الاتى:

- حجم المعرفة والمعلومات والبيانات.
- حجم الدور التنفيذى الذى تقوم به.
- حجم الموارد والامكانيات التى يمكن ان تستخدمها.

وبالتالى فان امتلاك الدوله لهذه المقومات هو امر بديهى، وهو ما يجب التنبيه اليه، حيث ان امتلاك الدوله لموارد غير امتلاك فرد معين لها... وبالتالى فان توجهات الدول كثيره ما تختلف عن التوجهات الخاصه بافراد بها.

ان هذا يحدد قدره منظوميه اضافيه لدور الدولة، خاصه ان هذا الدور منظومى النشأ، والتكوين، والتطور المتسع الارزاء، كما انه يخضع للعديد من التأثيرات المتباينه التى تحدثها الدولة من خلال ممارساتها التى تقوم بها.

حيث عندما تتواجد الدول تستطيع تحديد الرؤية العامة لها، وهوما يجعلها تخطط استراتيجية عامة لها، وبالتالي فان كافة المؤسسات تعمل على تنفيذ هذه الاستراتيجية، ولا تسمح بالخروج عن هذه الاستراتيجية، بل تقوم بتنفيذ بايعادها وجوانبها بشكل كبير فى اطار القطاعات الثلاثة لها، اى القطاع العام، والخاص، والتعاونى... كما انها تمارس سلطاتها من خلال التوازن الارتقائى لهذه السلطات، اى السلطة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

وهوما يوضح ان تفاعلات الدولة ارتباطية، سواء من حيث الظروف المكائنية او الزمانية، او من حيث انطلاقه الاهداف الارتقائية للمستوى المعيشى الذى ترتضية لشعبها، وتعمل على تحقيقه، وهو ما تحرص على ايجاده كاه الدول، ولا يخرج هذا الدور عن اى من قطاعاتها الثلاثة التى تعتمد عليها بشكل ساسى وفاعل..

#### **رابعاً - ابداعات دور الدولة:**

يرتبط دور الدولة وتفاعلاته بالاقتصاد الابداعى، الذى تسعى الدولة لايجاده، والتعامل به، خاصه ان هذا الابداع سوف يكون مساعداً على قيام الدول بدورها، وهو ما يجعل فى الوقت نفسه الاقتصاد الابتكارى اداه الدول المثلى لتنظيم أعمالها.

حيث لم يعد دور الدول التقليدى مبعث اهتمام، بل امتد اليها وبفاعليه كامله اقتصاد الابداع الذى ساعد وادى الى تعدد الادوار التى تقوم بها الدول، وادى ايضاً الى الارتقاء بمستويات الجوده فى هذه الادوار... وهو ما ساعد على تنميه وتطور

هذه الادوار، وعلى الارتقاء بها... خاصة ان ممارسات الدول ذات طابع ارتقائي، يعتمد على لوجوده الارتقائي، وبالتالي فان ما يحدث فى هذه الممارسات، وما تؤدى اليه من ردود افعال، تشكل النسق العام الاتجاهى لتطور دور الدولة، وهو ما يعطى ضروره اساسيه لممارسه هذا الدور..

وتؤدى استخدام الاقتصاد الابداعى فى تنميه وتطوير دور الدول والى الاعتماد على اقتصاديات الابتكار... وهو ما يعنى ان وجود الدوله امر اساسى لتنميه هذا الاقتصاد، وزيادة فاعليته، وزيادة دوره بشكل متعاطم، ليس فقط لما يساهم به، ولكن لامتداد هذا التأثير فى كافه القطاعات والجوانب الخاصه بالدوله.

حيث يمثل ظاهرة الابداع اساس قوى للدول، التى تصنف جديد الى وظائفها من اجل الارتقاء بمستوى معيشة شعبها، وهو مصدر اساسى لبقاء الدول متماسكة قوية، يعطى لها هذا الاقتصاد فاعليتها، ويعطى لها مزيد من الطاقه على التطوير، وعلى الارتقاء والتحسين الدائم والمستمر.

حيث تمثل الظاهرة الابداعية كل ما هو جديد تقوم الدولة بعملة من اجل رفعة شعبها كما يمثل لها قدره على:

- التحسين فى مستويات المنتجاتالمقدمه.

- تطوير مستمر فى الطاقه الانتاجيه والتسويقيه.

- فاعليه كامله فى تنفيذ ما هو مخطط وممارس بانواعه واشكاله المختلفه.

ويدعم الاقتصاد الابتكارى القدرات الابداعيه، ليس فقط من اجل الوصول الى المنتجات الابتكاريه، ولكن ايضاً من اجل الوصول الى مستقبل افضل، ومن اجل تنفيذ والتعامل مع الازمات التى تفرض عليها، وتواجهها الدوله، مستخدمه فى ذلك كافه الطرق والوسائل والسياسات التى تستخدمها، وبفاعليه كامله، خاصة ان الدول

تمتلك الكثير من الأدوات التى تمكنها من ذلك.

وهو ما يوضح ان الاقتصادات الابداعية التى يزداد تأثيرها بشده فى الدول، تعمل فى الوقت نفسه على زيادات متلاحقه فى دور وتأثير قطاعات الدوله الثلاثه، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى.

وتعمل الظاهرة الابداعية على تحقيق العديد من الاهداف للدول مثل:

- تحقيق الانسجام والتوافق الاجتماعى.

- تحقيق الفاعلية الاجتماعية.

- توظيف مزيد من الموارد من اجل تحقيق وتنفيذ استخدامات متنوعه.

وبذلك فان دور الدوله لا يقف عن هذا الحد، بل يمتد هذا الدور الى مجالات اخرى عديده، وهو ما يعنى الكثير بالنسبه للدول، خاصه ان المجال الاجتماعى من خلال تطوير كل من الآتى:

- الحراك الاجتماعى.

- التنقلية الاجتماعيه.

بحوث التقارب بين الطبقات، ويتم ازاله الفوارق الضخمه بينها، وهو ما يجعل من مجتمع الدوله مجتمعاً واحداً متجانساً وقوياً وفعالاً.

#### **خامساً - الارتقاء بدور الدوله،**

الدول ترتقى، وتتقدم، وهى فى حالة تفاعل مستمر، حيث لا يقف دور الدوله عند حد معين، بل هو فى حالة ارتقاء دائم ومستمر بحكم العلاقات المتداخلة التى يثيرها هذا الدور، وهوما يجعل من الدوله العنصر المحرك، سواء لتوازنات القوة، او لتوازنات الثروة، او لتوازنات الفعل، وهى عملية تتطلب وعياً ادراكياً شاملاً

بطبيعة التطور والارتقاء، وحتمة زيادة دور الدولة، وتقوية هذا الدور، وهو ما يجب الوعي به وإدراكه، سواء كان هذا الإدراك علما جماهيريا، أو مختصا بفئة من الفئات، أو كان وعياً خاصاً بالصفوة التي تتبرع الطريق أمام الدول، خاصة إن هذا الارتقاء والتطور هو بطبيعته حاكم للفكر السائد في تطور الدول:

- استراتيجياً.

- سياسياً.

- تكتيكياً.

في كافة مجالات النشاط: الاقتصادي، السياسي، والثقافي، والاجتماعي، والأمني... الخ للدول، وهو ما يعني أن الدولة في تطورها تعمل على محقه هذا التطور في الفكر، وتعتمد على اعاده توجيه ذاتها من أجل التوافق مع هذا التطور. وهو ما يعني أن التطور المتلاحق قائم ودائم ومستمر، ولا يجب أن يتوقف، لأن التوقف يعني التخلف، وإن هذا التخلف يهدد صناعه المستقبل كما يجب أن تكون..

حيث تمارس الدول من خلال الوعي الإدراكي الشامل بأهمية كونها كائن وكيان إداري فاعل، يعي ويدرك حقيقة الأبعاد الكونية له، خاصة في ظل تصاعد الاطماع لنهب ثروته، والاطماع في السيطرة عليه، وتسخيرة في إطار الصراع الدولي على موارد.

وهو ما يعني تحول عملية التطور إلى منظومه مؤثره ومتأثره، فاعله ومتفاعله، محققة لذاتها فضلاً عن أن قدرتها الذاتية محققة للتطور... ويعمل بذلك فكر المنظومات الإدارية على تفعيل ذاته عبر الدولة.



وبذلك فإن الدولة قادرة على تحقيق فاعليتها الكاملة اذا ما ارتقت بالادوار والممارسات التي تقوم بها، خاصة ان الدول قد اخذت على عاتقها مسئولية تحقيق مستوى جودة حياة مرتفع لشعوبها، وهي عملية تتطور وتزداد ارتقاءا بشكل دائم ومستمر.

فامتداد واتساع وتطور دور الدولة، وازدياد تبعات هذا الدور يرتبط ارتباطاً مباشراً بقدره الدولة على توسيع طاقاتها والاستفادة من الافراد التابعين لها، خاصة من العقول التي تعطى الفكر من اجل التطوير.

ان هذا يضع على الدول مسئوليات اضافيه جديده، ليس فقط باعتبارها الحاميه لتفاعل قطاعاتها الثلاثه، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاوني... بل ايضا لضمان المشاركة الفعالة التي تتم بينهم من اجل تحقيق الارتقاء والتقدم العام للدولة ككل.

لقد ادى ذلك الى وجود قناعات كثيره من اهمها القناعات الاتيه:

- أهميه دور الدولة من اجل التقدم.
- ضرره وجود الدولة من اجل الرخاء.
- فاعليه دور الدولة من اجل الرفاهيه.

وبالتالى فإن تحقيق جوده الحياه مرتين بوجود الدوله، وبوجود فاعليتها الكامله.

ان هذا التناغم يزداد تأثيره فى عالمنا المعاصر، وبصفه خاصه لضمان المزيد من التقدم، ولضمان مزيد من العطاء والبذل من اجل اقامه وطن يعيش فى رفاهيه ويسر.

وهو ما يؤسس إطاراً عاماً يضاف الى دور الدولة الحاميه والراعيه، إطاراً له تجسيدات من تحقيق العدل الاجتماعى، ومن توفير الامن المجتمعى، ومن تأكيد ان هناك قدر كبير من التجانس والتوافق صنعته الدوله بافرادها.

ان هذا يضيف للدوله ادواراً متعدد من أهمها تيسير العمل، وتيسير السبل، وتفعيل القدرات، وزيادة الضمانات من اجل النجاح والنمو، وهو ما يسمح بتحقيق مزيد من التطور والارتقاء... كما ان دور الدوله يتزايد فى تكامله وشموله، وفى الوقت نفسه فان التطور المتزايد لدور الدوله سوف يساعد على جعل رسالتها فى تطور دائم ومستمر، خاصه ان هذه الرساله الخاصه بدور الدوله لها صفات ادائيه متعاضمه، سواء فى:

- محتواها. - مضمونها.

- مخاطبتها. - ادائها العام.

- الاحاطه بها.

وهى بذلك رساله لها طابعها الخاص الذى يحكمها، خاصه ما تتصف به من العداله، ومن الدافعيه، ومن حث افراد المجتمع ومؤسساته من اجل تنفيذ المخططات العامه للدوله.

ان هذا يضيف ويفعل الكثير من اجل تأكيد دور الدوله، حيث يحولها الى دوله فاعله، تعمل وتترابط من اجل الوصول الى اقصى درجه من الفاعليه الارتباطيه المحققه للانجاز.

## المبحث الثاني لماذا دور الدولة؟؟

يرتبط السؤال لماذا بالدافعية الايجابية وراء نشوء دور الدولة، خاصة ان الدول فى تطورها تمارس تطوير هذا الدور، وتقوم بالاضافة الية، وليس بالانقاص منه... وهو ما يفسر تضخم الموازنات الاتفاقية للدول.

حيث يحتاج اى نظام من النظم الى فاعلية التوازن الذى يحققه دور الدولة فى هذا النظام، وهى فاعلية ارتباطية، قائمة على ضرورات الاحتياج لدور الدولة، وقائمة على ظرفيات حاكمة لقادتها، وحاكمة لجو ومناخ النشاط فيها، والمحيط بها، فضلا عن الظرفيات الاخرى، والى تحجيم للمشاكل والازمات والكوارث التى تحدث، وتطراً نتيجة غياب دور الدولة وابتعادها عن احداث التوازنات الادائية فى النظام.

وبالتالى فان مسئولية الدولة عن احداث التوازنات الادائية اساسا لعملها، وهو عمل محفوف بالمخاطر، خاصة فى ظل تصاعد الاحداث التى تتعرض لها الدول، وهو ما يعنى بوضوح ان الدولة وجدت من اجل ان تبقى، وان مسئولياتها تتصف بكونها:

- |            |           |             |
|------------|-----------|-------------|
| - متنوعه.  | - ضروريه  | - ارتباطيه. |
| - متعددة.  | - اساسيه. | - انجازيه.  |
| - متزايدة. | - فعاله.  | - متحققه.   |

وفى الوقت نفسه فان "حياديه" الدوله يجعل من انشطتها فاعله فيها، بحيث تتسق مع دورها الذى تقوم به وتحدثه.

وبالتالى فان الوعي الادراكى الشامل بدور الدوله سوف يساعد على تطوير

وظيفتها، وزياده أهميه دورها الذى تقوم به، وتؤسسه، خاصه فى عالم اليوم، الذى تجتاحه الازمات والكوارث والمشاكل المتعده، والتى تحتاج كل منها الى وجود الدوله.

ان هذا يقود الى التساؤل... لماذا دور الدوله ؟... وما هى الاسباب التى تستند اليها ؟... فضلاً عن الابعاد والجوانب المتصلة بهذا الدور، وهو ما يجب ان نتجه اليه الانتظار... خاصة ان هناك قدر كبير تساهم به الدوله فى تحقيق قواعد الارتباط الحيوى مع التقدم وبصفه خاصه من خلال تحديد الطرق والمناهج والاساليب والسياسات اللازمه للوصول الى هذا التقدم، فضلاً عن مجالاته.

ان هذا يفترض وجود الدوله، بابعادها، وجوانبها، ومواقفها، وادائها... خاصة ان الاسباب التى دعت الى ذلك كثيره، ومتنوعه، كما ان للدوله دور اساسى ورئيسى فى تحقيق ما يلى:

- احداث التوازنات الادائيه بين القطاعات.
- خلق وايجاد قوى التوازن الحيوى لنشاط هذه القطاعات.
- التنسيق بين القطاعات المختلفه فى معدلات:
- النمو. - السبق التكنولوجى.
- التوسع. - الابتكار.
- الانتشار. - الفاعليه الحيويه.

وبذلك فان الدول ككيان ادارى يشرف على قطاعات الدوله الرئيسيه يبقى فاعليتها، ويبقى على تفاعلها، ويبقى على التوافق الادائى بينهما وبين الاسواق المحليه والدوليه، فضلاً عن حل مشاكلها التى تعوق حركتها.

وهى عملية ليست صعبة أو مستحيلة، بل هى واجبة للتوازنات الادائية المطلوب تحقيقها، والمطلوب تفاعلها، والمطلوب تنفيذها، خاصة فى ظل اوضاع ومتغيرات غير مستقرة.

ان وجود الدول مرهون بظرفيات نشأتها، كما انه مرهون باتجاهها، وبما تقوم به وتقله، سواء كان هذا الامر مرتبط بكل من:

- التنمية الاقتصادية.

- التنمية السياسية.

- التنمية الثقافية.

- التنمية الاجتماعية.

- التنمية الانسانية.

وهو ما يؤدى الى ان دور الدولة بالغ الاهمية والخطورة، وهو دور بحكم الازمات يتسع ويزداد ويتعمق، وهو دور له طبيعه خاصة، ليس فقط فى التعامل مع الازمات، او فى ايجاد الحلول الناجحة لها... ولكن وهو الاهم فى الحماية والوقاية من شروها.

وهو ما يؤدى الى نمو واتساع دور الدول، وهى عملية لها طبيعة ادائية توازنية، فى كافة الاتجاهات والتصورات، سواء كان هذا التصور شاملا عاما ومؤثرا ومنتجا لكافة القطاعات، او كان متعلقا بتوازنات قطاع معين فى اطار التوازن العام للدولة، وهو ما يحتاج الى بحث ودراسة عن توازنات الدول، وعن الاداء الذى تمارسه من خلال اشرافها على القطاعات الاقتصادية الثلاث، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى.

ان هناك فهما خاطئاً قد تسرب الى عدد من الشعوب التى استخدمت ببرامج البنك الدولى فى الخاصصة، والتى دعت الى غياب الدولة عن النشاط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، وهوما دعا الى ظهور مأسى خطيرة وشديدة فى هذه الدول التى اتبعت هذا المفهوم، وادى الى انكشاف رهيب فى جهازها المصرفى، وازمات شديدة، والى اختلال فى توازنات سياسية واجتماعية بالغة القسوة... وصلت الى درجة الازمات الانسانية وعمليات فقد الحياه لمن لم يجد عملاً او وظيفه تحت مخالب قسوه التعايش فى عالم مستغز للفقراء....

ان هناك دورا سياسياً وهاما فى القيام بالمهام التى لا تستطيع الا الدولة القيام بها، وهى مهام لا يجب التفريط بها، وهى مهام متنوعة من اهمها:

- الادارة الذاتية للدولة هدفاً وموضوعاً بجوانبها الشاملة.
- الادارة الواعية بمتطلبات الدفاع والامن والتمثيل الخارجى.
- الادارة التنفيذية للتنمية الشاملة.
- الادارة للتشريع والقانون.
- الادارة القضائية وتحقيق العدالة.
- ادارة التنمية الانسانية لضمان حقوق الفقراء فى الصحة والتعليم وجوده الحياه.

ان هناك مهام كثيرة ومتعددة تقوم بها الدول، من اجل تحسين مستوى جوده حياة شعوبها، وهى تتصل بجودة الحياه الى مستويات قياسية، وتوفير حق الفرد فى التعليم، وحق الفرد فى العمل، وحق الفرد فى تأمين غده ومستقبله، وهى عملية تحتاج الى دور الدولة بكافة جوانبها وابعادها.

وهو ما يرتبط ارتباطاً مباشراً بالحاجة والغاية من قيام الدول، ومن تفاعلها مع المواقف المختلفة التي تواجهها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر... وبالتالي تظهر الحاجة ضروره وجود الدوله، واهميه هذا الدور.

ان الرؤيه الحاكمه لدور الدوله هي التي توضح استراتيجيه الدوله، وهي ترتبط بالخطط والبرامج والاهداف التي توضع من اجل تحقيق التفاعل الحيوى للقطاعات الاقتصاديه الثلاثه، وبدون ان يطفى احدها على الآخر... بل ان التوازن الحيوى الفاعل هو المعيار اللازم لتحقيق التقدم، واحد ادواته الهامه للوصول اليه.

فهناك مهام الامن القومى<sup>(1)</sup>، وهي مهام بطبيعتها معقده، بل ان لها جوانبها المتعدده، سواء من الناحية الاقتصاديه، او من الناحية السياسيه، او من الناحية الاجتماعيه، او من الناحية الثقافيه... وهي جوانب ليست بسيطه، بل تحتاج الى ممارسات، والى مستلزمات، كما ان لها دور يعى ويدرك اجماليات الحقائق العامه المرتبطه بهذا الامن، خاصه ان هذا الامن متشعب، كما ان مستوياته متعدده، وهو يدور حول:

- امن الافراد والممتلكات العامه والخاصه.
- امن المعلومات وتأمين حق المعرفة وارتباطاتها الحيويه.
- امن المنشآت والمباني بابعادها وجوانبه المختلفه.

---

(1) تختلف مهام الامن القومى عن مهام امن الرئاسه، او امن الحاكم، وهو احد المؤشرات الاساسيه لدور الدوله، وهو ما يتطلب وعياً وفهماً وادراكاً شاملاً ومتكاملاً للامس والقواعد الخاصه بمنظومه الامن القومى... وهي منظومه مهيكله على كافه الاتجاهات الخاصه بالدوله، وتستوعب عمليات التنميه المتكامله التي تؤدى الى زياده عناصر القوه فى الدوله، وتزيد من فرص التقدم فيها، وتهيئ المناخ لحركه القوى المؤثره فى الدوله بابعادها ومفاهيمها وقواها..

- امن العمليات والمعاملات التى تتم داخل الدولة.

- الامن القومى الشامل فى منظوماته الاساسيه والفرعيه.

ان هذا يقتضى العديد من المهام والمسئوليات، والتى من بينها ما يلى:

#### **اولا - دور الدولة فى تحقيق الامن القومى الشامل:**

لا توجد دولة من الدول لا تقوم بتحقيق الامن القومى الشامل، مستخدمه فى ذلك كافة الادوات والمعدات اللازمه لتوفير هذا الامن بجوانبه وابعاده المختلفه، وهو ما يرتبط اساساً بدور الدولة وبرسالتها.

ويحتاج مفهوم الامن القومى الشامل الى وعى ادراكى كامل لدى متخذ القرار بالابعاد والجوانب التى يحيط بها هذا الامن، خاصه عناصر التهديد الذى يمارسه الاعداء الحقيقيين للدولة، وما يقومون به من ادوار للإيذاء، خاصه عمليات الاختراق لهذا الامن، وبصفه خاصه فى المجالات الامنيه العديده له.

وبالتالى فان هذا المفهوم يتغير وفقاً للاتجاهات العامه للاحوال التى تحدث وتقرض تأثيرها على العالم بمتغيراته ومستجداته، ويتوافقاته الادائيه التى تتم وتحدث باتجاهات مختلفه... وبالتحولات من العداء الى الصداقه، ومن الصداقه الى العداء... ومن التحالف والتعاون الى التطاحن والحرب... حيث تتغير وتتباين المواقف.... لكن تبقى المصالح قائمه وفعاله ومؤثره.

حيث يرتبط الامن القومى الشامل بعناصر التهديد الذى تواجهه الدولة، والتى تؤكد على انه لا يمكن تحقيق الامن الشامل الا بوجود الدولة التى تحدد كل من الاتى:



- مفهوم الامن الشامل. - من المسئول عن هذا الامن؟
- ابعاد الامن الشامل. - ما الدور الذى تحققه اجهزه الدوله؟
- جوانب الامن الشامل. - كيف تحقق الامن القومى الشامل.
- الطرق والاساليب لتحقيق الامن. - الادوات والوسائل الخاصه بالامن.
- الفهم الارتباطى بالمصالح.
- درجات العداء ودرجات الصداقه هى اساس من اساس قيام الدوله، واحد الاركان لمهامها ودورها المتعاضم، خاصه ان مفهوم الامن القومى يرتبط بمدى قوه الدوله، وبالدور الذى تستطيع ان تؤديه.
- وتصبح النظرة متكامله للامن القومى الشامل بابعاده وجوانبه الاساسيه الارتكازيه.
- ان هناك حدوداً دنيا لتعريف هذه الجوانب الامنيه الحقيقيه فى بناء نظريه الامن الشامل، وهو امن يتسع بشده لاستيعاب كل من امن الوطن والمواطن، ويتخذ من الوسائل والاساليب التى تكفل تحقيق هذا الامن<sup>(1)</sup>.
- وبالتالى فان الامن مفهوم شامل متطور يأخذ فى معطياته كافه الجوانب الامنيه، سواء كانت:

---

(1) ترتبط هذه الاساليب بالطرق التكنولوجيه الابتكاريه التى تساعد على جمع البيانات، وتحليلها، والوصول الى المعلومات الفعاله، واستخدام الطرق التحليليه المختلفه التى تحتاج كل منها الى عناصر الذكاء، والسرعه، والموضوعيه، والتى تساعد فى كشف ما وراء الاحداث، والتنبؤ السليم بها وبالتالى تحقيق المعرفه الكامله بالاعداء الحقيقيين وبمخططاتهم وبالتحركات الكامله من خيانه وغدر الصديق، خاصه ان لغه المصالح هى لغه الامن، وان المصالح دألمه اما المواقف فمتغيره.

- حاضره. - مستقبله. - تكنولوجياه.
- سياسيه. - اداريه. - عسكري.
- اقتصاديه. - جغرافيه. - الوقائيه والحمايه.
- اجتماعيه. - معلوماتيه. - الدولى والمحلى.
- ثقافيه. - ثقافيه. - الفاعليه الابتكاريه.

وهو ما يستدعى اجراء البحوث والدراسات الامنيه التى تساعد الدوله على تحقيق المفهوم الشامل والمتكامل لامنها القومى، وتعطى فى الوقت ذاته مدلولاً لاجهزتها المختلفه لتعمل بفاعليه كامله من اجل تحقيق هذا الامن بابعاذه وجوانبه المختلفه.

ان هذا يرتبط ارتباطاً مباشراً بمدى قدره الدوله على توفير الحمايه والوقايه لمواردها الاقتصاديه، وحمايه ثرائها الحضارى من اى اعتداء، وهو بذلك يتفوق على كافه انواع الامن، خاصه ان العدو هنا محدد، وبصفه خاصه فيما يتصل:

- بنوع العداء.
- شكل العداء.
- سلوكيات العداء.

وهو ما يقتضى الكثير من المهام والمتطلبات التى تحتاج الى جهد كبير لتحقيقها، وهو الدور الاساسى والرئيسى الذى تقوم به الدول، خاصه ان الدوله باعتبارها دوله فاعله تعى وتترك هذه الانوار، وتعى وتترك حقائق التفاعل الحيوى الذى تمارسه الدوله، خاصه عبر أجهزتها المختلفه، وعبر الاليات التى تؤثر على حركه واتجاه مصادر التهديد، ومكانم الخطر الذى تواجهه الدوله.

ان التحليل العلمى لدور الدوله فى الامن القومى الشامل يظهر أهميه هذا الدور، وما يتصل به من معالجه المخاطر المحتمله، وهو ما يجعل دور الدوله اساسى ورئيسى وفعال.

وبذلك فان للدوله أهميه خاصه، تستمد خصوصيتها من خصوصيه الدور الذى تمارسه وتعيّاه وتقوم به، وهو ارتباط عقلانى فاعل ورشيد، يحيط بكافه التهديدات ومكامن الخطر الذى تتعرض له.

وهو ما يعطى انطباعاً اساسياً قائماً على ان مصدر قوه الدوله يكون فى ذاتها، وان الامن القومى الشامل يرتبط ارتباطاً قوياً بقوه الدوله، وبفاعليتها، وان هيكل الامن القومى مرتبط بمنظومه القيم والمبادئ المؤثره فى تشكيل واداء اجهزه الامن بالدوله.

#### **ثانياً - دور الدوله فى تأكيد اهداف النمو والتوسع والازدياد:**

تعيش الدول فى اطار المفهوم العام للنمو، حيث من لا ينمو يتجمد، ومن يتجمد ينكمش، ومن ينكمش ينقلص ويختفى عن الوجود... وبذلك لا بد ان تنمو الدول، وتزداد بالتبعيه عمليات النمو الذى يتم فيها.

ولا تستطيع اى دوله ان تعيش وتستمر دون ان تضمن تحقيق اهداف النمو والازدياد والتوسع، وليس فقط فى الدور الذى تقوم به، بل فى الاعمال والمهام والانشطه التى تمارسها وتحققها... فالارتباط الحيوى الفاعل فيها هو وجود الدوله التى تمى وتترك هذه الحقائق، فضلاً عن استخدامهما الاساليب والسياسات التى تحقق لها اهدافها، وتعمل على زياده فاعليتها وتأثيرها بشكل متواصل فى اطار

## علمى منظومى<sup>(1)</sup>.

وهو ما يستدعى قيام لدوله بكل من الاتى:

- التخطيط العلمى الطموح.
- التنظيم العلمى الواسع.
- التوجيه العلمى الدقيق.
- التحفيز العلمى التدقيقى.
- المتابعه العلميه الجاده.

اى استخدام الاداره العلميه الرشيده فى اداره وتدوير موارد الدوله وفى اكسابها قدرات اضافيه لتحقيق معدلات النمو المطلوب الوصول اليها وتحقيقها بشكل مناسب.

وتمتلك الدوله بذلك قدرات غير عاديه من اجل صناعه المستقبل، وهى صناعه تنظر الى المستقبل كما يجب ان يكون، وبشكل يساعد على التتميه الذاتيه المستدامه... وهو ما يتطلب اداره ذكيه تعى حجم الفرص وحجم التهديدات، وتعى ايضا مجالات القوه والضعف فى انشطتها الممارسه.

حيث يتم اعداد اهداف لنمو والتوسع والازدياد فى كافة المجالات التى نراها الدوله، وبصفة خاصة الاهداف الاقتصاديه من خلال قطاعات الاقتصاد الثلاثه:

---

(1) يرتبط هذا المفهوم بقوة الدوله من الناحيه الاقتصاديه من حيث الحجم والاداء والذى تحبط بجوانبه الكثيره، وبالتالي فان امتلاك الدوله لمصادر قوتها سوف يساعدها على تحقيق فاعليه التواجد الحيوى لها... وبالتالي تكتسب الدوله فاعليتها، خاصه ان الدول مع اختلاف احجامها، تعمل بشكل فعال لتطوير ذاتها من خلال المناهج العلميه المؤثره.

العام، والخاص، والتعاونى، ومساهمة كل شركة من شركات هذه القطاعات الثلاث، وفى احداث النمو، ومساعدتها بالبيانات والمعلومات الكافية واللازمة لعملها... فضلا عن زيادة عدد هذه الشركات وادخال شركات جديدة، سواء فى اعمالها ومعاملاتها او فى تنفيذ بعض الاعمال المتصلة بها.... وبذلك فان الدولة فاعله فى المجتمع ومؤثره فيه، وبصفه اساسيه فى اختيار الاهداف، وتحديد مدتها الزمنية، وفى توفير الموارد اللازمه لتنفيذها.

ويستخدم الدوله فى ذلك التوازن الحركى كاداه فعاله فى الوصول الى تحقيق الاهداف الموضوعه، خاصه ان الدوله بفضل هيمنتها واشرافها العام تتوصل الى الاطار العام الفكرى للتوافقات الادائيه التى تتم داخل الدوله، خاصه بين القطاعات الثلاثه: القطاع العام، والخاص، والتعاونى وهو ما يتطلب فهماً ووعياً ادراكياً شاملاً<sup>(1)</sup> للدور الذى تقوم به الدوله، والتأثيرات المختلفه التى يحدثها هذا الدور.

### **ثالثاً - دور الدوله فى تأكيد جودة الحياه:**

لا تستطيع اى دوله ان تعيش بدون ان تعطى لشعبها جوده حياه، خاصه ان هذا المقياس لمستوى المعيشه اصبح فعالاً فى تحديد مدى جوده الدوله، وما تعطيه وتقدمه لشعبها، وهو ما يحدد ما يلى:

#### **- مدى الاستقرار فى الدوله.**

(1) يشير هذا الوعى الى المبدأ العام للتوازن الحركى الذى يمس ضروره وضع حدود للنمو فى اطار الحركه للفاعله للقطاعات الثلاثه بحيث لا يحدث اى تناقص او اختلال فى هذه القطاعات، وفى الوقت نفسه زياده فاعليتها من خلال التنميه الذاتيه لهذه القطاعات، وفى اطار التوازن الادائى لمسلبات النمو والتوسع، وبالشكل الذى يزيد الارتباط الشبكي بين القطاعات الثلاثه : العام، والخاص، والتعاونى، وبما يزيد من قوه الدوله، ويرفع من ادائها الاقتصادى..

- مدى احترام شعبها لقيادته.

- مدى الانضباط السائد في الشعب.

وبالتالي فإن اختيار مستوى متقدم من جودة الحياه يعمل على زياده الاستقرار وفقاً والمعادله الاتيه:

مستوى الاستقرار = مستوى جوده الحياه

وهو ما يعنى ان جوده الحياه عنصر مؤثر في شكل ونظام الحكم القائم، وهو ما يجعل من طرفي المعادله تفاعلاً ارتباطياً مؤثر بشكل كامل في الاضطرابات الشعبيه واسعه النطاق.

حيث تعد جوده الحياه احد المقاييس بالغه الخطوره والاهميه عن معيار ما توليه الدوله لشعبها، وما تقدمه له من اجل تحسين مستويات معيشته، واضافه المزيد من التطويرات على الخدمات الاساسيه التي تقدمها اليه، وبما تمكنه من تطوير سبل الحياه الكريمه التي يحياها ويعيشها، بما في ذلك الامان المستقبلى.

وترتبط جوده الحياه بالفورده التي تحققها الدوله في كافة جوانب الحياه المتصله بافراد شعوبها، وهى وفره ارتباطيه تزامنيه تزداد بشكل شامل وكامل.

وتعتبر هذه الجوده هى مقياس دائم التطور والتحسن باستمرار، خاصه ان عائد التتميه يتم توزيعه على السكان بشكل عادل، وبما يحقق افضل مستويات الحياه، خاصه ما يلى:

- مستويات المعيشه.

- مستويات التعليم.

- مستويات الصحه.

- مستويات الثقافة.

- مستويات الدخل.

- مستويات السكن.

- مستويات العمل والوظيفة.

الى جانب ضمانات الحياه بشكل دائم ومستمر، وهو ما يعنى ان هذا الفائض سوف يعكس ذاته على كافه جوانب الحياه التى يعيشها ويحياها كل فرد من افراد المجتمع، وبالتالي تصبح جوده الحياه عطاءً متبادل التأثير بين الفرد والمجتمع، كل منه يعطى للآخر ..

وهى احدى المهام الاساسيه التى تحرص الدول على القيام بها وتأكيدھا، خاصه ان جوده الحياه هى نتيجة افتراضيه قياسيہ تعمل كمحصله لكافه الجهود التتمويه المبذوله... ويتم الارتقاء بهذه الجوده فى شكل جهود مبذوله من اجل زياده معيار هذه الجوده.

ويتم النظر الى مستوى جوده الحياه التى ينعم بها جميع افراد الشعب باعتبارها المقياس الاننى المتوفر للجميع، وهو مطلب اساسى ورئيسى تسعى اليه الدوله من اجل تأكيد ذاتها، ومن اجل تأكيد رضا شعبها عنها، وفى اطار علاقات تأثيريه متبادلہ بينها وبين افراد هذا الشعب، وبما يؤدى الى زياده عناصر الولاء والانتماء والتفاعل الحيوى معها.

حيث تتصل جوده الحياه بالمستوى المعيشى الذى يعيشه ويحياه شعب الدوله، وبصفه خاصه ان جوده الحياه متعددہ الجوانب من حيث:

- مستوى المعيشه.

- مستوى الدخل والاتفاق.

- مستوى الصحة والتعليم.

- مستوى الثقافة والترفيه.

- مستوى النواحي الانسانية.

وبذلك فان جوده الحياه امر يتصل وتتواصل علاقته الارتباطيه بالانتميه، تضاف اليها معدلات مناسبة من النمو، خاصه في المستويات الشعبيه الفقيره، ومن حيث توسيع نطاق الطبقة الوسطى وبشكل مؤثر على الحراك الاجتماعى والتنقلية الاجتماعيه فضلاً عن عمليات الدمج الاجتماعى للاقلييات فى صلب المجتمع.

وبذلك تحرص الدول على تأكيد فاعليتها من خلال توفير جوده الحياه، وجعلها دليلاً واضحاً على تحقيق هذا القدر المناسب من جوده الحياه لافراد الشعب، وهى بذلك تقاس هذه الفاعليه فى احد جوانبها الاساسيه بمدى ارتباطها بتوفير جوده حياه مناسبة لافراد الشعب، ربما يعطى الانطباع عن العداله الاجتماعيه فى مجتمع الدوله.

وهو الهدف الحقيقى لكافة الدول امام شعوبها، خاصة ان جوده الحياه تتصل بكافة جوانب الحياه، سواء الثقافيه، او الاجتماعيه، او السياسيه، او الاقتصاديه، وهى عمليه ليست بسيطه، بل تحتاج الى جهد كبير لافرارها وتنفيذها والعمل من خلالها... خاصة ان جوده الحياه هى احد مقاييس الدول فى مسار التقدم.



#### رابعاً - دور الدولة في تحقيق السيادة:

تعد السيادة أحد المقومات الأساسية لوجود الدولة، فهي إحدى الشروط القاعدية المؤسسه للدولة، مع شرط الاعتراف، والتمثيل فضلاً عن وجود شعب، وأرض، وبذلك فإن سيادة الدولة هي أحد الأسس اللازمة لوجودها، وإن وجود الدولة مبني على السيادة الخاصة بها.

وتعني السيادة "المنعه" أمام الإعتداء، وتعني أيضاً "الفاعلية الكاملة" في استخدام الموارد، وفي تنفيذ الخطط التي تقوم بها، خاصة إن مسار السيادة قائم على احترام الدول لأخرى لها، ومن خلال المحاور التالية:

- عدم الاعتداء على الدولة أو أي من مواطنيها.
  - الاعتراف للدولة بكامل حقوقها.
  - تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات التي الدولة طرف فيها.
  - وبالتالي فإن السيادة هي تعبير عن المنعه، وعن قدره التنفيذي على السلوك، وإن المعايير المتعدده لقياس مدى السيادة تحدد درجاتها من حيث:
  - امكانيه استغلال الموارد.
  - امكانيه تشغيل الموارد.
  - امكانيه الارتباط على الموارد.
- ويدخل في هذا الإطار العمليات التشغيلية التي يجب ان تتصف بالعداله وبالفاعلية الكامله، كما تتصف بالنزاهه والبعد عن الاهداف الشخصيه، خاصه ان السيطره على الموارد، والاستحواز على مقدراتها امر يرتبط وجوباً واداءً بالسياده الوطنيه، وإن حمايه المصالح والمكاسب هو من صميم أعمال السيادة.

وهى امر يرتبط بكل من قوة الدولة من ناحيه، وبالفاعليه من ناحيه اخرى، خاصه ان الدوله القادره تستند الى قوتها، وهى متعدده المجالات، وبصفه خاصه القوه الابتكاريه، والتي تعمل على زياده فاعليه الدوله، وتضيف اليها قدرات هائله على تحقيق السيادة الكامله فى اراضيها، والسياده الكامله لمواطنيها، والاحترام الكامل لكل منهم.

وترتبط سياده الدول بتطلعاتها المستقبلية، وبحجم المصالح والمكاسب التى تحققها فى عمليات التأمين المستقبلية والاكتشافات المتطورة، والتى تسعى الى ايجادها، والى تفعيلها بجوانبها المتعدده، وما تملكه من خلالها من قوة لحمايه كل من:

- حدودها الاقليميه.

- تواجدها فى المحافل الدوليه.

- قضاء مصالحها فى كافه دول العالم.

وهو ما يجعل نطاق السيادة ذو فاعليه ممتده، خاصه مع اتساع نطاق المصالح الارتباطيه، وازدياد الضغوط للوصول الى تحقيق مكاسب اكبر من تأمين هذه السيادة.

وتحتاج الدول لتأكيد سيادتها على اراضيها الى اختبارات عديده لمصادر قوتها، وبصفه خاصه فى عمليات "تحجيم الخطر" التى تحدث من وقت الى آخر، وتتطلب اجراء عمليات حمائيه دفاعيه، او مواجهه عسكريه شديده القوه... خاصه ان اختراقات المخاطر تتطلب ذلك.

ولما كان مفهوم السيادة متسع يشمل كل من:

- سياده الوطن. - سياده الشعب.

فان هذا المفهوم يتعامل مع عدة نطاقات، تظهر فيها الدوله، سواء فى اتجاهها الحالى، او فى تطورهما المستقبلى، كما يمتد مفهوم السيادة الى كل من استغلال الموارد المتوفره، والى حقوق هذا الاستغلال... فى حمايه كامله وفعالته لحق الاجيال القادمه.

وهو ما يؤكد على ان "السياده" هى سياده دائمه، وسياده كامله غير منقوصه، ترفض بشده اى اعتداء عليها، وترفض اى اجراء يخال منها... وان دور الدوله فى تأكيد هذه السياده، وفى حقها فى صيانتها امر شديد الاهميه:

خاصة ان سياده الدوله تتصل بالعديد من الجوانب من اهمها عدم الاعتداء على شعبيها، وعدم اهانتها، سواء فى الداخل، او فى الخارج... ويتحقق فى الدوله باعتبارها دوله ذات سياده العديد من جوانب الفاعليه الكامله، وهى فاعليه تبني على القوه الخاصه بالدوله، وعلى قدره على القيام بالاعمال الخاصه بها، فضلاً عن الوصول الى اعلى درجات الكفاءه الكامله فى تنفيذ المخططات، ومتابعتها بشكل يودى الى عدم وجود اى قصور او اخطاء..

وهو ما يؤكد على ان "سياده" الدوله امر محقق لتواجدها الحيوى، وفى الوقت نفسه لازم لتفاعلات هذا الدور بالغ الاهميه، وبصفه خاصه فى تأكيد الحمايه والوقياه والصيانه ضد اى عمليات لانقاص هذه السياده، او اى اعتداء من اى قوه عليها. ان هذا الارتباط الحيوى بين مفاهيم السياده سوف يعمل على زياده دور الدوله، وزياده قدرتها، وزياده فاعليتها، خاصه فيما يتصل بتأكيد سيادتها<sup>(1)</sup>.

---

(1) ان الرعى الاراكى الشامل بحقائق العصر وارتباطاته المتزايد فى الاتساع والشمول، سوف تظهر لنا بوضوح ان هناك تقاطع حيوى للمفهوم، خاصه فى النزاعات الدوليه، وفى هذا الاتفاق العسكرى الذى يتزايد، ويمكن ذاته على نمو الاساطيل البحريه، ونمو القوات الجويه والبريه بشكل كبير.

وبالتالى فان وجود الدوله امر ضرورى من اجل سيادتها، وان اى انتقاص من هذه السيادة هو انتقاص لدور الدوله، وان اى اعتداء على هذه السيادة هو اعتداء على الدوله.

### **خامسا - دور الدوله فى تحقيق العزه:**

يعد تحقيق العزه لكل م الوطن والمواطن احد الادوار التى تقوم بها الدوله، خاصه ان الحرص على حمايه وصيانته كرامه المواطن فى اى مكان من العالم هو احد الوسائل القويه على وجود هذه العزه... وبالتالى فان متطلبات تحقيق العزه قائمه فى وجود الدوله.

حيث تعد "العزه" الاحساس الكامل بالفاعليه الكامله من جانب افراد الشعب، وهى عزه لازمه لاعتزاز الافراد بانتمائهم الى الدوله الاكثر قوه، والاكثر منعه، والاكثر فاعليه... وهى عزه تحتوى كافه التأثيرات السلبيه التى تحدث فى بعض الفترات، وتحولها الى تأثيرات ايجابيه تحمى بها ذاتها.

وترتبط العزه بالقدره الكامله التى تحققها الدول فى حمايه كل من ذاتها، وحمايه افرادها، وكفالتهم وكفائتهم، وبالتالى امتلاك القوه التأثيريه فى الاحداث المحليه والعالميه، وحمايه الافراد من مخاطر هذه الاحداث.

وبالتالى فان هناك ارتباط حيوى بين العزه، وبين دور الدوله فى تحقيق هذه العزه، خاصه ان:

- مجالات تحقيق العزه مرهونه بوجود الدوله.

- ان هناك تعدد فى مستويات العزه.

- ان هناك فهماً متعددأ للعه من جانب الدول.

وكما كانت الدوله فاعله، كلما حققت العزه باختلاف مستوياتها وباختلاف مجالات تفوقها.

وهى عمليه اساسية بالنسبة للدول، خاصة ان العزه هى قرين الاستقلال، وهى ايضا قرين المنعه، وهو ما يحتاج الى كفاية وكفاله احتياجات الشعب... وتأمين هذه الاحتياجات بشكل اساسى<sup>(1)</sup>.

خاصه ان العزه تكون فعاله فى تأمين المصالح والمكاسب الخاصه بالدوله، وفى الوقت ذاته حمايه شعبها من الوقوع فى مؤامرات تدبرها عناصر خارجيه ذات اطماع فى موارد الدوله وفى خيراتها.

ان العزه تجعل افراد الشعب واثقين من:

- قدراتهم.
- انفسهم.
- فاعليتهم.
- ذاتهم.
- تمكنهم.
- ارادتهم.

وبالتالى فان توفير الدافعيه الحركيه يساعد على الاستفادة الكامله من الطاقه الابتكاريه لدى افراد الشعب، ومن خلال هذه القدرات تزداد قوه الدوله، وتزداد قدرتها وتزداد عزتها.

ان احد الجوانب الاساسيه هى فرض الاحترام للدوله، وفرض عدم الاعتداء عليها، وفرض حمايه ورعايه افراد شعبها، وعدم الاستهانه بهم او الاجتراء عليهم.

---

(1) ترتبط العزه بوجود الدوله القويه الساعده على حمايه مصالحها، وعلى حمايه افراد شعبها، وهو ما يجعل من عزه الدوله اداء اساسيه فى تنميه دورها، فضلاً عن ان حمايه المصالح كثيراً ما تصطدم بالطماع احدى الدول الكبرى التى ترغب فى السيطره على الدوله، وفى الحصول على جانب من مواردها.

وترتبط أيضاً عملية تحقيق العزّة بضمان وتأكيد فاعليته الدول، وفي تحقيق استقلالها، وصيانه وحمايه هذا الاستقلال، وهو ما يجعل العلاقات في أفضل اوضاعها بين الدوله وبين افراد الشعب.

ويتم في اطار سيطره الدوله زياده القوه، وهو ما يتطلب البحث عن القوه، وعن مصادرها، والعمل على زيادتها بفاعليه كامله، وزياده تنميه هذه المصادر، وبالتالي الوصول الى:

- تكامل القوه.

- فاعليه القوه.

- القدره على استخدامها.

وهو ما يتيح للدوله قدرات فعاله في عصر التهديد، وبالتالي حمايه مواردها من كافه عمليات الاستغلال السيئ، ومن العبث بمصالحها التي تحرص عليها، ونتيح ايضاً زياده مكاسبها، وجعلها متناميه، خاصه ان عزه اراضيها، وعزه سيطرتها على مواردها، وعزه شعبها امر مصان، ومشهود، ومعترف به من كافه القوى العالميه.

ان العزّه بذلك اداه ووسيله لحمايه الدوله من اى مخططات خارجيه تعمل على اثناء وجودها، وتعمل على احتلال اراضيها، وتعمل على سحق اراده شعبها.. وهو ما يؤكد على ضروره العزّه للدوله، والتي يجب عليها حمايتها وصيانتها، وعدم التهاون في سبيل ذلك.

ان امتلاك العزّه له اسس داله عليه، وبالتالي فان الحكم على هذه العزّه اداه ترتبط بعده عناصر من بينها التأثير الارتباطي للدوله، سواء على المستوى العام المحلي، او المستوى العام العالمى... وهو تأثير يتم قياس فاعليته بما تملكه الدوله

من وسائل التأثير، سواء كان عسكرياً، أو أمنياً، أو إدارياً، أو اقتصادياً، أو سياسياً، أو اجتماعياً، أو ثقافياً، أو تكنولوجياً.

وبالتالى فإن مفهوم القوة يتضمن التهديد باستخدام القوة، ويتضمن أيضاً عمليات الردع إذا ما حدث أى خطر يهدد أمن البلاد، وهو ما يعنى أن حيازه القوة، بأشكالها وأنواعها المختلفة امر أساسى وضرورى ولازم لتأكيد العز، وبالتالي فإن هدف تحقيق العز، هو احد الاهداف الدائمة الاساسيه للدول، وان وجود الدوله هو الذى يحقق هذه العز، وهو وجود وسط اطماع عديده من جانب قوى معاديه عديده تطمع فى مواردها، او فى استغلالها، او فى السيطرة على شعوبها.

وبالتالى فإن العز هي احد المقاييس الاساسيه لقياس قوه الدوله، وقياس فاعليتها، وقياس قدرتها الخاصه بتحقيق أهدافها.

ان هذا يقود الى ان الدول تقاس فاعليتها بالادوار التى تمارسها وهى ادوار اساسيه يتم التعارف عليها، وهو ما يجعل من الدوله ضروره حياتيه للشعوب، وضروره حياتيه لذاتها، خاصه ان مواجهه متطلبات الحياه تقتضى وجوداً للدوله.

### المبحث الثالث

#### ما هي اهداف دور الدولة؟؟؟

الدول اوجدتها ضرورات، كما تطلبتها محاذير، ولدت الى وجودها أعمال ومصالح ومكاسب تسعى الى وجودها، وتقوم بتأكيدها، وتعمل على تحقيق فاعليتها... وبذلك تكتسب الدول فاعليتها، كما انها تكون قادره على تنفيذ متطلبات تحقيق اهدافها، خاصة ان الدول تعمل على تحقيق اهداف اساسيه وضروريه، فالدوله وجدت لتحقيق أهداف، وهي مرهونه بالقواعد الاساسيه لنشأتها كضروره حياتيه من اجل تحقيق الفاعليه الكامله... خاصة ان الدوله ككيان ادارى لها متطلبات وجود من اجل تأكيد هذه الفاعليه.

فالدوله ككيان ادارى لها متطلبات وجود من اجل تأكيد هذه الفاعليه، خاصة ان تحقيق اهداف الدوله ارتباطاً مباشراً بقدرتها على تحقيق هذه الاهداف الموضوعه<sup>(1)</sup>.

وهو ما يعنى ان الدول لها اهداف عامه يجب ان تحققها، وان هناك اهداف مرحليه خاصه تسعى اليها، وهى فى هذا الاطار تضع لخطواتها طريق ومسار معين للحركه، خاصه ان الدوله عنددما تتحرك، تتحرك معها اجهزتها المتخصصة... كما يتم رصد الحركه، وتتبعها من جانب قوى معاديه وصديقه، وتحليل هذه الحركه، واستخدام انظمه كثيره تملكها هذه الدول من اجل اخذ هذه الحركه، واستخدام انظمه كثيره تملكها هذه الدول من اجل اخذ الحمايه والحيطه

---

(1) حيث تمارس الدول وظيفتها الاساسيه المرتبطه بتحقيق الاهداف العامه الاجاليه المحدده، وبالتالي فان فاعليه الدوله مرتبطه بفاعليه اختيارها للاهداف، وبالتالي فان طموح الدول مقاس بالابساد والجوانب التى ترتبط بوظيفتها العامه فى تحقيق الاهداف، خاصه ان هناك دائماً قيود ومحددات محليه وعالميه تحول دون تحقيقها لاهدافها، وهو ما يجعل من اسانيد الشرعيه امر محدود بنطاق فرص هذه الشرعيه.



منها، خاصة ان مصالح الدولة قد تتعارض مع مصالح هذه الدول.

وبالتالى فان قدره الدولة على تحقيق اهدافها مرتبطه بعده عناصر اساسيه هى:

- نوعيه الاهداف التى تم اختيارها.

- عدم اصطدام الاهداف بمصالح دول اخرى.

- الذكاء فى التعامل مع القوى المعاديه والصديقه.

وهو ما يجعل من اهداف الدول، اهداف عامه علنيه يتم الكشف عنها فى وسائل الاعلام، ويجعل ايضاً هناك اهداف خاصه سريه، لا يتم الاعلان عنها فى وسائل الاعلام... وتحتاج الى سياسات مرتبطه بكل من قدره الدولة على التنفيذ، وكذا بمقدار فاعليتها فى الموائمه بين اختيار سياسات التنفيذ.

حيث يتم تنشيط الدول من اجل تحقيق العديد من الاهداف جميعها وطنيه، وبصفة خاصة من اجل تحقيق كل من اهداف السيادة، والامان لشعبها، وتحقيق التقدم الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى... الخ، وهو ما يجعل من الدول فاعلة ومحقة لاهدافها، خاصه ان الدول مختلفه فى اختيار وتحقيق اهدافها عن اهداف الافراد... وهو ما يجب فهمة والوعى الشامل بكافة جوانبه وابعاده... حيث تعتمد الدول حيويتها من خلال دورها المتعاضم الذى تقوم به فى تامين جودة حياة مناسبة لشعبها، وهو ما يجعل من جودة الحياة مقياساً لتطور الدولة، وهى ما يتصل باحداث قدر كبير فى رفاهيه الشعب، وفى مستويات معيشته، وفى تامينة لذاته ومستقبله.

ويرتبط تحقيق الاهداف بالخطط التى تصنعها الدولة، سواء فى الحاضر او فى المستقبل، وفى اطار توجهها الاستراتيجى العام عبر تحقيق كل من:

- الاستراتيجية العامة الشاملة للدولة.
- السياسات الاطارية اللازمة لتحقيق الاستراتيجية المختاره.
- التكتيكات التنفيذية اللازمة لتنفيذ السياسات المختلفه التى تقوم الدوله بوضعها.

ان هذا يضع على الدوله مسئولياتها فى احداث التوافق والتلائم والاتساق بي خيارات اختيار الاهداف، وبين السياسات المحدده لتنفيذ هذه الاهداف، وبين التكتيكات التى سوف تتبع من اجل تنفيذ هذه الاهداف.

وتستخدم الدوله كافه مواردها وامكانياتها من اجل تحقيق هذه الاستراتيجية، خاصه انها تتضمن رويه الدوله لذاتها فى المستقبل الذى يمتد لاكثر من عشرين عاماً.

وبذلك فان سعى الدول لتحقيق اهدافها يحدد معالمها، ويحدد ايضا الطريق العام الذى تسلكه كل منها، وهو ما يحتاج الى وعى ادراكى شامل بهذه الحقيقه، فى عالمنا، حيث تتعدد مجالات الفرص، وتتعدد مجالات التهديد، والذى يحتاج الى وعى ادراكى شامل بأهميه مجالات القوه، وأهميه معالجه مجالات الضعف.

فضلاً عن معرفه الاهداف اساسيه المرتبطه بالنمو والتوسع والاستمرار، خاصه ان هذه الاهداف اساسيه فى بناء القوه الذاتيه للدوله، وفى تأكيد مدى قدرتها على التواصل بصفه دائمه ومستمره، خاصه ان مجالات التوافق من اجل تحقيق هذه الاهداف مرتبطه بوجود الدوله، ومرتبطة بالانوار التى تقوم بها.

حيث تحتاج الامم والشعوب الى دولة قويه قادرة على حماية امنها، وعلى تحقيق العدالة الاجتماعيه السليمه لشعوبها، وعلى صد اي اعتداء على ذاتها، وهى عمليه ترتبط ارتباطاً قويا بمفهوم الدوله الحديثه، وهى دولة تعمل على استيعاب

كافة الاحتياجات والرغبات للمجموع العام للسكان، والعمل على تحقيقها بأنواعها وأشكالها المختلفة.

خاصه ان هناك اهداف عامه على المستوى الاقتصادى، وعلى المستوى السياسى، وعلى المستوى الاجتماعى، وعلى المستوى الثقافى، وعلى المستوى التكنولوجى... الخ، وهى اهداف تتطلب وجود الدوله لتقوم بتنفيذها، خاصه ان جوده هذه الاهداف تتطلب ان تكون الدوله فاعله حتى تصل اليها بهذه الفاعليه.

وبالتالى فان هناك اهداف عديده تعمل الدوله على تحقيق بعضها وبصفه خاصه الاهداف التالى:

- اهداف اساسيه عامه.
- اهداف فرعيه خاصه.
- اهداف طويله الاجل.
- اهداف متوسطه الاجل.
- اهداف قصيره الاجل.

ومن خلال تحقيق هذه الاهداف تزداد فاعليه الدوله، وفى الوقت نفسه تزداد قدره الدوله على تحقيق مزيد من الاهداف، خاصه ان التطور امر لازم لنمو الدول، وازدياد قوتها، وفعاليتها.

ان هناك ضرورة لوضع اهداف للدوله، وهى اهداف حيويه اساسيه ولازمه، لا تستطيع ان تستمر الدوله الابها، ويصفه خاصه ما يتصل بمستوى رضا الافراد عن معيشتهم، وعن جوده الحياه التى يحيوها، وبالتالى فان اقتراب الدوله السليم من افراد شعبها يجعل لها القدره على التعرف على مدى رضا هؤلاء الافراد عن الدوله، وعن جهودها التى تقوم بها.

وبالتالى فان عنصر تحقيق الرضا لدى الشعب سوف يساعد على نمو الدوله، وعلى اعدادها لبرامجها التنفيذيه من اجل تحقيق الاهداف، ويصفه خاصه ان امتلاك متطلبات الفاعليه تسوجب استخدامها للوصول الى تحقيق الاهداف.

ان هذا يعطى للدوله زخما جديدا، سواء فى اطاره العام، او فى نطاقه الخاص، وبالتالي يرتبط اداء الدوله بانجازاتها المتحققه فى عناصر جودة الحياه التى تعيشها شعوبها، وان هذه الجوده هى مقياس لتقدم الدوله، ومقياس لفاعليتها التى تعمل بها.

وبذلك فان الدوله يتحدد دورها وفقا للعديد من العوامل بالغه الاهميه، من بينها:

- حجم الاخطار والتهديدات التى تواجه الدوله.
  - حجم الفرص السانحة امام الدوله.
  - امتلاك عناصر القوة والرغبه فى زيادتها.
  - مجالات الضعف التى عليها ان تعمل على اخفائها ومعالجتها.
- وهو مما يتطلب ما يلى:

#### **اولا - تعديد المفهوم العام للقوى المهيمنه على مستوى العالم:**

هناك قوى مهيمنه على النشاط الاقتصادى، والسياسى، والامنى، والثقافى... وهى دول كبرى، مؤثره بحركه الفعل الكبرى، موجهه العالم الذى نعيش فيه، وهى دول بحكم التدافع التاريخى ترفض التنازل عن سيطرتها، وعن جيروتها، وعن ما حددته لذاتها من اهداف وطموحات... بل تحاول ان تؤمن هذه الحقائق... لكن هيهات... فالتاريخ الانسانى وصراع الحضارات يرفض ان تستمر هذه القوى

حاكمه ومتحكمه فى العالم... بل سيأتى يوم وتضعف، وتحل محلها قوى أخرى افضل واحسن وأرقى.

ان هذا يوضح ان الصداقه، والعداء ليسا صفتان دائمتان، بل ان يحكم املاء المصالح سوف يتم احلالها محل الاخر، وفى حركه تبادل مع تبدل هذه المصالح.

حيث ان الدوله لا تعيش فى العالم بمفردها، بل هى جزء من العالم، وان هذا العالم يختلف فى دوله من حيث التقدم والتخلف، ومن حيث حجم الممارسات التى تقوم بها كل منها، ومن حيث العلاقات التبادليه التأثيريه، وبصفه خاصه من حيث:

- القوه. - القدره. - الفاعليه.

وبالتالى فان تأثير كل منها وتأثره يختلف من حيث الحجم، ومن حيث ردود الاعمال، ومن حيث المصالح التى يسعى كل منها للوصول اليها، او حمايتها والمحافظة عليها.

وهى عمليه تقوم الدوله بها عبر اجهزتها المتخصصة كجزء من تطورها، خاصة ان الدول فى تحديد ابعاد امنها القومى الشامل تاخذ العديد من المعطيات فى توجيهها الذاتى، وهوما يتطلب وعيا ادراكيا شاملا لدى متخذ القرار فى الدوله باهميه وضروره الامن القومى الشامل، وبمرتكزاته، حيث ان هناك دائما قوى مهيمنه مسيطره، وقوى اخرى مناوئه لها، ويتم حساب هذه القوى لتوازنها الادائيه المتحركة، وحساب كفيهه التعامل معها وفق لسيناريوهات متعدده، وهو ما يتطلب وجود الدوله باجهزتها المختلفه للقيام بذلك.

حيث ان تعريف الاخطار التى تهدد الدوله، وتهدد امنها الشامل يجعل من الدول ان تختار ما بين:

- مواجهه هذه التهديدات بسياسات حكيمة.

- التصدى لهذه التهديدات بإعلان الحرب عليها.

- التسليم بما تطالب به القوى الاجنبية والرضوخ لها.

وكما كانت الدولة قوية وتزداد قوه، كلما زادت فاعليتها، وهو ما يجعل العالم ميداناً فسيحاً لجولات متصارعه بين القوى والتكتلات الدوليه... وبالتالي فكل مصادر التهديد التى تولجها، يمكن التعامل معها، واحتوائها بأشكالها المختلفه... خاصه ان الدوله القويه يمكن اضعاف قوتها، وبوسائل عديده، وباستغلال نظام الحكم القائم فيها...، وبالتالي فان تعرض الدوله للاختفاء يضعف من ذاتها مهما كانت قوتها، خاصه اذا ما كان نظام الحكم فيها لا يعنى ولا يدرك مخاطر التهميش، ومخاطر الانزواء، ومخاطر الابتلاع....

وبالتالى فان قوه الدوله تزداد مع احساس الدوله بذاتها، وبضروره التوافق الارتباطى ما بين:

- الطموحات والامال والاهداف التى تسعى اليها.

- الامكانيات والموارد اللازمه للوصول الى هذه الاهداف.

- الارتباطات التى تتفاعل عبر مصالح ومكاسب معينه لتحقيق ذلك.

وبالتالى يتم الاستفادة من التناقضات الحيويه التى تحدث فى هذا الاطار، وهو ما يعنى ان صناعه المستقبل تمثل الركن الاساسى لجهود الدوله<sup>(1)</sup> ان هذا المستقبل ينظر اليه فى اجمالياته العامه التصاعديه، والتى يتم صناعتها بتفاصيلها الحيويه فى

---

(1) يعد الاتفاق على البحث العلمى من اجل الوصول الى اكتشافات جديده، ومن اجل الوصول الى مصادر جديده للقوه، وهو ما يطلق عليه القوه الناعمه للدوله، خاصه ان البحث العلمى متعدد الوظائف والجوانب، ومؤثر فى كاله اركان وجوانب الدوله، وبشكل ايجابى فعال، يودى الى ازدياد قوه الدوله، خاصه ان هناك اسس ومركزات طبيعيه مؤثره فى قوه الدوله، وفى فاعليتها.

شكل مشروعات اجماليه تنفيذيه، تتولى معها تصميم الاطار العام الذى ستطأخذه الدوله، وهو ما يجعل من تفاعلات الدوله اساس جيد للحكم عليها..

### **ثانيا - رسم سياسة التعامل مع هذه القوى،**

يرتبط بقاء الدوله آمنه ومستقره بقدرتها على تخطيط سياسات آمنه ومستقره فى تعاملاتها مع القوى الاجنبية والخارجيه التى تسيطر وتوجه عبر تفاعلات كثيره، وهو ما يؤدى الى استخدام الدوله لكافه مواردها من اجل تحقيق التمتيه المتواصله والمستدامه، ومن اجل رفاهيه شعبها، حيث تحتاج الدول الى رسم السياسات الكفيله بتحقيق هذه الاهداف، وبصفه خاصه سياسات التعامل مع هذه القوى الكبرى، سواء كان الامر يتعلق ويرتبط بإيداء الصداقه واستخدام سياسات التعاون، او سياسات الرفض والعداء.

وتقاس أهميه هذه السياسات من خلال حساب التكلفة والعائد المترتب عليها، خاصه انها سياسات حاكمه تظهر دور الدوله، وتظهر أهميه الاختيار بين السياسات الاتيه:

- سياسات التوافق، والرضا، من اجل التعاون الحيوى مع هذه القوى.

- سياسات الرفض، والتعارض، والعداء المتصاعد مع هذه القوى.

وبالتالى يتم اختيار التجهيزات التى تساعد على جعل الدوله فى اى من هذين الاتجاهين، وهو ما يعنى ان الدوله تعيش دائماً على اظافرها، سواء فى حالات الصداقه او حالات العداء.

وهى عملية اساسية فى الدول، سواء كانت هذه السياسة قائمه على مناهضة وعداء بعض هذه القوى، او رسم الصداقه والتعاون معها، ولتجنبها وعدم الدخول فى مغامرات معها، وبالتالي امتلاك كل من الرؤية، والتوجه نحو هذه القوى، سواء

من خلال استخدام سياسات:

- العداء والمهاجمة دون هوادة والمراوغة من اى عمليات تستهدف الحد من الصراع مع هذه القوى.
  - المهادنة ووضع قواعد لها والانسحاب لمتطلباتها، خاصه فى اجراء عمليات الاستيعاب والاحتواء لما يتم ويحدث من جانب هذه القوى.
  - سياسات الحياد وعدم الدخول فى اى صراعات تلتهم الموارد، والتعايش السلمى مع كافة الاطراف، وعدم الخضوع لمقريبات او لتهديدات الصداقه والعداء.
  - الصداقة وعدم العداء معها فى عملياتها، واستخدام سياسات قائمه على الفهم للحركه التى تقوم بها هذه القوى.
  - التعاون وبذل الجهد فى المشاركة والمساعدة، واستخدام الامكانيات والموارد من اجل زياده هذا التعاون واستثماره<sup>(1)</sup>.
- وهو ما يحتاج الى الدولة لاقرار هذا الامر والتعامل معه بكافه الصور والاشكال التى يفرضها طبيعة اللقاء او المصالح فى عالمنا المعاصر... خاصة ان هذه المصالح قد تزداد وتتنوع وفقا وتطور الاحداث الزمنية، وما تلقية من تبعات لمهام جديدة على الدولة.

---

(1) قد تستخدم الصداقه وسياسات التعاون من اجل اخفاء العديد من اساليب العداء والتصدى، واستخدام الانوات القاتله من جانب الدوله فى عدائها مع الدول الاخرى، واغراقها بالديون والمشاكل والاضطرابات الشديده المؤثره فى حركه هذه الدول .. كما قد تستخدم سياسات العداء الخفى فى اغراق الدول المعاديه فى الديون واغرائها بالاموال السبله من اجل الحصول على اسرارها، خاصه المعرفه التقنيه والامكانيات الجاهزه فى نظم الانتاج، وفى نظم التسويق، وفى نظم التمويل، وفى نظم الكوادر البشريه وهى عمليه ارتباطيه تكاد تتوقف على وجود الدوله..



ان هذا يتوقف على ما لدى الدوله من عقول وقدرات بشريه من اجل استخدا م  
كافه المهارات البشريه من اجل اختيار سياسات التعامل مع هذه القوى، وبالتالى  
سبل التعايش معها.

خاصه فى تحديد ردود الافعال مع الابعاد والجوانب المتعدده للاحداث  
والحوادث التى تطرأ وتحدث فى عالم اليوم الملى بالمتناقضات.

### **ثالثا - تحقيق المكاسب الدائمة عبر تنمية المصالح:**

تقوم الدول بدور بالغ الاهميه من اجل تنميه المكاسب عبر زياده وتنميه  
المصالح وهو دور يكتسب مع الدول اهميه خاصه، وذلك من خلال قدره الدوله  
على تحسين علاقاتها الارتباطيه بالدول الاخرى، وعبر سياسات احداث هذا القدر  
الموازن من العلاقات بين القوى لمختلفه، خاصه ان مصالح الدول متعارف عليها،  
وان نمو هذا المصالح وازديادها مرهون بنمو قوتها، وبقدرتها التوافقيه مع كل  
منها، ومع اى منها.

حيث يرتبط وجود الدول بوجود المصالح، وبوجود المكاسب، وكلما كانت  
الدوله نكيه كلما كانت اقدر على تحقيق مصالحها ومكاسبها، وكلما كانت افضل فى  
تطوير وزياده وتنميه هذه المصالح والمكاسب.

ان التاريخ الاقتصادى للدول، يظهر بوضوح شديد كيف ازدادت وتمت  
مصالح كل منها، وكيف انتقلت كل منها من سياسات معينه بذاتها، الى سياسات  
اخرى، وكيف انها استطاعت ان تتوافق مع سياسات الدول الاخرى، او كيف  
استطاعت ان تتحول من سياسات معينه الى سياسات اخرى عبر استخدامها  
للقدرات المتاحة لها فى تنميه وزياده مكاسبها.

حيث نحتاج الدول الى تنمية مكاسبها من خلال استخدام تنميه المصالح التى تسعى الدوله الى تنميتها، وهى عملية تقوم بها الدولة من خلال الاعتماد على قطاعاتها الثلاث، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى، فضلاً عن استخدام سلطاتها التشريعيه، والتنفيذيه، والقضائيه من اجل تحقيق ذلك.

وبالتالى تصطنع المواقف التى تنفذ بها السياسات المتبعه، وهو ما يجعل املاء الموقف يخضع لمتطلبات اختيار وتنفيذ سياسات محدده بذاتها، خاصه ان لكل موقف من هذه المواقف ادوات صنع مطبقه مستخدمه، سواء بصوره مباشره او غير مباشره.

كما ان تحديد اساليب وسياسات التعامل يتم اعتماده من خلال الدوله، وهى سياسات التوافق والتلاكم مع الاوضاع التى تواجهها، ومع المواقف المنشأه لها، ومع ما لديها من موارد وامكانات كافيه لمواجهة الموقف، وعن السياسات التى ستواجه بها الموقف، خاصه اذا ما تصاعدت حدته.

وبالتالى فان خيار واختيار كل من: الادوا، ولوسائل، والاساليب يرتبط بخيارات الدوله، وهو ما يعنى ان امتلاك الموارد ليس وحده ما يعطى قراراً معيناً، بل ان هذا القرار يخضع لظرفيات مختلفه ومتباينه تعمل على املاء القرار المتخذ.

وتعتمد الدوله فى ذلك على القطاعات الثلاثه المشكله للادوات التنفيذيه لها، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى، فى اطار عام من الحركه الفاعله، وهى بذلك تضع وتختار مراكز قوتها، وتضع وتختار مجال مواجهه، وتضع وتختار الاهداف الموضوعه.

هى عمليه ترتبط ارتباطاً مباشراً بمدى اتساع دور الدوله، ومدى الفهم الارتباطى لحركتها الفاعله، خاصه ان الازمات والكوارث التى تؤثر على الدول

وتجعل قدرتها محدوده، وتجعل من عمليات التكيف معها، عمليات اساسيه، وبصفه خاصه المجالات المتنوعه لحركتها الفاعله المؤثره على الاتجاه العام الحاكم لعمليات النمو والتنمية الحادثه فيها.

وهو ما يجب ان تعية الدول الذكيه التى تحترم شعوبها، بحيث يودى ذلك الى زياده دور القطاعات الثلاث، وتنمية كل منها، وذلك بشكل متوازن لا يودى الى سيطرة احداها على الاخرى.

ما يظهر دور الدوله فى تحقيق هذه المصالح.

وبالتالى فان فهم ومعرفه التوازنات الاستهدافيه لهذه القطاعات الثلاثه، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى سيساعد على تحقيق دور الدوله فى ايجاد هذه التوازنات الاستهدافيه، وفى انطلاق قواعدها، وفى زياده تفاعلها، وفى انطلاقتها.

وهو ما يستدعى ايضاحاً لكل من الاتى:

- الدور الذى سيتم اسناده لكل منها.
- الاهداف المرتبط بتحقيقها كل منها.
- الممارسات التى سيقوم بها كل منها.

وهو ما يحتاج الى جهد كبير من اجل تفعيل التوازن الحركى لكل من هذه القطاعات الثلاثه، فى اطار التناغم والاتسجام الادائى المطلوب لخطه التنميه الذاتيه المستدامه للدوله.

حيث يحتاج تفعيل دور الدوله الى استخدام العديد من الوسائل الكفيله بتنشيط هذه التوازنات الاتجاهيه وبصفه خاصه كل من:

- الوسائل المباشرة لتنمية الانتاج وزيادة التسويق.

- الوسائل غير المباشرة لتنمية الانتاج وزيادة التسويق.

وبنل كافة الطرق من اجل ازكاء روح تعاون المتنافسين بين القطاعات الثلاثة: العام، والخاص، والتعاونى فى بناء متكامل وجهد متواصل لتعزيز دول الدولة.

وهو ما يتطلب زيادة حجم ونوع المصالح الخاصة بالدولة، وهو ما يقتضى استخدام سياسات المشتريات الحكومية من اجل زيادة ذلك التوازن الحركى... ومن اجل استخدام الحراك الاقتصادى لتوجيه التفاعلات الحيوية لتحقيق ذلك..

#### **رابعاً - تحسين الصورة الذهنية من الدولة والنخب،**

تعد الصورة الذهنية المكونه عن الدولة وعن الشعب من العناصر الاساسية التى تهتم بها الدول، خاصة ان الصورة الذهنية التى تم تكوينها عنها وعن شعبها هى التى تحكم كافة علاقاتها، سواء الحالية او المستقبلية، وبصفة خاصة فى تأثيرها فى هذه المجالات والنواحى مثل:

- النواحى الاجتماعية بين الدول بعضها البعض والشعوب وعلاقات الاندماج داخل النسيج الوطنى، وبصفه خاصه ان القوى الاجتماعيه المؤثره على قوه هذا النسيج، ومدى تماسكه، ومدى الوحده الاجتماعيه فى اطار تنافس الاصول الاجتماعيه، والاعراق، وتصنيفات كل منها على ممارسه الحياه الاجتماعيه.

- النواحى السياسيه بتفاعلاتها المتعدده، خاصه فى نظام الحكم، وفى المجالس النيابيه... ومدى الاعتراف بحق الانتخاب، وبحق التمثيل وحق الترشيح وحق

الانتخاب... وما يترتب عليها من تداول فى السلطة، وعدم اقتصار ابحاثها على فئة معينة، او طبقه معينه، او نوع معين من الافراد<sup>(1)</sup>.

- النواحي الاقتصادية، وبصفه خاصه فى تحقيق سياسات التوظيف الشامل، ونظام الماليه العامه، ونظام توزيع الاستثمارات.... الخ وتأثير كل منها على قوه الدوله، وعلى كفاءتها، وعلى قدرتها على مواجهه اعدائها، وعلى قدرتها فى تحقيق الارتباطات الادائيه المؤثره على الحياه الاقتصاديه، وسبل العيش لكل الوطن..

- النواحي الثقافيه، وبصفه خاصه انتاج الكتب ووسائل الثقافه والاشراف على المتاحف والمعارض ودور السينما والمسرح وغيرها من دور الثقافه، والتي تحدد مدى وعى وادراك افراد الشعب لذاتهم، وثقافتهم، وممارستهم الحياه الثقافيه بأبعادها وجوانبها المتعدده.

ان هذا يعنى ان هناك ضروره اساسيه للدول، وان هذه الضروره تزداد فى عالمنا المعاصر، وان هناك ادوار لا يجب ان تغفلها الدول، خاصه فى تحسين الصوره الذهنيه عن الشعب وعن ذاتها، وان هذه الصوره الذهنيه سوف تدفع الى توليد الانطباع الايجابى عنها، وتعمل على زياده الاثر الذى يساعد على تنميته الصادات بشكل ايجابى فعال..

وتبذل الدول جهوداً كبيره من اجل تحقيق الانطباع الايجابى والصوره الذهنيه عنها، خاصه فى مجال الاستفاده الكامله من هذا الانطباع فى كل من:

- الصادات.

---

(1) خاصه ان دعوى طبقه تؤدي الى افتقار الدوله من مفكريها، ومن فاعليه هؤلاء المفكرين، فضلاً عن التسامح والانسجام المترابط بين كفاءه الطبقات المكونه للتسيج الاجتماعى للدوله.

- اللواردات.

- المساعدات.

- الهبئات.

- المنح.

وهى عمليات اساسيه لا تستطيع الا الدول القيام بها، وبالتالي فان وجود الدوله الفاعله امر بالغ لضروره والاهميه.

وهو ما يقتضى ان تكون هناك علاقات وطيدة ما بين الدوله والشعب، وهى تعنى الكثير بالنسبة للدول ككيان فاعل، كما يعنى ايضا متطلبات توفير الامن القومى للشعب وللدولة معا.

ان هذا الارتباط بالقوى الذاتيه المسيطره على تفاعلات الدول سوف يساعد على تنميه العلاقات القويه بين الدول بعضها البعض، كما انه سوف يساعد على جعل الدوله قادره على تحقيق طموحاتها، خاصه ان اعتماد الدوله على تنميتها الذاتيه، وزياده قدراتها سوف يحقق لها الكثير.

#### **خامسا - تحقيق فاعلية الدولة،**

ترتبط فاعليه الدوله بالعديد من الجوانب والابعاد بالغه الاهميه، خاصه فى مجال التعايش فى عالم اليوم، وفى مجال التوافق مع الاخطار التى تهدد وجود الدوله ككيان ادارى فعال، وبصفه خاصه ما يهدد قدرتها غير المحدوده على تحقيق التواصل فى عمليات النمو والتنميه الاقتصاديه المستدامه.

حيث تعد الفاعليه اساس تنفيذ الاهداف التى اختارتها الدوله، خاصه ان امتلاك

الدولة لموارد معينة وقدرات خاصة يساعد على تفعيل الامكانيات والموارد الخاصة بهذه الدولة، ويزيد من قدرتها على احداث النمو والتتمة المتواصله المستدامه. وتحقق الفاعليه من خلال رؤيه الدولة لذاتها، ومعرفة كيفيه استغلال مواردها الاقتصادية، واستغلال المواقف السياسييه بشكل علمي وعملى من اجل زياده قدرتها، وهو ما يحقق لها مزيد من الفاعليه الارتباطيه، كما ان الممارسات التى تساعد الدول على ان تكون فعاله تضيف لها قدرات جديده من اجل الوصول الى الاهداف الموضوعه.

وبذلك فان فاعليه الدولة مرتبطه بما تحققه من انجاز، وبما يمكن الوصول اليه من مستويات الانجاز العلمى المتوازن، خاصة ان هناك اسس وقواعد مؤثره لمستقبل العلم فى تحسين مستويات الانتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشريه.

وبالتالى فان الدوله تستطيع ان تفعل الكثير بهذه الفاعليه، اذا ما استطاعت الدوله ان تحدد لها اهدافا، وسعت نحو تحقيقها، واكتسبت فاعليه عبر هذا التحقيق، خاصة ان استخدام النتائج يجعلها تتحول الى اسباب، وان امتلاك الاسباب سوف يودى الى تحقيق مزيد من النتائج، ويتم ذلك بزيادة عناصر المباداه، والتحسين الدائم والمستمر لمستوى الرفاهية للسكان، وهى عملية اساسية لازمة ترتبط بوجود الدوله، ووجود رؤية خاصة بها، ووجود وعى ادراكى شامل لحاضرها، ومعرفة كاملة بالمجالات التى تعمل على تطويرها، وعلى استغلال مواردها، وعلى تهيأه سبل الحياة السليمة فيها.

وبالتالى فان امتلاك الدوله لسبل الفاعليه يجعلها قادره على الخروج السريع من مرحله التخلف من خلال ما يلى:

- القضاء على كافه صور العاطل والفاقد والمهدر.

- تحسين مستويات الانتاج والتسويق والتمويل والكوادر البشرية.

- تطوير الاقتصاد واكتساب قدرات متزايدة على تحقيق النمو المتكامل فى كل منها.

ان امتلاك اسباب الفاعليه سوف يساعد الدوله على اكتساب مزيد من الفاعليه، وهو ما يجعل الفاعليه تحقق ذاتها عبر استخدام العديد من الموارد التى تزيد من فاعليه اتجاه الدوله نحو تنميه قدراتها.

وبالتالى فان امتلاك الدوله لرؤيه كامله لمستقبلها، سوف يساعد على تحقيق امالها واهدافها العليا، ويساعد على اختيار نمط الحياه بجوده مرتفعه، وبالتالى تستطيع ان تحيا وان تزداد قوتها وفعاليتها... وهو امر بالغ الاهميه لتنميه الدوله لذاتها، واكتساب مزيد من القدرات.

ان هذا لا يوجد اى تعارض بين نمو الدوله ككيان ادارى مشرف على القطاعات الاقتصاديه الثلاثه، وبين نمو هذه القطاعات، وان ما تستلزمه الدوله هو تفعيل ذاتها، وان احد ادوات هذا التفعيل هو تنميه القطاعات الثلاثه.

وهو ما يتطلب وعياً ادراكياً شاملاً بأهميه وجود الدوله فوق القطاعات الثلاثه، وبأهميه وجود هذه القطاعات، وبأهميه تفعيل شركاتها ومشروعاتها، وبأهميه اعطاء القدره والفاعليه لها.

ان هذا يفترض تواجد حيوى للدوله، تواجد اكثر فاعليه واكثر قدره على تحقيق ذاتها، فضلاً عن بناء مؤسساتها الكامله، وهو ما يجب ان ينص عليه دستور الدوله، والتى تتحقق معه دفعيه مقاربات كثيره.

ان هذا قد يطرح على الازمان عدّه أسئله لها تفاعلها الحيوى من اهمها ما يتصل بشكل الدوله، خاصه ان الادار التى تقوم بها فى غايه الاهميه.



ان هناك فجوات كثيرة تحتاج الى وجود الدولة لمعالجها، خاصة فجوات تكبير الاحتياجات الاساسية للشعب، ثم تحقيق الامن القومى الشامل، ثم الارتقاء بمستوى المعيشة، ثم تحقيق الرفاهية... الخ... ان هذه الاهداف تتطلب ميزة وجود الدولة... ولا تستطيع اى شئ غيرها تحقيقه.

فضلاً عن الآثار: القانونيه، والاقتصاديه، والسياسيه، والاجتماعيه، والثقافيه، والحضاريه... الخ لوجود الدوله، والتي تتطلب وجوداً فعالاً لها.

## المبحث الرابع متى يأتى دور الدولة ؟؟

تعمل الدول على ان يكون الحاجه اليها هى التى تبرز وجودها، خاصه ان الاحسا بدور الدوله يكون عندما تشعر باحتياجك الى هذا الدور، وهو ما تظهره المشاكل المتصاعده حول توجهات الدول، وحول الاخطار المختلفه على كل من: السياده، والاقليم، والشعب، فضلاً عن منازعات الاعتراف، والتمثيل... الخ، وهو ما يتطلب وجوداً للدول، بتفاعل فيه دورها مع الاحداث المتتابعه، وهو وجود تعمل فيه الدول كصناعه لتوازنات اتجاهيه متحركه ومحركه للقكاعات الاقتصاديه الثلاثه: العام، والخاص، والتعاونى، ومستخدمه فيه سلطاتها: التشريعيه، والتنفيديه، والقضائيه فى اطار سياده صانعه لهذه التوازنات.

وهو ما يقتضى وجوداً فعالاً للدول، خاصه مع تصاعد الاحداث التى تتطلب وجود الدوله مثل:

- مواجهه الازمات الشديده ذات المصدر الخارجى، او المصدر الداخلى، وادارتها على المستوى العام الكلى.

- صناعه المواقف التى تستدعى وجوداً شاملاً لانشطه معينه فى احد القطاعات.

- احداث الحيويه المتدفقه فى الانشطه التى تشرف عليها الدوله.

- التوافق الاتجاهى العام لمفردات السلوك الخاص بالمؤسسات العامله فى الدوله ومتطلبات هذا التوافق.

- اجراء عمليات الدمج الارتباطى اللازم الذى يتم بين المشروعات الاقتصاديه المختلفه، فى اطار توازنات النمو والتوسع للانتشار.

حيث ان الدول لم تنشأ الا لحاجة، وهى حاجة متنوعة، بعضها ينشأ نتيجة عوامل اساسية دافعة لنشوء الدول، وهى حاجة دائمة ومستمرة، وبعضها تفرضه الظروف والمتغيرات الحياتية التى تمر بها، وتخضعها لها، وهو ما جعل أنظمة الدول تختلف، سواء من حيث المستويات الهيكلية التنظيمية، او من حيث التوافق الادائى لما تواجهه من ظروف، وتخضع له من متغيرات (1).

فهناك حاجة لقيام الدول مثل:

- الحاجة السياسية.
- الحاجة الاقتصادية.
- الحاجة الاجتماعية.
- الحاجة الثقافية.
- الحاجة الامنية.

وتتفرع عن هذه الحاجات، حاجات اخرى تدفع الى وجود الدولة، وتزداد مع الاحداث الدافعة لمطالبات ادوار الدولة بأشكالها المختلفة والمتنوعة.

حيث تعيش الدول وفقاً لقدرتها على مواجهة التحديات والتهديدات المختلفة التى تتعرض لها، وكلما كانت الدولة قادرة على استشفاف مصادر التهديدات الحالية والمحتملة، كلما كانت اقدر على التعامل معها،، وبالتالي فان الحاجة الى الدولة

---

(1) كثيراً ما تقوم بعض الأنظمة الحاكمة بالخطأ الفاسد بين مفهوم الدولة ومفهوم النظام الحاكم، وهو خلط متعمد، يؤدي الى حدوث اختلالات شامسة في دور ومهام الدول، ويعمل على تفويض عناصرها، وهو ما تخطط له الدول الطامعة في الموارد الضخمة المتاحة في هذه الأنظمة، وتقوم بمهاجمتها، وهى ضعيفه بعد اجتثاث دور الدولة وإنهاء كافة صورها، فاختصار وتهميش دور الدولة وكسره على نظام الحكم يؤدي الى اضعاف مقومات الدول ويجعلها لا تستطيع الدفاع عن نفسها، حيث يتحالف اعدائها ضدها، سواء الخارجيين او المحليين.

ككيان ادارى فاعل، هى حاجة دائمة ومستمرة، وحاجة ملحة، وحاجة اساسية، وهى حاجة فارضة ذاتها على الجميع... وهو ما يؤدى الى ان الدول قائمه سواء شئنا او ابينا، قائمه ومتواجده بفعل عوامل دافعه....

وكلما كانت الدوله قائمه بوظائفها ولادوارها، كلما كانت فعاله ومحققه لاهدافها فى ظل الصراعات العالميه والمحليه، وقدرتها على استيعاب الضغوط المختلفه التى تتم عليها، فضلاً عن الجهود المتسعه لاستخدام الدوله ككيان ادارى فاعل، وهو ما يحدد شكل الدوله، ويعطى لادوارها فاعليه كامله.

وهى حاجة تفرض العديد من المجالات التى تعيش بها الدوله وتحيا، كما انها تضع العديد من الاسس التى تبنى بها ارتكازات الدوله ككيان ادارى... خاصه ان دور الدوله يتسع ويشمل ابعاد وجوانب عديده، وهى ابعاد فاعله ومتفاعله.

وتعمل الدول فى هذا الاطار على:

- اكتشاف ذاتها وقدراتها المختلفه، خاصة ان اية دولة لها حضارتها، ولها تاريخها، ولها ظروفها العامه التى تحياها، وهو ما يجب اخذه فى الاعتبار عند انشاء الدوله من حيث مراعاة تجربه الماضى، وظروف الحاضر، واتجاهات واحتمالات المستقبل.

- اكتشاف مواردها وامكانياتها، وما تستطيع كل منها ان تحشد وتقوم بتوظيفه، وتقوم باستخدامه من اجل تكوين دولة قادرة على العمل والفعل المخطط، وقادره على حمايه ذاتها، وبفاعليه كامله.

- كسب رهان صناعه المستقبل باستخدام قدره الدوله على التنميط الذاتى، وتنظيم مؤسساتها، ووضع لكل منها خطته من اجل اكتساب دافعيه انجاز صوره المستقبل المأمول كما يجب ان يكون، وليس كما يمكن ان يكون.

- توظيف الموارد البشريه بشكل يدفع الى تحقيق مزيد من الانتاجيه والقضاء على الفاقد والعاطل وغير المستغل من القوى العامله المهدره فى المجتمع.

- اكتشاف معاونيها واصدقائها، خاصة من الدول الكبرى، والاستفادة من هذه الدول، ومن ما لديها، وتطوير ما اكتسب منها وفقا للظروف والمعطيات الخاصه بها.

وفى هذا الاطار تتكون لدى الدولة شخصية المواجهه والتصدى، او شخصية الخنوع والرضوخ والانصياع، وهو ما يؤدى الى ان الدول ياتى دورها المتعاضم عندما يكون هناك خطر شديد يهددها، والدوله بذلك تعى حقيقه ان العالم يعيش فى صراع كبير، ما بين اراده التتميه الشامله، وما بين الخنوع الذليل، ولا يوجد طريق وسط بينهما... فالاول يحتاج الى دوله قويه تعى وتترك حقيقه التتميه الشامله وضرورتها، وتعى وتترك حقيقه الاستثمار الشامل، وتعى وتدرك ان المستقبل يصنع الآن، وان صناعه المستقبل طريقه الوحيد هو تطوير الحاضر بجهود ابناء الوطن.

وبالتالى فان وجود الدوله امر كفىل يدفع كافه التهديدات بعيداً، وان عدم وجود الدوله يساعد على زياده هذه التهديدات، وبصفه خاصه للانظمه الحاكمه، والتسى عملت على تضبيع الدول، وعدم السماح باستعاده الدوله... وهو ما يفسر تلك الصيغ الركيكه التى يخرجها نظام الحكم الديكتاتورى المستبد، ويعمل على تأكيدها، خاصه ما يمارسه نظام الحكم فى حق الشعب.

اما دولة الخنوع والرضوخ والاستجابة لكافة الضغوط الممارسه عليها، فهى ليست بدولة، بل مجرد شئ تابع ذليل، وتحول معها نظام الحكم الى قمع ابناءها بدلا

من التصدى للاجنىى الدخيل الذى يحيل حياتها الى جحيم (1).

وبذلك فان اى كيان ادارى يحتاج الى بناء عناصر قوته، ليس فقط من اجل صيانة وتحقيق امته الذاتى، ولكن ايضا للبقاء فاعلا، وهى عملية تحتاج الى ذكاء كبير فى معالجة المواقف المختلفة، وفى استخدام الموارد والامكانات، وفى تحقيق الاهداف المتكرجة، وهو ما يتطلب وعيا ادراكيا شاملا بطبيعة الاحداث، وكيفية التعامل معها بذكاء اوبمعنى اخر بكيفية الرقص وسط الذئاب.

ان هذا يقتضى معرفه بدور الدوله الاساسى والذى يتمثل فى ما يلى:

- بناء جيش وطنى قوى.
- بناء حياه ديمقراطيه سليمة.
- بناء عداله اجتماعيه حقيقيه.
- القضاء على الفساد واعوانه.
- القضاء على سيطره راس المال على الحكم.
- بناء تنمية اقتصاديه واعيه ومدرکه تحقيقها واهميتها وفاعليتها.

ان هذا يوضح دور الدوله، ويوضح ايضا الدور الذى تقوم به، ويحقق الابعاد والجوانب التى تتم وتحدث فى الاقتصاد الوطنى ان امتلاك عناصر بناء القوه يحتاج الى وجود الدوله، والى جهودها، وهى عمليه مرتبطه بالاداء الفاعل

---

(1) وهو ما يفسر لنا ما يحدث من تحولات جذريه ضد الحكم الديكتاتورى المستبد الذى فتح المعتقلات والسجون امام ابناء الوطن، وما ادى اليه من تعبئه الجميع ضده، ومن استغلال الاجنبى هذه الفرصه للقضاء عليه بالتعاون مع معارضيه من ابناء الوطن ... ولعل ما حدث فى تجارب اغتيال كل من: اكيفو فى الفلبين، ومحمد رضا بهلول شاه ايران ومصادم حسين فى العراق ... الخ كخير دليل على ذلك.

للاقتصاد، والذي يتم توجيه قوى الفعل فيه ما بين الصالح العام الوطني، وما بين الخضوع والخنوع لنوازع الاجنبى.

وهى عملية خيار واختيار وفقاً لطبيعة الدولة، ولطبيعة اداء اجهزتها المختلفة، وطبيعة العلاقات التى تربطها، وعمليات احداث التطور فى هذه الاجهزة، وبناء المؤسسات فى الدولة... وبمناصر اخرى اداريه تفرضها طبيعته المرحله الزمنية والصراعات التى نشأت فيها ومعها الدولة.

وبذلك فان الدول تتواجد لضرورة ولحاجة اساسية، يشعر بها الجميع، ويتفق عليها كافة الاطراف... وهى التطور الطبيعى للمجتمعات، وهو ما يتطلب ما يلى:

#### **أولاً - امتلاك زمن وجود الدولة،**

نحن فى عصر ملئ بالمخاطر، كل خطوه فيه تجتاز حقل الغام متفجره، وهو عصر ملئ بالمؤامرات الاستهдаفيه، وملئ بالمكائد المهدده للدول، والمهدده للاستقرار اللازم للتنميه الاقتصاديه، ويجعل من "التوتر" علامه مسيطره على الدول الضعيفه التى تعيش فى هذا الوقت القاسى، فى اطار صراعات شديده على الحصول على مواردها الاقتصاديه.

وهى صراعات لها طبيعتها المتفجره، كما ان لها اطرافها المعلنون واطرافها خلف الستار، كما ان لها مؤامراتها ودسائسها، ولها فى الوقت ذاته مصادر قوتها... وهى تعمل على تغيير المواقف... وعلى وضع الاطار العام للتوازنات الاستهدافيه... وبالتالي تحديد حركه المجتمع، وتحديد مستويات التفاعلات الخاصه بالقوى المؤثره فى هذا المجتمع.

وبالتالى فقد ارتبط عصرنا بهذا القدر الكبير من الصراعات التى تفرض وجود الدول، وهى صراعات تأخذ اشكالاً جديده، وتستخدم ادوات جديده، وتدفع

الى هذا الصراع عناصر جديدة من اجل إحكام السيطرة<sup>(1)</sup>.

ان حجم التهديدات المتولده من صناعه الازمات، ومن تصدير الازمات، ومن افتعال الازمات، والتي تضاف الى الازمات الذاتيه تحدد الاطار العام الذى تواجهه الدوله، وتعمل فيه بأدواتها الذاتيه المحدده.

ان هذا يضيف الى العصر زمناً جديداً، زمن الدوله، حيث ان الزمن هو العنصر الحاكم لتطور الدول، وهو المستلزم وجود الدول، سواء كانت الدوله فاعله او كانت دول تابعة، وهو ما يؤدى الى هذا الاختلاف الكبير الحادث فى المحيط العام للدول، وهو فى الوقت ذاته يتيح مجالات جديدة لحركة الدول، خاصة فى مجالات وجوانب كثيرة من بينها الجانب الاقتصادى، والجانب السياسى، والجانب الاجتماعى، والجانب الثقافى، والجانب العسكرى، والجانب الامنى... وهى جوانب اساسية بعضها يعمل من اجل الوصول الى الاخر، وبالتالي فان التعامل والتفاعل فى احداها يؤدى الى تعامل وتفاعل مع الاخرى، فى اطار عمليات التأثير والتأثير المتبادل القائم بينها وبين بعضها البعض.

تَن هذا يفترض ان هناك العديد من العناصر المؤثره للفاعله فى اطار التوظيف الشامل لدور الدوله، ومن أهم هذه العوامل ما يلى:

- تطور دور الدوله التى تمارسها الدول، وتطور تفاعلها.
- تطور الاسلحه التى تملكها القوى الكبرى الفاعله.
- تطور العلوم والمعارف ووسائل الحصول عليها.

---

(1) جرت الحديده من محاولات تفكيك الدول بعضها نجح كما حدث فى بروسيا وتشيكو سلوفاكيا، وبعضها لم ينجح، وتتوقف المحاولات على قدره اعداء الدوله على تقسيمها الى عناصر وطوائف، ويجاد صراع مكرر بين طوائفها من اجل القضاء عليها واحكام السيطرة على مواردها.



- تطور المجالات والادوار التى تمارسها الدول.

وهو زمن قياسي يستدعى وجود الدولة بمؤسساتها واطرافها المتعديدين، ارتباطا ووجودا، وهو ما يجب معرفته وملاحظة، خاصة ان انشاء الدول يعنى اختفاء نفوذ القبيلة او القبائل التى تضمها، واختفاء سلطات كل منها، لصالح نفوذ الدولة، حيث ان الزمن الجارى يتطلب وجود الدولة، ويتطلب وجود الوعى الانراكى الشامل بأهميتها وضرورتها الفعالة، ليس فقط لمواجهة الاخطار بالغة القسوة التى يزداد تهديدها، بل ايضا للوصول الى اداة لانتقاء هذه الاخطار والتهديدات، والعمل على تلاشيها واختفائها... خاصة مع تعاظم وتنمية قوه الدوله، وسيطرتها على مواردها بشكل فعال.

وهو ما يقتضى فهم طبيعة الزمن الحالى، وطبيعة الزمن "مستقبلى، وطبيعة المخاطر والتهديدات الحادثة والمتوقعة فى كل منها... وبالتالي فان الارتباط القوى للعصر والزمن بوجود الدوله، هو ارتباط بحكم عناصر التهديد، وبحكم عناصر الاطماع، وبحكم القوى المؤثره فى اتجاهات العالم، وبحكم ما تمليه هذه القوى من تأثيرات على صناعه الدول<sup>(1)</sup>.

ان هذا يقتضى ان تكون الدوله فعاله من اجل الوصول الى اهدافها العامه، وهو ما يجب اخذه فى الاعتبار، والاصدار عليه، وتحقيقه، خاصه ان الفاعليه مرهونه بقدره الدوله على تحقيق اهدافها.

وبالتالى فان فاعلية الدوله وقدرتها على التواصل سيكون عبر اجهزتها

---

(1) برزت العديد من المصطلحات مثل "الاستقواء بالاجنبى، وهى عمليه تصل الى حد الخيانه العظمى من التواطؤ مع هذا الاجنبى الدخيل من اجل تدبير الكيان الادارى الذى تتخذه الدوله، ومن اجل محاربه نظام الحكم الديكتاتورى المستقبلى فيها ... وهى عمليه بالغه التأثير فى تكوين الدوله وفى تفاعلها مع الاحداث.

المختلفة المؤسسة لها، وهو ما يتطلب أولاً الاسراع باتشاء هذه المؤسسات وتقويتها، وزيادة فاعليتها، وهى عملية مرتبطه باختيار هذه المؤسسات وبأدائها الذى تقوم به وتمارسه.

ان هذا يقتضى وجوداً فعالاً للدولة، وجوداً يمسك بأطراف العمليات التى تتم وتستهدف عمليات لتنمية الذاتيه المستدامه، كما تأخذ فى اعتبارها الجهود التراكميه للسلطات، سواء فى اصدار القوانين والتشريعات، او فى الوضع العام للعمليات التى تقوم بها السلطة التنفيذيه عبر المؤسسات والشركات التى تعمل على تحقيقها وعبر الوزارات المختاره... او السلطة القضائيه وتحقيق العدل... ان هذا التوازن ادائى امر مطلوب وبفاعليه كامله.

كما ان افتراض الدوله حسن قيامها بوظيفتها قائم على نظره العالم اليها، وعلى مدى توافقها مع تطلعات شعبها، ومع اتجاهاته العامه والخاصه، وبالتالي فهى حريصه على رضا الشعب، وعلى تقديره لجهودها، وعلى استعدادها التام للدفاع عنها.

### **ثانيا - تعظيم الاحساس بوجود الدوله:**

عندما تتواجد الدول، يتم زياده الاحساس بها، وتعميق الشعور بذاتها وقوتها، وفعاليتها الكامله، حيث يعد الاحساس بوجود الدوله عنصر فاعل فى وجود هذا الشعور العام بها، وهو امر اساسى وضرورى لفرض الاحترام، وفرض جوانبه، والتى تحتاج كل منها الى تفعيل، خاصة ان ممارسات الدول تحتاج إلى ذلك، حيث يحتاج الامر الى توافر قدر كبير من الاحترام والتقدير لسلطات الدوله الثلاثه، اى السلطة التشريعيه، والسلطة التنفيذيه، والسلطة القضائيه، وهى سلطات منفصله، بعضها رقيب على بعض، وهى سلطات مؤكده لا يجب التفريط فيها، ولا يجب

الاستهانة بها، والا تحول الامر الى مشاكل حقيقية رافضة لوجود الدول، وهو ما يجب التنبيه اليه، خاصة ان حقوق الوطن والمواطن مرتبطة بوجود الدولة، وبوجودها كاساس مرجعى هام.

فالسطات الثلاثه، هى سلطات مستقله، لا يوجد تداخل او امتزاج بينها وبين بعضها البعض، بل ان وجود هذا الامتزاج يعبر عن قصور واختلال بشع وشكوك متزايدة فى وجود الدوله.

فعلى سبيل المثال فالسلطه التشريعيه هى المسئوله عن وجود القوانين والتشريعات، بينما السلطه التنفيذيه هى الموكول اليها تنفيذ كافة الاعمال فى اطار القانون والتشريعات، والسلطه القضائيه هى المسئوله عن تطبيق الاحكام والمراجع اليها فى اى مخالفات تحدث.

ويتم تنظيم الاحساس بوجود الدوله من عمليات اساسيه تقوم الدوله من خلالها بحل المشاكل التى تواجهها، خاصه مع نمو اتساع المهام التى تقوم بها، خاصه ما يتصل بالآتى:

- خلق الوظائف لالاف العاطلين عن العمل.
  - ايجاد وتوفير سبل الحياه للمواطنين.
  - المعالجات الصحيه لالاف المرضى وعلاج لائق
  - توفير التعليم الجيد لافراد الشعب.
  - توفير الخدمات المجتمعيه الاساسيه بشكل لائق.
- وبالتالى يزداد الاحساس بأهيه وجود الدوله، وأهميه تفعيل ادواتها ووسائلها المتبعه والمستخدمه.

ويزداد الاحساس بأهميه وجود الدوله مع الشعور العام بالاطار والتهديدات التى تواجهها، كما يزداد ايضاً مع تعاظم الامال والطموحات الخاصه بها، خاصه ان الدول قادره على تحقيق هذه الطموحات من خلال عمليات الاداره العلميه لمواردها وامكاناتها.

ان مقتضيات التقدم تفترض أهميه الاحساس المتعاظم بدور الدوله، وبما تمليه بذاتها، وتقله بإمكاناتها، وبما تحققه من زيادات متسعه فى التحسينات فى جوده الحياه لشعبها.

ان هذا يدفع الى تحديد بعض المقاييس والمعايير التى توازن بين الدول بعضها البعض، وتعطى افضليات لبعض البعض، خاصه ما يتصل بجوده الحياه المتوازنه لافراد شعبها، وفى اطار خدمات الدول للشعب، وما يتصل بالاطار العام.

ان الدول بذلك محايد، لا تقوم باستعداد طبقه من طبقات الشعب على غيرها من الطبقات، بل تسمح لكل منها بتحقيق ذاتها، وصيانه حقوقها... وهى بذلك تستخدم اعلى درجات العداله، والكفايه، والنزاهه<sup>(1)</sup>.

وهى عمليه اساسية تنجم من معظم الاحساس بالخطر، سواء الداخلى، او الخارجى، حيث ان اخطار التفكيك الداخلى، وكذلك تهديدات الغزو الخارجى والاحتلال، ومتطلبات المقاومه جميعها تتطلب وجود الدوله... وهى اخطار تحتاج الى تفعيل كافة موارد الدوله التى تستطيع الحصول عليها.

---

(1) تعد الدوله المحايد بين الطبقات اعلى درجات الدول، حيث يمارس فيها المدل الاجتماعى بأفضل صوره، وتتمايز فيها الطبقات بانسجام ورفق، وبدون اى صراع، كل يتم فيه الحراك الاجتماعى، والتقليه الاجتماعيه بوسائل سلميه، وبشكل مترابط الامه.

### ثالثاً - تنمية دور الدولة الفاعلة،

الدولة الفاعلة هي القادرة على تحقيق ذاتها، والقادرة على تحقيق أمنها، والقادرة على تحقيق عزتها... وهي تستخدم كافة مواردها من أجل إسعاد شعبها، ومن أجل تحقيق أمنها الذاتي... وهي تختار المواقف المختلفة التي تؤكد فاعليتها الكاملة.

وكما كانت الدولة فاعله، فإنها تمتلك بفاعليتها تحقيق الكثير، وبصفه خاصه ما تستطيع تقديمه لشعبها، سواء من خدمات اساسيه لا تقوم بها الا الدولة، كخدمات الامن، او الصحة، او التعليم، او الثقافه، او العمل الاجتماعى... وهو ما يجعل من الفاعليه اداه اساسيه للتوافق الارتباطى مع المجتمع.

وبذلك فان الدولة الفاعله هي التي تمتلك كافة المقومات التي تساعد على تأكيد فاعليتها، وأهم هذه المقومات انها تملك كل من:

- الجيش القوى المدرب.
  - السلاح الرادع الذى تقوم بتصنيعه.
  - الاداره العسكريه العلميه.
  - القدره على تنميه مواردها والحفاظ عليها واستثمارها.
  - القدره على تحقيق وفرض الاحترام الكامل لشعبها.
  - تحقيق الترابط بين اجزائها ومواقفها وبشكل متكامل.
  - تحقيق التنميه المتوازنه الفعاله وفقاً ومصالحها.
- ويمسندنها فى ذلك العديد من المؤسسات التي تضع ذاتها تحت تصرف الدوله

لتزيد من قوتها ومن فاعليتها الكاملة... وبذلك يتحقق الاداء الترابطى بأشكاله وفاعليته المتوازنة.

ان هذا يقتضى فهم ابعاد الفاعليه، سواء بالنسبه للدوله ككيان ادارى او مؤسسات الدوله، وبصفه خاصه فاعليه التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتنسيق، والتحفيز، والمتابعه.

حيث يحتاج انشاء الدول الى تنمية ما يمكن ان تقوم به وتفعيلة، وهى عملية تحتاج الى وعى ادراكى شامل، وفهم كبير، سواء لطبيعة عمل الدوله، او للمؤسسات التى قامت بانشائها، وتكوينها، فضلا عن فهم طبيعة العدو المتربص بها، وخطته اللتة يقوم بتنفيذها، واعوانه فى الداخل، والمؤامرات التى يضطلعوا بها.

ان هناك وعياً ادراكياً شاملاً بأهميه وجود الدوله ككيان ادارى فاعل، والتصدى بحذر للعدو المتربص بهذه الدوله، وبمعاونيه من الخونه فى الداخل، ومعرفة المخططات التى تستهدف وجودها، وعدم الاستجابة لمحاولاته، خاصة ان العداء غير المعلن، ومكائدة، ودسائسة عديدة، وجميعها ترتبط بمدى الفهم المدرك لخطورة الانزلاق الى اشراك مصنوعة، والدخول فى عمليات تبدد الموارد<sup>(1)</sup>، وتؤدى الى مخاطر كثيرة ومختلفة، وهى عملية اساسية تبدأ من انشاء الدوله وتأسيسها، حيث تعمل على زيادة دورها، وعلى تنمية هذا الدور، حيث تساعد عمليات تطوير الاحداث والحوادث على الاسراع بفاعلية بناء وتأسيس الدوله، وهى

---

(1) تعد الدخول فى مغامرات صكرية من اهم صور تهديد الموارد، والتى قد تصل الى حد اعلان الحرب، وانخراط اطراف دوليه عديده فى شركه الحرب، وازهاق ملايين الارواح، وتدمير الممتلكات، وانفاق المليارات فى هذا التطلعن المجلون الذى يهلك كل شئ، خاصة مع سيطره النزاعات الشخصيه الحاده على الاطراف المتصارعه.

عملية قائمه على الفهم العام المشترك الذى يحقق تفعيل دور الدوله، وزياده هذا الدور، وتطويره، وهو ما يحتاج الى وعى ادراكى شامل بأهميه هذا الدور، ويمرحله المختلفه اى بما يلى:

- ايجاد الدوله.

- تنميه دورها وتوسيع نشاطها.

- تحسين وتطوير هذا الدور.

وهى عملية تخضع للاداره العلميه، وبصفه خاصه انها عمليه دائمه ومستمره وفاعله، فى اطار عمل ذو طبيعه خاصه، متبادل التأثير، فاعله التأثير ومتواصل من اجل تطوير وتنميه الذات الفاعله، وبالتالي فان هناك مسئوليات عديده تتصل بالكفاءه وبالكفايه الخاصه بدور الدوله، وهى من صميم أعمال الدوله، والتى تتصف بها، خاصه ان حسابات الدول تختلف عن حسابات الافراد، وتقييم الدول لمصالحها يختلف عن تقييم الافراد، وان هذه الحسابات تأخذ فى معطياتها العديد من العوامل الفارضه ذاتها على مسرح الاحداث.

وهو ما يقود الى جانب جديد من الفاعليه جانب قائم على ما يلى:

- صناعه الاحداث التى تساعد الدوله على تأكيد ذاتها.

- التعامل مع الحوادث بشكل يزيد من فاعليه الدوله.

خاصه ان فاعليه الدوله امر مرهون بمدى كفاءتها فى حساب المخاطر، وفى تجنب هذه المخاطر، وفى الابحار فى محيط العلاقات الدوليه، السليم وسط جو ملبد ملئ بعدم الرؤيا، ملئ بالضباب والاعاصير... وهى عمليه مرهونه بالكفاءه والمهاره والدقه التى تتمتع بها الدول... وهى جميعاً ترتبط بتنميه دور الدوله، وترتبط بفاعليتها.

## رابعا - انشغال الدولة بتحقيق ذاتها:

وهو انشغال مرهون بالصورة الذهنية لدى الدولة فى استعادة مجدها القديم، وتفعيل قدراتها الذاتية من اجل الوصول الى هذا الحلم بابعاده وجوانبه المختلفة، حيث تعمل الدولة على تحقيق ذاتها، وعلى جعل "ذات الدولة" الهدف الاساسى من وجودها، وهى عملية ترتبط بمفهوم الذات لدى الدولة، وبالابعاد والجوانب المتصلة بهذه الذات، وبمدى الوعى الادراكى الشامل حول عناصر التفوق الذى تسعى اليه هذه الدولة، وما تقوم به، وتحقيقه من أهداف فرعية فى اطار هذا الهدف العام الكلى... وهو هدف اساسى فى حد ذاته، ولكن فى الوقت نفسه يجب ان لا يشغلها عن ممارستها لوظائفها العديدة التى تقوم بها، والمؤثره على فاعليتها، وبالتالي فان الاداء المتوازن للدولة يتضمن انشاء المؤسسات الداعمة لها، ويتضمن ايضا الاداء الذى تقوم به هذه المؤسسات، وهى عملية اساسية، حيث لا يجب ان تنصرف الدولة عن هذا الهدف، خاصة ان بناء الذات، هى مرحلة تكوين، يتم فيها اعداد الدولة للدخول فى مجالات عديدة، فضلا عن احدث الربط الادائى بالمؤسسات التى انشأتها، حيث تعمل الدولة على تحقيق ذاتها، وعلى القيام بأدوارها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية... الخ وهو ما يؤدى الى الاضطلاع بالعديد من المهام المختلفة التى تقوم بها، وتؤسسها الدولة من خلال ادوارها المتعددة.

ان هذا يقتضى رؤية لدور الدولة عبر وزاراتها المختلفة، والتى تعى وتدرك طبيعته الدور الذى تقوم به، سواء فى الداخل الوطنى، او عبر العالم فى الخارج.

وبصفه خاصه ان اجراء المقارنات الفارقة بين الدوله وبين غيرها من الدول، والجهود التى تقوم بها كل منها، سوف يظهر هذه الحقائق الخالصه، وبصفه خاصه من حيث معدلات النمو التى تحققها الدولة فى هذه الجوانب.



ان هذا يطرح خيارات الزمن، واستخدام الوقت من اجل تفعيل الدولة، وتفعيل ادوارها فى الوصول الى التقدم المنشود... وفق خيارات كثيرة ومتعدده، ووفق ادوار ايضا كثيرة ومتعدده.

وبذلك فان الفهم العام لهذا الدور، هو الذى سوف يساعد على انشاء الدولة، وعلى تقويتها، وعلى اسناد العديد من المهام اليها، وفى الوقت ذاته التقليل من المغالاة الشديدة فى سيطرة افراد بذاتهم على كل شئ.

وهو ما يحدد الابعاد والجوانب الاساسيه لدور الدول فى ممارسه تحقيق الذات، خاصه ان هناك مراحل اساسيه اثناء عمليات الانشاء، واثاء عمليات التطوير، واثاء عمليات التنمية التى تحدث لادوار الدولة.

وتقوم الدولة بذلك الدور الذى يزداد فاعلية عبر العديد من الطرق التى تختار منها، وتؤسس منهاجها بها للتواصل، ولتأكيد الذات عبر وسائل شتى، بعضها قصير الاجل، والاخر متوسط الاجل، والبعض ايضا طويل الاجل.

وهو ما يفسر ان دور الدولة مخطط بالشكل الذى يتفق مع ما تؤديه كل منها، وما تمارسه بانواعه، واشكاله المتعدده، سواء كان ذلك فى اطار الفهم والممارسات الخاصة بكل من الاتى:

- الاستراتيجية العامه للدولة.

- السياسات المتعدده لها.

- التكتيكات التى تستخدمها كل منها.

وبذلك فان فهم هذا الدور، والاحاطة به سوف يساعد على مواجهة المتغيرات والمستجدات الكثيرة، ويؤدى الى تفاعل كبير فى هذه المواجهات التى سوف تدخل

الدولة الناشئة فيها وتحقق لها النجاح...، وفي الوقت ذاته تضمن لها تكميم ذاتها بشكل علمي كبير، خاصة فيما يتصل بكل من الاتى:

- رفع مستويات المعيشة لافراد شعبها، خاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطه من هذا الشعب.

- تحقيق مستويات عاليه من التوظيف والتشغيل والوصول بالمجتمع الى درجه العماله الكامله.

- رفع مستويات الاداء والانجاز بشكل فعال وفى كافه المجالات التى تستهدفها الدول، وتقوم بها، خاصة ان التوجهات المعلنه هى لتحقيق هذه التكميم التى تضمن للدوله: تحقيق الاستقرار، وتضمن لها فاعليه الاداء والتشغيل.

ان هذا يعمل على تحقيق مهام جديده، تضاف الى مهام الدول، وهى مهام لا تبعد كثيراً عن مصالحها ومكاسبها التى تحرص عليها وتقوم بتنفيذها بشكل مترابط.

#### **خامساً - حمايه الدوله من ارتدادها؛**

حيث يجب التحوط من اى عمليات ارتداد تحدث وتقوم بها القوى المعاديه للدوله، وتؤدى الى فقد بعض العناصر المؤثره على تكامل سياسات واداء الدول... وبالتالي احداث عمليات تراجع فى بناء الدوله، وفى مؤسساتها، وفى تكوين المؤسسات التى تعمل على تحقيق اهداف الدوله<sup>(1)</sup>.

---

(1) يحتاج الامر الى نظره فاعله منجلاب الدوله عبر تاريخها، خاصة ان الدوله قد مرت بالعديد من المراحل حتى تأسست واتخذت شكلاً ومضموناً واضحاً المعالم، وخرجت عن اتجاه وسيطره فرد معين الى اطار الكيان الادارى المعنوى الذى يختلف عن رويه الفرد لذاته ... وتأسست مؤسساتها لاتباع حاجات فعليه توافقه مع الابداد والجوانب الارتكازيه لدور الدوله فى العصر الحديث.

وهى عملية اساسية يجب التحوط منها، خاصة ان قوى السيطرة التاريخية والجديدة المكتسبة سوف يكون صعبا عليها ان تسمح للدولة بالتكوين والانشاء والتطور، وهى ممارسات نفوذ وسيطرة، وهى مجالات قد يكون من الصعب قبولها او الاعلان عنها، خاصة ان الدولة تحتاج الى كامل النفوذ لتحقيق اهدافها.

وتستخدم الدول المعاديه العديد من الوسائل المدمره أهمها الطابور الخامس الذى يتم تجنيده واعداده وزرعه داخل الدوله، ودفعه لاختلال مناصب اداريه رئيسيه متحكمه من اجل قتل الكفاءات الاداريه، واحلال كفاءات سيئه محلها، تقوم باختيار عناصر بالغه السوء فى ادارته الدوله حتى تتهار.

وتمارس هذه القوى مؤامرات عديده من اجل تدمير وتقويض جهود الدوله فى انماء ذاتها، خاصة تلك الجهود التى تلعب وتقوم بها قوى وافراد يعملون من اجل تحقيق ذاتهم هم، ومن اجل الحصول على مكاسب غير مشروع، ومن اجل ضمان عدم المحاسبه على تصرفاتهم الشائنه... وهو ما يؤدى الى اضعاف الدول، واضعاف مؤسساتها.

ان جانب كبير من مؤامرات الخارج تعتمد على اعوان مزرعون فى الداخل، وهو ما يجب عدم السماح به، فى اطار التماسك الادائى بين الافراد وبين الدوله.

حيث تصاب بعض الدول الوليدة بعملية انتكاسه، تجعلها تترد على اعقابها الى الوراء... اى تفكيك الدوله، وانحصارها، وضياعها، وتدنيتها الى مستوى القبيله... ثم الى مستوى شخص رئيس الدوله، ويحل نظام الحكم محل الدوله فى انتكاسه شديده التأثير، وبالتالي فان وجود الدوله داعم لذاتها، ومطور ايضا لذاتها... وهو وجود اساسى فى انظمة الدول، حيث تفاعلت معها ابعادها وجوانبها، وافتعلت معها نتائج الحوادث، وهو ما يؤدى الى حمايتها من تهديدات التفكيك، والضعف، وعدم

القدرة على مواجهة الاعداء... خاصة ان عمليات التفكير، والازالة، وعودة الدولة الى القبيلة، امر ممارس، بل قد تدنى الى مستوى شخص رئيس البلاد، وهو مطلب لكافة القوى المتربصة بالدولة، سواء كان ذلك العداء من الداخل، او كان الخطر قادما من الخارج<sup>(1)</sup>.

وبالتالى فان تحديد ومعرفة هذه القوى سوف يساعد على الحذر منها، وعلى تحديد خطرهما، وعلى ابعاد هذا الخطر، وهى عمليه مورست كثيراً مع تفكك الدولة، ومع احلال نظام الحكم فيها محل الدولة.

وبذلك فان الدولة فى منشئها مطلب عام، وجد لضرورة، وتفاعلت معه جوانب وابعاد حاجة، واستلزماتها دواع وزرائع ذات طبيعة خاصة، وهى جميعها اسباب دائمة لوجود الدول، وهى ما يستوجب القيام بالاعمال المناسبة لتجنب الدخول فى صراعات غير لازمة، مع استخدام كافة الاساليب الذكية لجنى المكاسب وتعظيم المصالح باشكالها وانواعها المتعددة.

ان هذا الصراع قد يكون صراعا مستمرا ودائما ما بين القوى المختلفة المسيطرة على العالم، وان وجود الدولة لازم لتبيين طبيعة هذا الصراع، ولتجنب مخاطر الانزلاق اليه، وفى الوقت ذاته فان وجود الدولة يجعلها نعى وتذكر افضل الموارد التى تعتمد عليها، وتملك وتخضع لها العقول الجباره من اجل التعامل مع الازمات والكوارث.

---

(1) يستخدم فى ذلك عمليات "ملفات التأمين والسيطرة" التى يتم امساكها للنظام الحاكم عندما يتم احاطته بمجموعه متخصصه فى الاحساد، والتى تمارسه بأبشع الصور، تستهين الاستيلاء على المال العام واستخدام اشد صور الاحتراف لاساد واستخدام سنار كثيف من التضليل والتعميم الاعلامى من اجل حمايه والوقيه من صور المحاسبه.

وهو ما يحدد طبيعة دور الدولة الزكية، خاصة ان زكاء الدول هو محصلة لزكاء المؤسسات التى تعمل بها، ومحصلة ايضا لزكاء الافراد العاملين بها، وهو ما يعنى ان قدرة الدول ايضا مرتفعة فى الحصول على اعلى درجات الزكاء، سواء من مواطنيها، او من خبراء يتم استقدامهم لهذا الغرض.

ان هذا يفرض ويفترض ان وجود الدول امر اساسى وضرورى ولازم التحقيق، وهو ما يؤسس ايضا ويفرض ان الدول فاعله، سواء بحكم ما لديها من ادوار تقوم بها او بحكم الظروف العامة المحيطة بها.

## المبحث الخامس

### اين دور الدولة ؟

للدول دور تمارسه يدل عليها ويظهر تأثيرها، ويحدد معه الابعاد والجوانب التي توضح وتظهر هذا الدور الذي تقوم به الدولة وتمارسه... خاصة ان معرفه أهميه الدول تكمن في الدور الذي تعمل على التواجد به... سواء في صورته العلنية الظاهره، او في صورته السريه الكامنه... وهو ما يعنى ان هناك تفاعلاً دائماً مستمراً ومحققاً ايجابياته لدور الدولة... كما ان وجود الدولة دافعاً حقيقياً لقيامها بالدور الذي تمارسه وتمارسه، وتحققه وتقوم به... كما ان عدم وجود الدولة ينفي قيامها بهذا الدور... ان هذا يضيف ابعاد وجوانب متأصلة من اجل هذا الدور... والذي يكاد ينصب في التأمين الذاتي للدولة.

حيث عندما تختفي الدولة، وتتسحب، وتتلاشى تظهر قوى متممره متحفزه ومتربصه، تسعى الى السيطرة باستخدام الثروة، وتسعى الى فرض أدواتها ووسائلها بالقوة... قوه رأس المال وتزوجه بالسلطه<sup>(1)</sup>... في تحد سافر لكل شئ، فكل شئ يخضع لهذه القوه الجديده، وهى قوه تفعل ما تشاء، دون رقيب أو حسيب... قوه رأس المال الذي تزوج بالسلطه، وانجب اوضاعاً مؤسفه... واعاد صياغه الحياه وفقاً لما يريد... ووفقاً للاهواء التي يريد الترويج لها ويرغب، وقتل كل شئ من اشكال وجود الدولة... بل أنتحل اسمها وحل محلها في تحد ساقو لكافه القيم والمثل العليا... اضاع الدوله وحل محلها اشخاص... وحل محلها مسخ

---

(1) يعد اشد اعداء الدول هو رأس المال، سواء في الحصول عليه أو في استثماره أو في التمتع به ويمائده المتحقق... وهو يتصف بالجين والخسه الى اقصى مدى، وهى صفات تنطبق على صاحبه، وبصفه خاصه فى الصدر بكافه اشكاله، وفي التعاون مع اشد الاعداء، وفي الارتباط معهم فى مصالحهم... فرأس المال ليس له قيم ا مبادئ عامه... بل يتصف بأنه لا شئ....

مشوه... وهى بذلك تعمل على الغاء أى شكل من اشكال القوة غير التأثيرية للثروة، وهى تركيز حيازة رأس المال، واستخدامه فى املاء الارادة على الآخرين، وبالتالي فإن ضمان وجود الدولة هو القوة التى تحول دون ذلك، وفى الوقت نفسه فإن عدم وجود الدولة، يجعل من رأس المال اساس لحركة المجتمع، وهوما يظهر من التأثير السلبى لتراكم رأس المال فى أيدى فئة قليلة من الافراد، والذين يسعون الى السلطة، بل تسعى هذه القوى الى اعدام الدولة، والى انتهاء كافة اشكال تواجدها ووجودها.

ومن هنا تنشأ الثورات، وتعم الاضطرابات، والاعتصامات... وتعم الفوضى فى اطار رافض لدوله الاشخاص... رافض لعدم العدالة فى توزيع الثروه على افراد المجتمع... رافض لسرقه ونهب المال العام... رافض لاغتـراف النفوذ بالثروه.

وبالتالى فإن وجود الدولة يؤدى الى اختفاء الفوضى، ويؤدى الى اختفاء العشوائية الارتجالية، ويؤدى الى اختفاء سياسات القمع والحديد والنار التى تتبعها أنظمة قمعية فى غياب الدولة.

ان الدول لم تنشأ من فراغ، بل اخذت مسيرتها تتقدم حثيثا الى ان وصلت الى ما وصلت اليه، وهى مسيرة يتطور فيها دور الدولة ما بين الزيادة والنقصان، وهى عملية ارتباطية المضمون، سواء بحجم التهديدات والمخاطر، او بحجم الامال والتطلعات الخاصة بدور الدولة.. وكذلك بحكم الفرص الضخمة التى ترغب فى القيام بها، وتحققها، خاصة من حيث مستوى جودة الحياة الذى ترغب ان يستفيد به شعبها.

ان هذا يقتضى شرح الابعاد والجوانب الرئيسيه التى تحرص جميع الدول على توفيرها واهمها ما يلى:

- خدمات الامن الداخلى والخارجى.
  - خدمات العدالة وتطبيق القانون.
  - خدمات جوده الحياه والارتقاء بمستوى المعيشه وزياده الدخل.
  - خدمات الارتقاء بمستويات التشغيل وتحقيق العماله الكامله.
  - خدمات الابتكار والتجويد والتحسين والارتقاء الابتكارى.
  - خدمات تحقيق الانسجام والتفاهم والتجانس بين افراد الشعب.
  - خدمات تحقيق اقتصاد السعاده.
- وبذلك فان الدولة تضع دورها وفقا للمتغيرات والمستجدات التى تطرأ على هذا الدور، وان كانت لا تصنع حبالا يلتف حول عنقها ليقضى عليها... بل ان هناك دائما ضوابط وقيود ترشد خطاها، وتوجه مسيرتها، وهو ما يتوقف على ادارة الدولة لنشاطها اى:
- تخطيطا.
  - تنظيميا.
  - توجيهيا.
  - تنسيقا.
  - تحفيزا.
  - متابعة.
- وعلى هذا فان انتقاء الدولة لدورها يحدد ابعاد وجوانب هذا الدور، وهو ما يعنى أن تأخذ فى الاعتبار ما يلى:



1. ظرفيات ما يحدث فى العالم، والضغط الممارسة على النظام الحاكم من جانب الانظمة العالمية، والتطلعات التى يتطلع اليها الشعب، فى اطار ما يعرف ويستهدف خلال المرحلة الحالية والمستقبلية، وما يشهده العالم من كوارث وازمات، ومدى علاقتها واقتربها من الدولة.
2. طبيعة الاحتياج للدولة وانشطتها الممارسة وفقا والظرفيات الحياتية التى تحياها فى هذا الاطار واحتياجات شعوبها، والموارد والامكانيات الخاصة بها، ومدى معرفتها بكيفية إستغلال الفرص السانحة، وفنون هذا الاستغلال ومدى قدرتها على تحقيق الاستغلال الأمن لهذه الفرص.
3. تطلعات النظام الحاكم الى المستقبل، وما هو مامول فى هذا المستقبل، وبصفة خاصة الدور الذى يقوم به هذا النظام من اجل تأسيس الدولة وتطويرها، ومدى امكانيه الوصول الى هذه التطلعات والاهداف والبرامج الموضوعه من اجل ذلك.
4. طبيعة الصراعات التى يخوضها النظام، ومدى الاستقرار فى الحكم، ونوع التهديدات الداخلية والخارجية التى تمارس ضده، ومدى ولاء الشعب له، ومدى الاعتماد على قدره الذاتيه لمواجهه المؤامرات التى تحاك ضده.
5. مدى التوافق فى الموارد والامكانيات مع تحقيق التطلعات التى يسعى اليها النظام، ومدى ما يمكن توفيره منها من خلال العلاقات مع الانظمة الاخرى، ومدى الاعتماد على هذه الانظمة فى الوصول اليها.
6. طبيعة مقتضيات العلاقات الشخصية بين رؤساء الدول ونظرائهم فى الدول الاخرى، ومدى التوافق الارتباطى فى هذه العلاقات، وما يمكن ان يحدثه اى منها فى المستقبل.

7. الاعتبارات الاخلاقية، واساس التقويم الذى تستند اليه، ومدى تمسكها بهيكل القيم ونسق العادات والمبادئ، ومدى توافقها مع التقاليد التى يتم مراعاتها فى اطار النظام العام المحدد للمبادئ والقيم العاليه السائده والمسيطره على افراد المجتمع، وبصفه خاصه الطبقة الوسطى.

ان هذا يحدد ابعاد وجوانب اين تكون الدوله، وما يمكن ان تفعله وتقوم به، خاصه ان الدوله لها اهدافاً تسعى الى تحقيقها، وتسعى ان تسبق بها، وتسعى الى ان تجعل منها بعد تحقيقها قواعد ارتكاز نحو المستقبل، وهو ما يعنى ان الاهداف الحاضره، ما هى الا مدخلات مستقبليه لصناعه المستقبل المأمول... وهو ما يجعل اعداء الدوله يعملون على تشييت واضاعه هذه الاهداف... وصرف الدول عن اهدافها الحاضره، وان كانت بسيطه حتى لا تستخدم من اجل الوصول الى اهداف المستقبل<sup>(1)</sup>.

وبذلك فان الدوله الفاعلة تأخذ ادوارها عبر العديد من الاسس التى تجعل لها قانون فاعل حاكم ومتحكم فى:

- بناء الدوله.
- سيطره الدوله.
- تفعيل الدوله.
- شكل الدوله.
- مضمون الدوله.

---

(1) وبصفه خاصه تلك الاهداف المرتبطه بقوة الدوله العسكريه، وقوتها التكنولوجيه، حيث تنسف لها بالمرصاد مستخدمه كلفه الاسلحه والوسائل من اجل تغيير امتلاكها الاسرار وامتلاكها المرفه وامتلاكها الاراده للوصول الى تحقيق هذه الاهداف.

ان هناك قدر كبير ما بين الوعي الادراكى الشامل وبين دور الدولة، وهو ما يقتضى هذا الوعي ان يكون للدولة دور بالغ الاهمية والضرورة، وهو ما يتفق مع المنطق، وليس فقط مع المصالح، خاصة ان اتجاهات الاقزمة اصبحت لا تتناسب ابدا مع دور الدولة، كما هو يحدث فى كافة دول العالم<sup>(1)</sup>.

ان هذا قد يكشف طبيعة الصراع القائم فى النظم الحاكمة فى كثير من الدول، وهو صراع يتخفى فى ثياب واغطية كثيرة وكثيفة، صراع قائم ما بين:

- الاعتراف باهمية دور الدولة.
- عدم التسليم بأى دور للدولة الناشئة.
- شخسه دور الدوله فى النظام الحاكم

ان هذا يقتضى ان تكون الدولة عالمة بحقيقة ادوارها، وان لا تغفل ابدا عن قيامها بهذا الدور، وان لا تستجيب لاي ضغوط تمارس عليها لانهاء هذا الدور، او لاي محاولات لاقزمتة، وهو ما يستدعى من الدولة دور اعلامى كبير من اجل تنقيف الشعوب، خاصة فيما يتصل بحقوق "المواطنة" والمهام الموكلة الى الدولة فى اطار التوازنات الادائية لدول العالم.

ان هذا يقتضى شرحاً للتوازن الادائى الذى تقوم به الدوله، وان تحدد معه الابعاد والجوانب والمفاهيم الخاصة بهذا الدور، خاصة ان التوازن الادائى يعد أحد الادوار الرئيسيه التى تقوم بها الدول من اجل تحقيق:

---

(1) تشير اتجاهات الاقزمة الى الجهود التى تبذلها الدول الكبرى من اجل انهاء كلفه صبور الدوله فى السدول الصغرى، وبالاستمائه ببعض الخونه فى الداخل، ويتم ذلك من خلال تقويض وهم وزعره كافه اركان الدوله، وشخصيه رئيسها، ووضع نظام حاكم لا يعنى ولا يدرك ما هو مستهدف منه، وبالتالي ضربه واسقاطه بعد استفزاز كل ما لديه ... وهو ما لا يدركه هذا الشخص الخائن لوطنه ولوظيفه انه سيتم التخلص منه القرب معانيه ... وانه لا يستحق الا التضحية به وبسلطاته ونفوذه..

- الاستقلال الاقتصادى الفعال.

- التوظيف الشامل للموارد وعناصر الانتاج.

- العدالة الاقتصادية فى النمو والتوسع والانتشار لكافة القطاعات والانشطه الاقتصادية.

ان دور الدولة فى عصرنا الحاضر دور متعدد الجوانب ومتنوع الابعاد... ما بين فاعلية التخطيط لمستقبل افضل، وما بين انفتاحية التنظيم المرن، وما بين قوة التوجيه المؤثرة، وما بين فاعلية التحفيز المحققة للإنجازات، وما بين ضرورة التنسيق، للوصول الى الاهداف، وما بين المتابعة الوقائية لما يتم ويحدث، ومدى توافقا مع الخطة الموضوعة.

وبالتالى فان دور الدولة متسع، وليس محصورا فقط فى دورها كرجل اطفاء يتدخل عند اشتعال نيران الازمات... بل ان الدور الوقائى والحمايى ضد الازمات يتطلب ان يكون هناك دورا للدولة تقوم به لتحول دون اشتعال النيران.

وبالتالى فان معرفة طبيعة هذا الدور ومقتضياته، يجعل من ممارسات الدول قياسات معالم وعامل توازنات فى الشخصية العامة للدولة، وهو ما يجعل من الدول مختلفة، سواء من حيث الاداء الوظيفى، او من حيث الشكل المتخذ والمضمون الحركى للدور الذى تقوم به.

ان هذا الدور يقتضى توضيحاً للشكل العام والشخصيه العامه للدولة، انها دولة ليست لفرد بعينه، بل لجميع افراد الشعب، تعطى لكل فرد منهم ذات الحقوق، وتفرض عليه ذات الواجبات، وتصبح فاعله ومؤثره فى الحفاظ على هيكل القيم ونسق العادات العامه والعليا فى المجتمع.

ان تكاليف غياب الدولة عن دورها باهظة، تدفعها الشعوب ويدفعها

الاقتصاد.... وهى تكلفة يدفعها كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الثلاث<sup>(1)</sup> العام، والخاص، والتعاونى... وهو ما يعنى ان نمو القطاعات الثلاث يحتاج الى ان يكون متوازنا، وهو ما يعنى ايضا ان التوازن امر حيوى وضرورى الى اقصى مدى.

وهو توازن حيوى مؤثر على عمليات:

- النمو.
- التوسع.
- الانتشار.

خاصه ان احتياجات الدول تجعل من هذا التوازن عنصر فاعل ومؤثر فى توفير الدافعيه والمحافظة على هذه الدافعيه من اجل تحقيق الهدف الاكبر والاسمى للدولة.

وبالتالى فان التوازن الحيوى عنصر فاعل فى المكون الحيوى للدول، وهو ما يحتاج الى المحافظة عليه، والى تفعيله من خلال زيادة قدراته على تحقيق مصالح الدول.

ان هذا يحتاج الى ترجمة ان دور الدولة يجب ان يتم تأكيد من خلال العديد من العناصر الحيوية الفاعلة، وهو ما يجب ان يتوجه به والية الاقتصاد فى تفاعله وفى انشطته الاجتماعية، وهو ما يجب ان يسعى الية من خلال ما يلى:

---

(1) قد يظن البعض ان غياب الدولة يشجع القطاع الخاص والافراد على قيادة النشاط الاقتصادى، وهو فهم خاطئ، خاصة ان القطاع الخاص يحتاج الى وجود الدولة، ويحتاج الى جهودها فى توفير الامن والاستقرار، ويحتاج الى حمايتها له من الازمات، ويحتاج الى رعايتها فى تقديم متطلبات الوجود، فضلاً عن تقديم المسانده له فى التصدير والبحث عن اسواق خارجيه ... اما اذا غابت الدولة فقد يحدث سياده لبعض الافراد والعائلات التى تسيطر على كل شئ، وتحتكر كل شئ، خاصة مصادر الثروه والنموذ والسلطات..

## أولاً - الوظائف الخاصة بالدولة:

تمارس الدولة دورها من خلال مجموعة من الوظائف الأساسية التي لا تتخلى عنها، بل تقوم بها، ولا تختلف عنها في معاملاتها، خاصة من خلال السلطات الثلاثة: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وهي وظائف مستقلة، لا تتداخل، بل تمارس باستقلالها، وهو ما يضمن توازنات الدول، ويضمن الاداء الحيوى لها، وبصفة خاصة ان وظائف الدولة فى ضمان:

- الامن العام الداخلى والخارجى.
  - العدالة وتنفيذ القوانين.
  - تحقيق السلامة والصحة والحيوية لجميع افراد الشعب.
  - فرض احترام القوانين والتشريعات الصادره.
  - تنفيذ القرارات والتوجيهات الصادره من الدوله ومن وحداتها التنفيذيه.
  - التمثيل الداخلى والخارجى وعبر بعثاتها السياسيه فى الخارج.
  - مراعاة المصالح الخاصه بجميع افراد الشعب.
- فالدوله فاعله فى ذاتها وفى الغير، وهى كسلطه اشرافيه فوق كل شئ فيها، ولديها من الرؤيه ما يجعلها تحقق ذاتها، وفى الوقت نفسه فان حمايه الدوله لذاتها يجعلها قادره على التفاعل مع المواقف المختلفه، وهى عمليه ارتباطيه بذات الدوله.
- وهو ما يعنى ان ممارسه الدوله لوظائفها لا تتم لصالح فئة من الفئات، وبالتالي فهى تستهدف من ممارسه وظائفها الصالح العام، وهى تفتش دائماً عن الصالح العام من خلال الحاجه الدائمه لتعريفه وتحديد مفاهيمه.

ان هذا يقتضى تفاعلاً تاماً ما بين وظيفه الدولة فى تحقيق وتنميه الصالح العام، وما بين الاسس والدعائم التى سيتم ايجادها فى شكل اهداف محدده للقطاعات الثلاثه: العام، والخص، والتعاونى، وما تم توزيعه واعتماده من خطط للمشروعات المتعدده التى تنتمى لكل قطاع منها... وهو فى الوقت نفسه ما يضع ويصنع اطار عام رابط لهذه المشروعات.

وهو ما يقاس عبر الوظائف الخاصه بالدوله، وعبر التفاعلات الخاصه ببناء الدول، وفى الوقت نفسه عبر قيامها بوظائفها المتعدده، وعبر صيانتها للعداله، والتى تتحقق فى ممارسات عديده تمارسها فى كل منها، وعبر سلوكيات شفافه، وعبر التوافق الادائى، وعبر بناء جسور من الثقة الكامله بينها وبين المؤسسات والقطاعات التابعه لها، وعبر الافراد الذين ينتمون اليها<sup>(1)</sup>.

ان هذا يضيف الى دور الدوله ابعاداً جديده فاعله، وهى ابعاد ودرجات تتفاعل فيها التوجهات مؤثره ومتأثره بجهود الدوله، وهو ما يعنى ان وظائف الدوله كثيره، وان توازنات الدوله وصيانتها قائمه عليها.

فتفاعلات دور الدوله ليست محدوده، بل هى تمارس توسيعها باستمرار، وزيادتها، وقوتها، وهى فى هذا الاطار دوله واعيه ومدركه لحقيقه مهمتها، والتى تعمل على ايجادها، وبصفه خاصه دور الدوله فى رسم سياستها العامه، وفى تحديد مسار حركه واتجاه مؤسساتها العامله لديها.

---

(1) يستقر الفرد "رجل دوله" من خلال تمسكه بسلوك عام قويم، تمسكاً بالقيم والمبادئ العامه الحاكمه للسلوك العام، ليس فقط كفرد، ولكن ايضاً كفرد ينتمى الى الدوله، ومعبراً عنها، وهو ما يعنى ان الفرد هنا نظام متكامل فى اطار الدوله، وفى اطار النظام العام الحاكم لسلوك الموظف العام فى الدوله.

وهو ما يحتاج الى اضافته العديد من الوظائف حسب طبيعتها الى سلطات الدولة الثلاثة، اى:

- السلطة التشريعية.
- السلطة التنفيذية.
- السلطة القضائية.

وبالتالى فان استقلال السلطات، وقيام كل منها بوظائفها هو امر فعال يتم تحقيقه وممارسته بأشكاله المختلفه التى يقوم عليها... وفى الوقت ذاته الحرص على عدم تنازع السلطات، وعلى استقلالها، وعلى عدم تداخلها، خاصة ما يحدث من تضارب فى الاختصاصات والواجبات المحدده لكل منها، ولأى منها.

وهو ما يؤكد على ان حرية الدولة فى فرض توازناتها الاتجاهيه مرتبط بمدى حسن الاداء الوظيفى الذى تقوم به، وتفعله، وبالتالي فانها تتوقف على مدى فاعليه بنيان مرهون بمدى حسن القيام بالوظائف الخاصه بالدولة.

### **ثانيا - تغلغل الدولة فى الاعمال،**

نتيجة لتقدم الدول وازدياد المهام المتعدده التى تقوم بها الدول، يحدث شكل من اشكال التمدد والتغلغل فى ممارسه الاعمال التى تقوم بها الدول، وهو ارتباط حقيقى ما بين كفاءه الدوله، وما بين تغلغلها فى الاعمال، خاصة ان الدوله هى كيانات اداريه إشرافيه فعاله، تقوم عبر اجهزتها بتنفيذ الاعمال التى تراها لصالح نمو الدوله.

وتستخدم الدول نظريات عديده فى احداث النمو المتواصل من أهمها النظريات الآتية:



- النمو بالقفزات الواسعه.

- النمو المتوازن.

- النمو بالهرولة.

وهى نظريات تعمل على تسريع النمو الاقتصادى للدول، ومعالجه الفجوات القائمة بين الدول بعضها البعض، فضلاً عن احداث التناغم الحيوى للصناعات القائمة فيها، خاصه مع استخدام الابتكار والابداع من اجل تحقيق هذا النمو، والاسراع به فى اطار متكامل.

حيث تقوم الدول بالتغلغل فى الاعمال، خاصه فى وظائفها التى تقوم بها، وفى الاعمال والمهام العديدة التى تشرف عليها، وهو ما يعنى ان عمل الدولة متطور، وان هذا التطور يرتبط بالظروف المصاحبة لممارسة الدولة دورها، وحيث تمارس الدولة وظائفها، خاصة الاقتصادية من خلال سياسات الايدى الخفية، وكذلك الايدى الظاهرة... خاصة ان عمليات تشجيع الاستثمار، وعمليات زيادة الربحية لانشطة معينه بذاتها، وعمليات تقديم الدعم للصادرات... جميعها تقوم بها الدول... بل ان الدولة قد تتدخل فى صناعة اسواق بعينها، وباستخدام الاساليب المتعددة التى تمارسها الدولة<sup>(1)</sup>.

كما تمارس الدولة دورها فى معالجه المشاكل الاقتصادية الاخرى، خاصه مشاكل البطالة، وهى مشكله لها جوانبها الانسانية. المؤثره على الاستقرار، فعلى

---

(1) من اهم هذه الاساليب اساليب المعونات الغذائيه والمساعدات التى تقدمها الدول للدول الاخرى والتى تساعد على زياده الصادرات، وعلى فتح الاسواق من خلالها ... خاصه مع جعل السوق المستهدف يذمن على هذه الصادرات اليه، ويتم تحويل ائوان المستهلكين فى هذه السوق الى اتجاه يذمن على هذه الصادرات استخدام السلع والخدمات والاكتاف المسوقه اليه، وريطهم بعلاقات تبعه دائمه ومستمره..

سبيل المثال يعد تحقيق العماله الكامله فى الاقتصاد القومى أمر بالغ الاهميه، وبالتالي عندما يزداد عدد العاطلين عن العمل، فان مسئوليه التوظيف هى مسئوليه الدوله التى تقوم بخلق الوظائف... خاصه ان وجود عاطل واحد فى الاقتصاد يعد قنبله موقوته قد تنفجر فى اى لحظه مسببه الام شديده... وبالتالي فان تجاهل مطالب التوظيف تؤدى الى كوارث اجتماعيه شديده.

وهو ما يساعد على فهم الدوله لوظائفها، وعلى فهم "المدى" المناسب لتغلغلها فى النشاط الذى تقوم به، وبالتالي فان هناك ابعاداً مختلفه للقيام بالوظائف الخاصه بالدوله، وتحديدًاً للدوار التى تمارسها، وبصفه خاصه الدعم الذى تقدمه عبر وظائفها التى تمارسها.

وهى عملية ذات مردود مناسب لكل من الدوله، وللجهة المقدم اليها الدعم، سواء كان هذا الدعم خفى، او كان علنياً، ومن اهم صور الدعم المقدم من الدوله ما يلى:

- الصفقات للمشتريات الحكوميه.
- تقديم الدعم المادى لقطاعات بذاتها.
- تقديم تمويل للابحاث والدراسات ومنح التدريب واستقدام الخبراء من كل مكان فى الخارج لنقل خبراتهم الى الداخل.
- تقديم الابحاث والدراسات الخاصه بالاسواق الخارجيه والمساعده فى صفقات التصدير الى هذه الاسواق.
- تقديم الوساطه اللازمه لعمليات التصدير الى الاسواق المختلفه والمساعده فى التمهيد التفاوضى اثناء الاعداد لهذه العمليات.

- الاعفاءات من بعض الالتزامات المقرره على الشركات.
  - الاستضافه فى المعارض الدوليه من اجل البيع للمنتجات.
  - المساعدة فى اختيار الوكلاء المؤسسين الفاعلين فى الاسواق الدوليه.
- وهو ما يشير الى ان دور الدوله متعدد، ومتنوع، وفعال، تدفع به واليه قوى كثيره، وبصفه خاصه ما تمليه التهديدات الخارجيه العديده والمتنوعه التى تواجه الدول.

### ثالثاً - ممارسات الدوله السلطه،

تمارس الدوله سلطاتها عبر وظائفها الكثيره وهى دائماً تفعل الكثير من اجل تحسين صورتها، ومن اجل تحقيق ذاتها فالدول تختلف عن الافراد، خاصه فى ممارسه وظائفها، حيث تكون هذه الممارسه نظيفه وعادله، وشفافه، بينما يكون ممارسه الافراد فى معظمها نفعيه شخصيه... وبالتالى فان استبدال الدوله بالفرد يؤدى الى ممارسات شخصيه فى اجماليها العام... وهو ما يدفع الى الاحتياج الى ممارسات الدول بشكل كبير.

حيث تحتاج الدوله خاصه عند انشائها الى وجود سلطات كافيه لتعزيز دورها، ولتأكيد رسالتها، وهى فى استخدامها لهذه السلطات تعبر عن النزاهه، وعن العداله، وعن الفاعليه الكامله... وهو ما يعنى ان قيام الدوله بسلطاتها يفترض ممارسه هذه السلطات، وعبر كل من سلطاتها:

- التشريعيه.

- التنفيذيه.

- القضائيه.

وعبر وحداتها الاقتصادية، أى: القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى... وهو ما يعنى ان توازنات الحركة سوف تدفع الى مزيد من السلطات المتوازنة فى حجم الاعمال التى تقوم بها الدولة، وتؤديها اجهزتها المختلفة.

وبالتالى فان ممارسه الدولة لوظائفها مرهون بمدى قدرتها على تحقيق شروط هذه الممارسه من النزاهه، والعداله، والشفافيه... الخ.

حيث تقوم الدول بممارسه سلطاتها بنزاهه تامه، وفى اطار علاقات متوازنه مع كافه افراد المجتمع، وهى منزحه عن أى غرض خاص، وهو ما يعنى ان الدولة الفاعله فى حال تواجدها تؤدى الى زياده حقوق افرادها، وان تحقق المساواه وتكافؤ الفرص بين كل منهم، وتساعد كل منهم على تأديه وظيفته بفاعليه كامله، وبانطلاقه فاعله ومؤثره على تفعيل السلطات المخوله للدولة.

وهو ما يؤدى الى ان ممارسه هذه السلطات يصبح مرهوناً بموافقه الشعب الذى يوافق على الدستور، والذى يحدد السلطات الخاصه بالدوله، ويضع الاطار العام لوظائفها وحقوقها المختلفه.

وبالتالى يتم الاختيار ما بين:

- ممارسات مفتوحه للوظائف والاعمال.

- ممارسات فى اطار محدد للوظائف والاعمال.

- ممارسات مقيده للوظائف والاعمال.

حيث تقوم الدوله بممارسه السلطة المخوله لها، وهى سلطة تعطى قدرات فعاله، خاصة اذا ما رغبت الدوله فى تطوير قدراتها وزياده فاعليتها، وبالتالى فان الممارسه تفترض قواعد حاكمة ومتحكمة فى ممارسه السلطات، كما انها تعطى للممارسه اشكالها.

وبذلك فإن ممارسه الدوله لوظائفها مرهون بممارسه سلطاتها المنصوص عليها فى الدستور، والتي وافق عليها الشعب، وهى متطلبات اساسيه من خلال الاستفتاء العام على بنود الدستور، وهو ما يحدد شكل ومضمون الوظائف، ويعطى للدوله سلطاتها التى تكفل لها القيام بوظائفها.

ولذلك فإن وجود هذه الممارسات يساعد على اكتساب الخبره، ويساعد على تنميه وصقل المهاره، وبالتالي فإن اعمال الدوله من خلال اجهزتها المختلفه تتسع وتتزايد وتتفاعل، وهو ما يحدد الجوانب الاساسيه التى ستقوم الدوله باتباعها والتعامل معها فى اطار متوازن ووفقاً للدستور الخاص بالدوله والفرد والمجتمع.

#### **رابعاً - امتلاك الدوله وسائل تنفيذ سلطاتها:**

عندما تمارس الدوله سلطاتها، فانها تمارسها من خلال رؤيه تستهدف احداث قدر كبير من التوافق بين الدوله وبين من يقوم بتنفيذ هذه السلطات: خاصه ان السلطه التشريعيه تقوم باصدار القوانين التى يحترمها الافراد، وهى بالتالى المسئوله عن اصدار التشريعات المناسبه... ويجب الحذر من اصدار قوانين شخصيه تحقق منافع خاصه لاشخاص معينين بذاتهم... خاصه ان تنفيذ مثل هذه القوانين سوف يدفع الى غضب الشعب وخنقه وسخطه.

وبالتالى فإن تحديد وقياس وتحليل الفجوه القائم بين شكل الدوله الحالى، وبين الشكل المستهدف الاحتمالى، وقرار التفاعلات الاستهدافيه سوف يساعد على تحديد المهام التى سوف تقوم بها الدوله... خاصه فى المجالات ذات الطبيعه الخاصه، والمؤثره على احداث التغيير المطلوب.

ان هذا يضع فى الاعتبار العديد من الخصائص التى تؤثر على شكل واتجاه الدوله... والتعرف على الابعاد والجوانب المؤثره فى الاتجاه، وفى محدوداته

العامه والخاصه.

كما ان ممارسه الدوله لسلطتها عن طريق السلطه التنفيذيه يتم وفقاً وما تستهدفه من هذه السلطه، ومن الاعمال التى تحقق مصلحه الشعب حتى يتحقق الانسجام والتوافق بين افراد الشعب وبين السلطه التنفيذيه، وبذلك فان ممارسه الدوله لسلطاتها القضائيه يستهدف تحقيق العداله، وان ممارسات الدوله لهذه السلطه يتم فى اطار ما يرتبط بتحقيق القانون، ومراعاة الظروف والاوضاع العامه لافراد الشعب.

وبالتالى فان معادله السلطات تحتاج الى توازن أدوات ووسائل تنفيذ هذه السلطات، وبالتالي سوف يدفع الى:

- احترامها من كافه افراد المجتمع.

- تقديرها من كافه افراد المجتمع.

- فاعليتها الكامله فى جميع افراد المجتمع.

وهو ما يضيف ابعاداً جيده اساسها الاحترام والتقدير والفاعليه... واساسها افراد الشعب... وهو ما يؤسس لعلاقه قويه تزداد فاعليه فى المجتمع، كما ان امتلاك الدوله لوسائل تنفيذ السلطات يساعد على بناء الثقه مع جميع افراد الشعب، ويؤدى الى تماسك الدوله.

ان هذا يحتاج الى تأكيد ان ممارسات الدوله فى حقيقتها علنيه مؤثره فى جميع افراد شعبها، وبالتالي فانها تعتمد على ما يلى:

- الافصاح الكامل.

- الشفافيه الكامله.

- التوافقيه الممارسه.

وبالتالى فان تماسك الدوله ووحدها اساسها قيام الدوله بوظيفتها، واساسها الفاعليه الكامله فى تأديه هذه الوظيفه التى تمارسها بعداله ونزاهه وشفافيه.

وبالتالى يصعب تفكيك الدوله، ويعد عدم تطبيق العداله، وعدم القدره على تنفيذ القرارات، ووجود تشريعات خاصه من المؤشرات الحيويه على القيام بتفكيك الدول<sup>(1)</sup>، والذى يجب وقفه من خلال امتلاك الدوله سلطاتها.

خاصة ان سلطات الدوله غير محدوده، وقدراتها التقنيه ايضا غير محدوده، وهو ما يجعل من الدوله قادرة على تنفيذ سلطاتها.... او الحصول على سلطات جديده عبر الاستفتاء العام عليها من الشعب... فالشعب هو مصدر السلطات.

#### **خامسا - تفعيل سلطات الدوله لزيادة دورها:**

تحتاج الدول الى ان تكون فاعله من خلال الاعمال التى تقوم بها، وهى أعمال عامه ليس لصالح فرد معين بذاته، بل لكافه افراد المجتمع، خاصه فى تأكيد ما هو مخصص للمجموع العام لافراد المجتمع.

وهى اعمال متوافقه عبر تنفيذها، وعبر اسبابها التى دعت اليها، خاصه ان استخدام قوه الدوله محققه لمصالحها ومكاسبها، وبصفه خاصه ان هناك دائما علاقه اساسيه بين هذه المكاسب والمصالح وبين قدره الدوله على تحقيق هذا التوافق حيث يرتبط تفعيل سلطات الدوله بالظروف والاضاع العامه بما فيها الاخطار والتهديدات التى تواجهها، خاصه ان الدول تواجه اخطار وتهديدات عديده من بينها الاخطار المتشابهه للانسلاخ والتهميش الذى تعمل بعض الجهات الدوليه على

---

(1) تواجد فى الفتره الاخيره على تفكيك الدول، واقامه أنظمه حاكمه يتم ازالها عبر التظاهر السلمى، وعبر التصدى بالوسائل السلميه للعديد لهذه الانظمه، خاصه استخدام نظريات المقاومه السلميه التى استخدمها المهاتما غاندى فى حريه ضد الامبراطوريه الانجليزيه الى استخدام مظاهرات وول سترت فى امريكا.

أحداثه فى الدولة بمساعده بعض العناصر فى الداخل، وهو ما يؤدى الى اضطرابات واسعه من اجل تكمير الدولة، واغتصاب مواردها الاقتصاديه، وتحويلها الى شئ هامشى لا قيمه له.

وقد تصل قمه الاخطار الى زعزعه الاستقرار تمهيداً للقضاء على الدولة ذاتها، وبالتالي تقسيم الشعب الى فئات متصارعه ومتطاحنه، والى دويلات قزميه متصارعه مع بعضها البعض<sup>(1)</sup>.

وبالتالى فان اخطار الحروب الخارجيه، واخطار الحروب الاهليه الداخليه، واخطار الانقسام، واخطار ضياع الموارد، واخطار الغزو الخارجى، وبسط النفوذ مع الانقسام الداخلى... تعمل جميعها فى الاتجاه الذى نتصدى له الدولة، وتستوجب الوعى الادراكى الشامل بالتوقعات الفعاله لكيفيه مواجهه هذه التهديدات.

ويرتبط التفعيل ايضاً بمدى قدره الدولة على بسط نفوذها، وعلى ايجاد العلاقات الوطيده مع مؤسساتها وقطاعاتها الاقتصاديه المختلفه، وهى فى الواقع تعمل على اظهار تتابعات عديده بعضها متوافق مع ذاتها، والبعض الآخر يرتبط بالنماذج الخاصه بهذه التوافقات، وهو ما يحتاج الى:

- التقدير والاحترام لكافه جهود الدوله.
- الانسجام مع قراراتها وعدم الاختلاف معها.
- التوافق الارتباطى مع مؤسساتها العامله.

---

(1) كثيراً ما تؤدى عمليات الاقزمه الى استخدام نظريات الفوضى، وعمليات التلاحن الذى يحدث بين الدول القرنيه بعضها البعض، والى استخدام عمليات عدم الاستقرار، وهى عمليات تمتزج وقتاً ليس بالقصير، وتعمل على استنزاف الموارد بشكل كبير، وتدخل الدول الكبرى فى شغوى الدول الصغرى ... الخ.



- فرض الانصياع الكامل والاجابه الكامله لمقرراتها.

- التوافق الارتباطى لدور الدوله مع اجهزتها المختلفه.

وبذلك تتفاعل سلطات الدوله، ويتحقق من خلال هذا التفاعل كافه الاهداف الموضوعه، وبصفه خاصه تلك الاهداف المحدده لقطاعات: الدفاع، والامن، والصحه، والتعليم، والثقافه، فضلاً عن الاقتصاد، والسياسه، وحمايه المجتمع... الخ.

فالوعى الادراكى الشامل من جانب الدول يجعل من كل منها حذر في التعامل مع اعداء الخارج والداخل، ويعد الاعتماد على الشعب الاساس الجيد لزياده ونمو العمليات والمعاملات الارتباطيه، فضلاً عن تفعيل سلطات الدوله من اجل زياده دورها في تحقيق المصالحه الوطنيه، وفي استقبال الصدمات وامتصاصها، وتحويل كامل اهدافها الى ضرب اعداء الداخل، والمحافظة على الوحده الوطنيه، وعلى تكامل النسيج الاجتماعى.

ان هذا يعد من البديهيات المتفاعله، والتي تسعى الى ايجادها كافه الدول، وهى فى ذلك لا تختار، بل وهى تفرض ما تريد... خاصه ان جانب كبير من ارادتها موجه الى اشباع احتياجات الفقراء والطبقه الوسطى، وفرض على الاغنياء تحمل هذه الاعباء عبر الضرائب التى تقوم بتطبيقها وفرضها<sup>(1)</sup>.

---

(1) كثيراً ما تقوم الانظمه الحاكمه عبر استخدام سياسات ماليه بغرض ظلم اجتماعى رهيب، خاصه فى مجال انواء الاثرياء، والفقر الطبقتين المتوسطه والفقيره، واستخدام انظمه مدمره لتوازن المجتمع، ما يودى الى تكون طبقات حاقد فى الشعب، وتؤدى الى تصاعد حالات التوتر فى الدوله الناشئه ... وتكون تنظيمات سرية مسلحه ... وخطايا واضه ... ثم تزداد الاضطرابات ... وتندلع الاحتجاجات ... ثم تعم الثوره التى تحارب هذه الارضاع ... لتتضى على هذه السياسات الظالمه التى ساعدت الاغنياء وقدمت الدعم لهم وطارت الفقراء وارغمتهم على تحمل المزيد من الاعباء الضريبية.

وبذلك فإن هناك قواعد ضريبية تمتلك الدولة فرضها وعبر اعباء على موارد المالىه العامه يتم ينظر اليه على كونه المحقق للعداله الاجتماعيه، وبالتالي يزداد تفاعل المجتمع عبر الاليات والوسائل العديده التى تملكها الدول.

وهو ما يحدث تداخل وتزايد بين تفعيل سلطات الدوله، وبين زياده دورها، وهو ما يرتبط وجوداً بالادوار التى تمارسها الدوله فى حمايه ذاتها، وقى حمايه شعبها، خاصه من المؤامرات الخارجيه التى يدبرها الاعداء الحقيقين لها.

ان هذه السياسات تعمل فى اطار منظومه تفاعليه ابتكاريه محدوده، وان هذه المنظومه هى المعبره عن التآلف والانسجام الاجتماعى بين طبقات المجتمع، وهى التى تضمن تنقله اجتماعيه ميسره، وتضمن فى الوقت ذاته حراكاً مجتمعياً فعالاً... وهى فى الوقت نفسه تساعد على الدمج الاجتماعى للطوائف والفئات لاجتماعيه، عبر عمليات الاستيعاب فى التشغيل الارتباطى، ونظم تيسير الحياه.

ان هذا يتيح قدرات فعاله لدور الدوله، ويوسع من مجالات نشاطها، خاصه فى احداث التوازنات الحركيه لزياده تفعيل وحداتها الاقتصاديه العامه فيها، كما انه يضيف فى الوقت ذاته ابعاداً وجوانب اخرى لممارسه الدوله هذا الدور الذى يتحقق عبر جهود افراد ومؤسسات تعمل بها الدوله وتحقق معها اهدافها، سواء الكليه العامه، او الجزئيه الخاصه فى مجالات متعدده.

وهو ما يحتاج الى تفعيل هذه الممارسات، واذا به العراقيل التى تحد من فاعليه وكفاءه الدول، خاصه ادعاءات العنصريه والتميز بين البشر، والانفراديه المتحققه فى اطار دعاوى عنصريه قبيحه... ان هذا وغيره قد يؤدى الى انجراف الدوله الى هوه عميقه مدمره لكافه جهودها، وهو ما يحتاج الى التعامل معه بذكاء من اجل تحسين الصوره العامه عن الدوله... وبصفه خاصه علاقات التسامح النشط التى تتم فى الدوله.

ان هذا يضيف الى الفكر الابعاد والجوانب العديدة التى تقوم بها الدول من اجل توسيع نطاق السوق، ومن اجل ازاله القيود والعقبات التى تحول دون هذه السوق، وفى الوقت نفسه تعمل على تحقيق فاعليات: النمو، والتوسع، والتمدد، عبر آليات الاستحواز، والسيطره، والدمج... وهو ما يتيح التعامل مع ايا منها، ومع كل منها بالاشكال والتصورات المناسبه التى تحقق الاهداف الموضوعه..

## المبحث السادس

### كيفية تعود الدولة ١٩

يمارس اعداء الدول مؤامراتهم من اجل اضعاف الدولة من خلال المؤامرات والمكائد التي يحيكونها عبر استخدامهم لنظام الحكم القائم فيها<sup>(١)</sup>، خاصه عندما يكون هذا النظام متواطئاً مع هؤلاء الاعداء... ويتم استخدام ابناء وزوجات واصدقاء السوء، وشراء كل منهم باغراق المناصب والرشاوى، وباستخدام المخالفات القانونيه من اجل القضاء على الدول، ومن اجل تغييب الدوله عن كل شئ يتم داخل المجتمع، وبصفه خاصه النشاط الاقتصادي.

وتعود الدوله الى ذاتها وفق عده اساليب رئيسيه هي:

- العوده فجأه نتيجة ظهور حاجه كاشفه تظهر غياب الدوله من خلال غياب وظائفها.

- العوده تدريجياً بعد انكشاف ضياع متعدد لدور الدوله.

- العوده التفاعليه بعد القضاء على مخطط القضاء على الدوله.

ولكل منهج من هذه المناهج أدوات ترتبط بالمستوى العام لتفاعلات الدوله، خاصه مع الظروف والمعطيات العامه والمحدد لطبيعته النشاط الممارس.

حيث ترتبط عوده الدوله الى النشاط الاقتصادي بالوعى الانراكى الشامل بحقيقه دورها، وبضرورة هذا الدور، وهو خيار استراتيجى اساسى فى كافة الدول،

---

(١) تستخدم اساليب المحاكمه من اجل توقعات ردود الاعمال التى يقوم بها نظام الحكم وبالتالي يتم وضع نظام الحكم فى مؤامره تؤدى به الى اضعافه، والى كراهيه افراد الشعب له، وتصويره بأنه فقد عقله، واصبح غير صالحاً لحكم البلاد، وانه سينفخ بالبلاد الى حرب أهليه نكراء ... ويتم تعبئه الشعور العام ضده ... وهو ما يرتبط بالاساس بعمليات اجراء تختبرات دائمه ومستمره لقياس الغضب الشعبى من نظام الحكم ... ودفع البلاد الى حرب أهليه منظمه يتم فيها ارتكاب افظع الجرائم لتزيد من تأجيج الشعب وكراهيته لنظام الحكم..

حيث ان السماح بتقليص هذا الدور الى درجة الغياب يؤثر بشدة على العديد من النواحي اهمها ما يلي:

- النواحي الاقتصادية الكلية والجزئية ومتطلبات التنمية الشاملة ومعدلات النمو الخاص بها وبصفه خاصه احجام الاستثمارات المتدفقه واتجاهها الى المجالات الاقتصادية، وهو ما يساعد على تحديد شكل المشروعات التنمويه.

- النواحي السياسة الكلية والجزئية ونظام الحكم واتجاهاته العامة والخاصة، ونظام الانتخاب والاقتراع، وحرية الترشيح، وحرية الانتخاب، والتمثيل، واعلان الرأى، والرأى الاخر... الخ.

- النواحي الاجتماعية الكلية والجزئية، وتركيبية المجتمع، وقضايا الحراك والتقلية الاجتماعية الدائرة، وما يثار من احداث تحرك هدوء المجتمع، او تزيد من التوتر الحادث فيه، ومدى رضا افراد المجتمع عن ما يقدم اليهم، خاصه فى مجال الخدمات الاجتماعيه.

- النواحي الثقافية الكلية والجزئية، ومدى الوعى الادراكى بتاثير وحجم الكتل الثقافية وحركة توازناتها وما يقدم من انتاج ثقافى عبر الكتب والصحف والمجلات الدوريه العامه والمتخصصه، وعبر المسرح، والاذاعه، والتليفزيون، والسينما وعبر شبكات الانترنت..

- النواحي السلوكية العامة والخاصة سواء للافراد او للمجموعات السلوكية المختلفة لكل منها، والقضايا التى تسعى اليها كل منها، ومؤشرات الحركه السلوكيه العامه لافراد المجتمع.

ويختلف هذا التأثير حسب حجم الدول، وحسب حجم الغياب الذى حدث للدولة، خاصة مع الانظمة السائدة الطامعة فيها، وحسب السيطرة المملاء عليها، وبصفه

خاصه ان غياب الدوله يحدث تأثيرات عديده سلبيه، حيث يتحول نظام الحكم فيها الى ديكتاتوريه، ويتحول عناصر الاستبداد بشده التأثير الى قوى رافضه لاي تغيير ايجابى، وصماء لا تسمع ولا تترك اهميه التغيير<sup>(1)</sup>.

فاداره التغيير هى ادارته من اجل التقدم، وليس التخلف، وهى عمليه تقتضى وجود.

- اهداف من اجل جعل التغيير مصدر قوه.

- سياسات للتوافق مع متطلبات التغيير.

- ادوات ووسائل فعاله لاحداث التغيير.

وبالتالى البناء المتراكم لمنجزات التغيير، والحرص على التماسك الارتباطى لوحده المجتمع، خاصه ان التغيير لا يهدف الى تفكيك الدوله، او تفكيك المجتمع.

وبذلك فان الدوله لها دور يصعب ان يتم تجاهله، خاصة ان هذا الدور متعاظم للتأثير مهما كانت شدة النظم الحاكمه، ومهما كانت تبعات هذا الدور، وهو ما يؤدى الى حدوث مخاطر الانسلاخ عن ارض الواقع... بل ان اخطر الامراض كفيل ان يؤدى الى هذا الانسلاخ... وبالتالى فان غياب وتغييب الدول يجعلها تقع فريسه لمجموعه من الاشخاص يجرفونها الى حيث تذهب... فاتحه الباب امام نهب ثروه الدوله، وتوزيعها على فئه من الفئات، والتي لاحق لها فى الحصول على هذه المغام<sup>(2)</sup>.

---

(1) التغيير هو سنه الحياه واحد النواميس الرئيسيه للكون، وبه تظهر عيوب النظام القائم، ويتم من خلال تداول سلمى للسلطه، وبالتالى يفرز المجتمع احسن ما فيه، ويؤدى ذلك الى احداث تفاعلات عديده لصالح المجتمع، وهو ما يعنى ان الديمقراطيه تحقق مزاياها ومكاسبها المتعدد عبر هذا التغيير.

(2) يتم الاعتماد على اساليب الخفاء، وعلى استخدام التجهيل وعدم الاعلام عن هذه التوزيعات من الثروه، خاصه مع حرمان الغالبية العظمى من السكان من هذه الثروه، وهو ما يؤدى الى انقسام المجتمع الى لفتان، فئه الاغنياء المرسين الذين يزدادون غنى وثروه، وفئه الاغلبيه الفقراء الذين يزدادون فقراً.

وهو ما يفترض ان عودة الدولة للقيام بدورها امر مطلوب، كما انه امر له تكاليف، ويحتاج الى وعى ادراكى شامل باهمية وخطورة ممارسات الدول، وباهمية وخطوره الدور الذى تقوم به ايا منها.

ان نظرة بسيطة الى ما حدث للعالم من جراء الازمة المالية العالمية، وحالات الضياع والتفكك التى اصابته هذا العالم فى كثير من الدول كفيلة باظهار خطورة هذا الدور، وخطورة الاعتماد على عدم وجود الدولة، وترك الامور فى ايدي من لا يحسن استخدامها، ان حجم التحايل المحاسبى، والخداع الذى تم استخداما كبير ورهيب... وهو ما ادى الى ضياع كل شئ... الاموال، والنفوذ، والسلطات، وادى الى فقدان كل شئ... وعادت الدولة الى النشاط الاقتصادى وممارساته، وهو ما تم لمسه فى محاولات اوباما للخروج من الازمة.

ان خطط التحفيز الاقتصادى التى ابتعتها الولايات المتحدة الامريكىة، وحجم الخسائر الباهظة التى تحملتها الدولة فى امريكا، وحجم الاعباء التى عرفتھا... كانت كثيرة... وكانت مؤلمه... حيث ابتلعت الازمة الماليه ثروات ومدخرات الدول، والحكومات، والمؤسسات، والبنوك، والافراد... وتحول الجميع الى فقراء<sup>(1)</sup>...

وبذلك فان الرؤية لما يحدث، ونتابعاته، ونتائج ما حدث المائلة امام الاعين، ومعرفة اسباب افلاس مئات الشركات والبنوك، وحالات الضياع المجنون للثروات... جميعا تقف امام ادعاءات الافراد، ، وامام مطالبهم بحريتهم الكاملة والوحيدة فى النشاط الاقتصادى.

---

(1) يعد دور الدولة بالغ الاهمية فى اقتصاد الفقاع، ذلك الاقتصاد الخادع لاطرافه الداخلة فيه، وهو اقتصاد بالغ الخطوره لاعتماده على مضاربات سعرية متصاعده، تتصاعد فيه بشده جانبيه معظم افراد المجتمع الى السخول فيه، وبالتالي تزداد احجام الفقاع التى تنفجر بشده مؤثره على ضياع الاموال المستره فى هذا الاقتصاد.

خاصه ان عمليات تغييب الدول عن النشاط الاقتصادى تعتمد على وجود بديل لها، وهو هؤلاء الافراد الطامعين فيها، والذين يعمل، على استنزاف مواردها، وعلى جر افراد شعبها الى اتون من المضاربات العنيفه التى تستنفذ هذه الثروات. لقد ادى هذا الامر الى اعادة التفكير فى عودة الدولة الى ممارسة نشاطها، والى زيادة هذا الدور، والى تفعيل هذا الدور من خلال:

1- تنظيم دور المؤسسات التى تعمل بها الدولة، وهى مؤسسات اساسية فاعلة فى المكون العام، ومحققة للتوازنات الاتجاهية العامة، خاصة فى ايجاد المحيط الذى تتفاعل فيه القوى الاقتصادية فى المجتمع، وتؤثر فيه وتتأثر حركه التوازنات، فافرضه ما تمليه تأثيراتها من القوى الفاعله فى تأكيد اتجاه المجتمع نحو التنمية الاقتصادية، وتأكيد سلامه المناخ الاقتصادي.

2- زيادة توازنات القطاعات الثلاثة فى النشاط الاقتصادي اى:

- القطاع العام، بشركاته، ومنطقاته، واهدافه.
- القطاع الخاص، بشركاته، ومنطقاته، واهدافه.
- القطاع التعاونى، بشركاته، ومنطقاته، واهدافه.

وهى توازنات فاعلة فى الاقتصاد، خاصة ان القوى المحركة لهذا الاقتصاد تعى وتترك طبيعة كل حركة، حتى وان كانت نتائجها لم تظهر بعد... خاصه ان العديد من المشروعات باتى عائدها لاحقاً بعد عدة سنوات<sup>(1)</sup>.

---

(1) كثيراً ما يكون المشروع له مراحل زمانيه متعددة تستغرق كل منها وقتاً ليس بالقصير، ويتم خلال كل منها تأسيس المشروع وتدريب العاملين فيه، وتركيب الآلات والمعدات، وبدء تجارب التشغيل، والتسويق للمنتجات، والبيع وتحقيق الربحية، والانتشار، والتوسع، ومعالجة المشاكل.



1- زيادة الوعي الاعلامى باهمية دور الدولة فى كافة الاوقات، وهو دور اساسى فى تنمية وسائل الاعلام، وزيادتها واستقطاب كل مؤشرات الاهتمام، والافتتاح باهمية دور الدولة، وباهمية وجودها، وباهمية التصدى لاي عمليات لتغيب هذا الدور.... فضلاً عن صناعه صوره ذهنيه ايجابية محبيه، يغنيها انطباع ايجابى عن الدوله، مما يزيد الاثر الايجابى ويساعد على المصادر.

2- عدم اجبار الافراد على اختيار السيطرة لاي من القطاعات الثلاث، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى... بل ايجاد التوازن الحيوى بين القطاعات الثلاث.. بحيث يعمل كل قطاع منها على تحقيق التفاعلات الاستهدافية له... وبالتالي فان هذا الدور سوف يساعد على نمو الاتجاه نحو الاستثمار الفاعل فى المجتمع، ويؤكد على كفاءه الحركه الاستثماريه فيه، كما انه يبشر بالواعديه الانجازيه للاقتصاد القومى ككل.

3- تعيين كافه العاطلين عن العمل، والراغبين فيه، والقادرين عليه، وعدم السماح بايجاد عاطلين عن العمل، وبصفه خاصه من اصحاب العقول الناضجه المبدعين، واصحاب الطاقات الابتكاريه بالغه الخطوره والاهميه، واستخدام قضيه التوظيف الشامل مديلاً لاستثمار الطاقات العاطله فى الاقتصاد، خاصه معالجه الفاقد الاقتصادى، واستخدام انظمه الشبكات بما يساعد على تحسين الاداء بشكل اساسى ورئيسى<sup>(1)</sup>.

---

(1) تحتاج الدول الى خبير اقتصادى يعمل على التشغيل الفعال لكافه موارد المجتمع وبصفه خاصه تحقيق الصالحه الكامله، وهو ما يودى الى القضاء على الفاقد والعاطل والمهدر من كافه الموامل الاقتصادى، ويحقق طفره انتاجيه كبيره فى هذا الاقتصاد.

ان هذا يقتضى ان تتجه الكيانات الاقتصادية الى تفعيل ذاتها، والمحافظة عليها، وعدم السماح لاي منها بالتغلب على الاخرى، وهى سياسة عامة اساسية للدول، تعمل على تحقيقها بانواعها المختلفة، ومراحلها المتعددة، وهوما يتطلب وعيا ادراكيا شاملا بهذه الحقيقة، وهو ما يستدعى وجود الاتى:

#### **أولاً - الدستور الاساسى:**

لا تستطيع دولة فى عصرنا الحاضر ان تنمو بشكل متوازن دون ان يكون لديها دستور يحدد حقوق مواطنيها، وسواء كان هذا الدستور مكتوباً او كان غير مكتوب، فانه يعمل تأثيره فى المجتمع، وهو يحدد الابعاد والجوانب الاساسية التى سيرتكز عليها هذا الدستور.

ويعمل الدستور على جعل افراد مهتمون بقضايا العامة، خاصة ان لهم حقوق اساسية يضمنها لهم هذا الدستور، وان هذه الحقوق مصانها وغير مهانها، كما ان عمليات الانقضااض على هذه الحقوق، ومحاولات سرقتها واجتثاثها سوف يتم اجهاضها وسيتم التغلب عليها، وافقادها مفعولها.

وتتحدد ايضاً مؤسسات الدولة التى يتم انشائها من اجل صيانها وحمايتها هذا الحقوق، وضمان عدم مخالفه هذه الحقوق، وضمان عدم العبث بها، خاصة ان هناك مجالات مقدسه لا يجب ابدأ التفريط فيها.

من اجل ذلك تهتم كاهه الدول بوضع دساتيرها، وتعمل على الالتزام بها، وتؤسس قواعد اساسية للعمليات والتمعاملات التى تتم وتحدث فيها، وتؤشر بذلك الى المستقبل بتفاعلاته التى تتم فى الحاضر، وهى بذلك تكون قد حققت اللبنة الاولى الاساسية فى بناء المجتمع.

ان الدستور بذلك هو بايه الطريق لانشاء الدولة، بدايه الحقوق والواجبات التى

تراجع وتحترم فى المجتمع، وهو الدور الذى من خلاله تنشأ الدول، وتؤسس فى الوقت نفسه استقراراً أساسياً لصالح التنمية الاقتصادية.

والدستور هو قاعدة الدول، وهى قاعدة متسعة واساسيه من اجل التفاعل الحيوى لكل من اجهزه الدوله، ولمؤسساتها، ولقطاعاتها الاقتصادية، ولافرادها... وهو كقاعده ارتكازيه اساسيه لازمه من اجل التفاعل الحيوى الذى يحدث فى المجتمع، وبالتالي فان الدستور يعطى حقوقاً لافراد هذا المجتمع لا يجب ان تنتقص.

حيث تستمد الدولة سلطاتها الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية من الدستور، وهو الاساس المرجعى الذى ينشأ عنه كل شئ، وهو فى الوقت ذاته المحدد لشكل الدولة، والمحدد لمنطقاتها، وهو اساس كافة القوانين والقرارات، والتي يجب ان تحترم قواعد ونصوصه، ولا يجب ان تعارضة.

ان هذا يوضح بشكل فعال السلطات المستمدة من هذا الدستور، ويوضح كيفية تنفيذها، وكيفية التعامل عليها، وكيفية الربط بين كل منها فى اداء متاعم يصف المجتمع وافراده، وفى الوقت ذاته يوضح العلاقات المتبادله بين مؤسسات المجتمع، ودور كل منها الذى يحدده هذا الدستور.

وينشأ عن الدستور مؤسسات مختلفة فاعلة وقادرة على حفظ وتحقيق للتوازن بين السلطات الثلاثة، وهى عملية اساسية لتحقيق مصالح الدول، وللمحافظة عليها، ولحمايتها. من اى اعتداء على هذه السلطات<sup>(1)</sup>.

---

(1) تقوم الانظمة الفاسده باجراء تعديلات دستوريه تغد الدستور وطاقته، وتقوم باصدار تعديلات قانونيه غير دستوريه، ولا تقوم بتنفيذ الاحكام القضائيه التى تنص على عدم دستوريه القوانين، وهو ما يودى الى اثاره الشكوكه المدمره للعلاقات الوظيفيه فى الدوله، ويودى الى فقدان الدستور لوظيفته، ويودى الى عدم احترام هذا الدستور، ويودى الى اسلاخ القواعد القانونيه عن الواقع الدستوري للمجتمع، وهو ما يعنى تحقيق مزيد من الاسلاخ المودى الى الهروب عن ارض الواقع العملى والفطى، مما يفجر بركان الثورات..

ويعد الدستور المؤسس لكافة القوانين، وبصفه خاصه المحتوى للمبادئ العامه لنظام الحكم، وبالتالي فان الدستور هو اساس النظام العام الذى يرتضيه ويقبله المجتمع، وهو اساس حاكم لكافة التصرفات والسلوكيات القاعديه العامه، وهو ما يعنى ان اى تلاعب بالدستور هو تلاعب بالنظام العام للمجتمع... كما ان الدستور يعبر عن المبادئ والعادات والتقاليد الحاكمه لسير المجتمع وتوجهاته.

ويعمل الدستور على اقرار المبادئ العامه للنظام العام السائد فى المجتمع الى جانب توضيحه للمبادئ، خاصه فى توجهات افراد المجتمع كل من:

- حقوق الافراد فى الملكيه.
  - حقوق الافراد فى التمثيل.
  - حقوق الافراد فى الانتخاب.
  - حقوق الافراد فى الحصول على عمل.
  - حقوق الافراد فى التمتع بنتائج هذا العمل.
  - حقوق الافراد فى التقاضى فى المنازعات.
  - حقوق الافراد تقنين التصرفات وفقاً للقوانين السائده.
- ويتم اقرار هذه الحقوق عبر نصوص عامه يتم ابرازها فى الدستور، على ان يتم اقرار نصوصها الخاصه فى القوانين والتشريعات اللاحقه، وهو ما يبرز ويحدد علاقه افراد المجتمع بعضهم ببعض، وعلاقتهم بالسلطه التنفيذيه.
- ويرتبط الدستور بالتطلعات التى تقوم الدوله بتحقيقها لشعبها، كما يرتبط بالشكل العام الذى ارتضاه هذا الشعب، ولا يرتبط بنزعات حاكم اومستول معين يقوم بتزوير ارادة شعبه لتحقيق مصالح فردية خاصة.

وبالتالى فان القواعد والمبادئ الدستورية هى مبادئ عامه حاكمه لكافه القوانين والتشريعات، كما انه يرتب حقوقاً للأفراد، خاصة فى علاقتهم بالحاكم المنتخب، وهى حقوق اساسيه لا يجب التفریط فيها.

ويتضمن مجموعه من الحقوق الاساسيه لافراد المجتمع، والتي لا يجوز التنازل عنها او التفریط فيها، وهى عمليه بالغه خطوره والاهميه، خاصة ان هذا الانتقاص يؤدى الى اخراج دستور بديل، وهو ما يعنى رفض نظام الحكم، والتمهيد لثوره وانقلاب ضده<sup>(1)</sup>، والى الدخول فى مداومات وصراعات شديده بشعه، ذات تكاليف مؤلمه من اجل تغيير الدستور، واستبداله.

ويتم رسم هذا كله من خلال السلطات الثلاثة: اى السلطة التشريعيه، والسلطة القضائيه، والسلطة التنفيذيه، فى اطار الاتسجام والتوافق بين السلطات الثلاث، وفى اطار التوازن الادائى لكل منها.

ويتم استخدام قواعد التوازن الحيوى الفاعل فى تصميم هذه السلطات، وبالشكل الذى يؤدى الى فاعليه الدوله، وبالتالى فان الدستور يعطى التوازن الحيوى لهذه السلطات، كما انه يحدد الاطار العام للمبادئ القانونيه الحاكمه للنشاط، ويعطى لكل فرد من الافراد حقوقاً متوازنه فى اطار المستهدف لنشاطه واداء التوازنات الحيويه..

---

(1) يؤدى الانتقاص الدستورى الى ايجاد دستور هزيل لا يقوى على الاستمرار، خاصة ان التعديلات الدستوريه التى يتم اجرائها تكون كثيره ومتعارضه، ولا تعمل الا على تعطيل العمل الدستورى، كما انها تعمل على الاساءه لسلطه التشريعيه، والى ايجاد تحد صارخ للنظم والمؤسسات الدستوريه، والى اضعافها، والى التلاعب بها.

## ثانيا - انشاء المؤسسات المتخصصة:

يرتبط قيام الدوله بانشاء مجموعه من الاعمال التى تقوم بها مؤسسات دستوريه فاعله، هى مؤسسات يتم انشائها من اجل اداره مجتمع الدوله، وتيسير الحياه فى هذا المجتمع بكافه افراده، وبكافه مؤسساته، وهو ما يحتاج الى اظهار ان هذه المؤسسات الدستوريه فاعله، الا انها تحتاج الى تطوير، وان عمليات التطوير التى تتم بها هى من اجل توفير الحمايه لها، وفى الوقت ذاته حمايه افراد شعبها من تأثير الحوادث الجاريه عبر نطاقات حاكمه من المبادئ التى تصون وتحمى المجتمع، حيث ينص الدستور على انشاء المؤسسات التى سوف تعتمد الدوله عليها، وبالتالي يضع الاطار العام الحاكم لقوانين هذه المؤسسات، وهو ما يضع الابعاد والقواعد الفاعله فى تنفيذ هذه المبادئ العامه الحاكمه للمؤسسات.

ويقوم قانون كل مؤسسه من المؤسسات بتنفيذ السياسه العامه للدول، سواء من حيث التخطيط، او التنفيذ، او استخدام المناهج المحققه لاهدافها، وبالتالي يأخذ فى اعتبارها ما يلى:

- انشاء المؤسسات الفاعله التى تقوم بتنفيذ السياسه العامه للدول، سواء من حيث العدد او النوع، وهى مؤسسات ترتبط بالسياسه العامه الدوله وتنفقدها.
- تدعيم ومسانده المؤسسات الفاعله حتى تستطيع اداء وظائفها التى تقوم بها، وبصفه خاصه بمدى بالموارد والافراد الذين يقومون بالعمل التنفيذى المطلوب.
- رعايه المؤسسات الفاعله حتى تنهض بتأديه رسالتها الموجهه الى كافه افراد الشعب.

حيث تحتاج الدولة الى مؤسسات عامة متخصصة، وان يكفل لها احترامها، وبصفة خاصة المؤسسات التى تحتاج اليها الدولة لقيامها بوظائفها وانشطتها، سواء كانت انشطة: سياسية، او اقتصادية، او اجتماعية، او ثقافية... الخ وهى بذلك مؤسسات ضرورية، يجب ان تنشأ، ويجب ان تنمو، ويجب ان يكفل لها الاستمرار، خاصة ان الدول تدخل فى رهانات قوية تتسابق فيها بمواردها وامكاناتها، وتحقق معها مزيد من الفاعلية الانجازية باهدافها المحددة.

وتتفاعل الدول من اجل تحقيق التقدم، وهى عبر وسائل تحقيق التقدم تقوم بايجاد واسناد الاعمال المتصلة به وبجوانبه الى هذه المؤسسات، وبالتالي تحكم على ادائها من اجل تنفيذ سياساتها العامة.

وتتفاعل الدول من اجل تحقيق التقدم، وهى عبر وسائل تحقيق التقدم تقوم بايجاد واسناد الاعمال المتصلة به وبجوانبه الى هذه المؤسسات، وبالتالي تحكم على ادائها من اجل تنفيذ سياساتها العامة.

وتتفاعل هذه المؤسسات التى تعمل وفقاً والدستور بشكل ايجابى، سواء فى اطار الاداء الوظيفى للمؤسسة التى انشئت، او فى نطاق الاعمال المنصوص عليها فى قانون انشاء المؤسسة، وبذلك فان الترابط المنطقى بين هذه المؤسسات، سوف يساعد على نهضتها، وعلى انشائها، وعلى تفاعلها.

ويتم النظر الى هذه المؤسسات من خلال شرطى الكفاية، والكفاءة وهما شرط اساسى لاستمرار المؤسسات الخاصة بالدولة فى الاعمال المسندة الى اى منها، وبالتالي فان هذا المعيار اساسى للحكم على مدى سلامة انشاء المؤسسة، خاصة ان هناك دائماً تعديلات تطرأ على هذه المؤسسات، وعلى الادوار التى تقوم بها،

ومقدار الاهداف التى تسعى الى تحقيقها<sup>(1)</sup>.

### ثالثاً - زيادة عدد الافراد الذين يعملون بالدولة وزيادة اجورهم وهوافهم:

عندما ينشأ اى كيان ادارى، فانه يكون خاضعاً للعناصر الاساسيه لتكوين الجنين الذى ينمو بمعدلات كبيره، وبالتالي يستطيع هذا الكيان زياده مسئولياته، وزياده عدد افراده، وزياده متطلبات ممارسه وظائفه باشكالها المختلفه، طالما هناك حاجه الى الخدمات التى يقوم بها.

حيث تقاس مدى كفاءة الاعمال، بوجود العدد المناسب من العاملين المكلفين بادائها، وهو ما يتصل بعناصر:

- القدرة على القيام بالعمل.
- الخبرة فى القيام بالعمل.
- المهارة فى تنفيذ الاعمال.

وهو ما يعنى ان العنصر البشرى عنصر اساسى ورئيسى فى اداء الاعمال، وفى تحقيق الانجازات النطلوب القيام بها، وبالتالي يحتاج الى تدريب واعداد، فضلاً عن حسن الاختيار، وهو ما يرتبط اساساً بمدى القدره والرغبه فى القيام بالاعمال.

وكلما كان اختيار الدوله للأفراد العاملين بها اختياراً سليماً، كلما كانت اقدر على تحقيق وتنفيذ أهدافها، وهو ما يعنى ان تتم رقابه ومتابعه لتنفيذ هذه

---

(1) كثيراً ما تعمل الضغوط الخارجيه على تحويل مسار عمل المؤسسات الخاصه بالدوله، واستبدال مهمتها عبر ظهور خامس بحيث تتعارض مع السياسات التنفيذيه الاصيله للدوله، وتضع معها الدول ذاتها فى اطار مصالح خاصه بمجموعه من الافراد، وضرب مصالح بعضهم ببعض مما يضبط الدوله ويؤدى الى المطالب آليات النمو والتوسع والانتشار.



الاعمال... ويرتبط هذا بتحديد الخصائص والمواصفات التي يتمتع بها العاملين، خاصة المؤهلات المطلوبة.

وبالتالى تقاس مقدار فاعليه هذا الكيان بما يقوم به وينفذه من اعمال، وبمدى كفاءه وكفايه العاملين فيه، ودورهم الذى يقومون به هو الاساس الفعال فى تقييم الاداء، وانجاز الاعمال... وبالتالي دفع الاجور والحوافز المرتبطة بانجاز واداء الاعمال..

ان هذا يستدعى الى الصورة معرفه اهميه انشاء المؤسسه، وأهميه الدور المنوط بها القيام به، خاصة ان هذا يستدعى اهتماماً بهذه المؤسسه، وفقاً لأهميه الدور المسند اليها، ويستدعى ايضاً اهتماماً بالعاملين فيها، خاصة من تطبيق نظام او نظم اجرى تتناسب مع جو العمل والانجاز المتحقق.

وهو ما يتطلب تعيين عدد مناسب من الافراد من المتخصصين والمؤهلين، والذين يتم اعدادهم وتدريبهم للقيام بالاعمال المطلوبة، فضلاً عن اعطائهم رواتب وحوافز مناسبة، وهو ما يجب ملاحظته والاهتمام الكامل به من اجل تحقيق الهدف والصالح العام.

وهو ما يتطلب ما يلى:

- ان لا يعين فرد فى الدولة ليس له وظيفة أو عمل يقوم به... خاصة ان وجود عمل منتج لهذا الفرد سوف يساعده على تطوير ذاته.
- ان تكون الوظائف ذات اختصاصات واضحة وفعاله وإيجابيه، ويتم توصيتها بوضوح ويتم تعريف الموظف بها، بحيث تتناسب مواصفاتها ومواصفاته.
- ان تكون للوظيفة احترامها وتقديرها العام بين افراد المجتمع، سواء من

حيث الاهمية او من حيث المسئولية، او من حيث الدور الذى تقوم به هذه الوظيفة.

- ان ترتبط الوظيفة بحجم ونوع العمل المسند الي الفرد، وبشكل مناسب، فضلاص ارتباط الوظيفة بالدور الممارس الذى تقوم به.
- ان تمارس الوظيفة وفقاً لاختصاصها وبدون تداخل مع الوظائف الاخرى.
- ان لا يوجد اى ازدواج فى القيام بالمهام الخاصة بالوظيفة او تعارض مع الوظائف الاخرى.
- ان يتم القيام بالوظيفة فى اطار التنسيق العام مع الوظائف الاخرى.
- ان تكون هناك موارد كافية ومناسبة للاتفاق عليها.

وبالتالى تصبح الدولة قادره على "خلق وايجاد" وظائف اداريه مبتكره ومؤثره وفاعله وبشكل اساسى ورئيسى فعال ومؤثر، يتم تحقيقه، ويتم تنفيذه فى اطار العمليه الاداريه الارتباطيه بانشاء الدوله، وبالدور المتحقق الغنى للوظيفة التى تم تأسيسها من اجل ذلك.

ان هذا يدفع الى التأكيد على أهمية العاملين فى الدوله، وأهميه الدور الذى يمارسونه، خاصة ان العمل العام له أهميته، وله احترامه كما ان له واجباته العامه المؤكده.

#### **رابعا - تحسين النظرة الى العاملين بالدولة:**

لا يمكن ان ترتقى وظيفة من الوظائف بدون ان تكون نظره المجتمع اليها ذات تقدير واحترام كامل، حيث يحتاج كل فرد الى النظرة الايجابية المجتمعية له، وهى نظرة اساسية وبالغة الاهمية، خاصة فى مجال التقدير الذاتى للوظيفة القائمة، ويتم النظر الى الوظيفة العامه من خلال عدده دوائر اساسيه هي:

- الدائرة القومية الاوسع اطاراً والتي تحبط بنظره المجتمع القومى الى هذه الوظيفة وأهميتها.

- الدائرة المحلية الاقل من حيث الاطار، وهى النظرة المجتمعيه المحليه للوظيفه فى اطار الوظائف المماثله فى كافه المؤسسات المحليه المقارنه.

- الدائرة الخاصه بالوظيفه داخل المؤسسه ذاتها من حيث التقدير والاهميه والدور الذى تقوم به وتمارسه عبر سلسله المقارنات.

وهو ما يدفع الى حسابات عديده تحتاج جميعها الى دور الدوله، حتى تكون هذه الوظائف مؤثره وفعاله وثامه<sup>(1)</sup>.

وهوما يتطلب ان تكون النظرة الى العاملين بالدولة اساسها التقدير والاحترام، وليس النظرة الدونية التى يتم النظر بها اليهم<sup>(2)</sup>، وبالتالي يحتاج الامر الى فهم وادراك لفاعليه الوظيفه، والى اهميه وجودها، واهميه ممارستها، واهميه الشخص الذى حصل عليها، ويتم التعبير عن ذلك من خلال نظام الاجور والمرتبات والحوافز التى يحصل عليها من هذه الوظيفه.

ويرتبط تحسين الوظائف بالعديد من الاسس الوظيفيه أهمها ما يلى:

- المستقبل المأمول لهذه الوظيفه والمطلوب منها.

---

(1) كثيراً ما تؤثر اعتبارات اعاده الهيكله الاداريه، والماليه، والتشغيليه فى استخدام عكس ما تلتزم، وبالتالي يتم تعيين الاسماء، وحيل الاختصاصات متضاربه ومزدوجه ومتعارضه، وعدم توفير موارد ماليه وبالتالي يتم تدمير الكيان الادارى لعدم القيام بالعمل المطلوب.

(2) ارتبطت النظرة الدوليه بالاتجاه نحو الخاصصه فى الحديد من دول العالم، ولتى استغللتها قوى تسمى الى تدمير الوظيفه العامه للدوله، وفى استخدام سياسات وظيفيه اجراميه قائمه على التفرقه بين نوعان من المسلمين فى الوظيفه الواحد، احدهما يحصل على اجور فاجره ولا يمارس صلاً مطلقاً، والنوع الآخر يقوم بالاصول، ولا يحصل الا على القليل من الاجر..

- ما تؤديه هذه الوظيفة من مهام ومدى اهميه هذه المهام.
  - ارتباط اداء الوظيفة بأداء الوظائف الاخرى فى المجتمع ومدى تأثيرها عليهم.
  - نظره المجتمع الى هذه الوظيفة وتأثير هذه النظرة على البقاء فيها طويلاً.
  - مدى وجود وظائف اخرى متاحه، وحرية التنقل بين الوظائف المختلفه.
- ومن خلال تحسين هذه النظرة يتحقق للدولة حسن انتقاء الافراد والعناصر الراغبة والقادرة على تحقيق اهدافها، خاصة ان هذه الاهداف هى الاساس والمطلب لوجود الدولة، وهو ما يعنى ان مهام التدريب فاعله فى المجتمع، ومؤثره على تحقيق الاداء التشغيلي لهذا المجتمع، وبصفه خاصه هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد الحاكمه والمؤثره على وحدته، وعلى التماسك الارتباطى له.
- وبذلك تمتلك الدولة افضل العناصر والكوادر البشرية الراغبة والقادرة على تحقيق متطلبات الوظيفة العامة... وهو ما يحتاج الى:
- اثرء الوظيفة.
  - تطوير الوظيفة.
  - تنمية الوظيفة.
  - زيادة احترام الوظيفة.
  - زيادة فاعلية الوظيفة.

ويتم ذلك من خلال استخدام المنهج العلمى فى توصيف الوظيفة، وفى ايجاد الاعمال والمهام المناسبه لهذه الوظيفة، وبالشكل الذى يوضح طبيعته النشاط الذى يتم ممارسته عن طريق هذه الوظيفة، وهى عمليات تتم فى كافة الدول، تعطى

للوظيفة العامة افضل اهتمامها، وهو ما يجعل من معاملة هذه الدول اساس التعامل والاحترام الفعال، وبالتالي فان الوظيفة العامة لها اصول ومبادئ يجب مراعاتها، سواء بالنسبة للوظيفة او بالنسبة للموظف العام، وهو ما يحتاج الى ثقافته الوظيفة العامة التى يجب الاهتمام بها وبأخلاقياتها، خاصة ان الموظف العام يعى ويدرك متطلبات الوظيفة، ومتطلبات التواجد فيها وممارستها.

#### **خامسا - تحسين ممارسات الدول لدورها:**

يعد تحسين الممارسات التى تقوم بها الدولة فى تحقيق ادوارها المرتبطة بالاداء الوظيفى لدورها فى تحقيق اهدافها احد المتطلبات الرئيسيه لهذا الدور، حيث يرتبط التحسين بالخبرة والاداء الوظيفى لها، ويتم التحسين من خلال متطلبات اداء العمل، ومن خلال رد فعل استقبال الاعمال التى تتم وتحدث على كل من المستويات المتلقية لنتائج الاعمال، اى:

- مجتمع رجال الاعمال.

- مجتمع العاملين.

- مجتمع افراد الشعب.

وهى عملية ترتبط اداعت ووجوباً بنتائج الاعمال المنفذه وانعكاسها على هذه المجتمعات، وهو ما يجعل الاداء الوظيفى مقياساً عاماً للاعمال التى تقوم بها الدولة. حيث يرتبط نجاح الدول فى تأدية رسالتها بعمليات الممارسات التى تقوم بها، وبصفه خاصه ممارسات الوظيفة العامة التى تؤديها، فهى وظيفة ذات رساله، وهذه الرساله موجهه الى المجتمع الداخلى للدولة، وموجهه ايضاً للمجتمع الدولى، وكلما كانت الدولة فعاله وقادره على القيام برسالتها، كلما كانت توافقات المجتمعات معها ايجابيه، خاصه ان طبيعه الرساله قائمه على الممارسات المجتمعيه، وعلى الافعال،

وعلى ردود الاعمال، وبالتالي فان مقدار الاستجابة للرسالة يعد مؤشراً هاماً على نجاح الدولة فى تأديهِ رسالتها.

وتأتى شروط الممارسه فى مقدمه عمليات التطوير، حيث ان هذه الشروط تنطبق بشده على ممارسات الدول، وأهمها ما يلى:

- الخبرة التامة وعدم التحيز ومراعاة المصالح لكافة الطبقات.
- العدالة التوافقية الاساسيه سواء فى اختيار اساليب الممارسه او فى الممارسه التى تتم ذاتها.
- الترابط الادائى المتحقق من هذه الممارسات بأشكالها المختلفه.
- حيث تساعد الممارسات الايجابيه الصحيحه على ايجاد الصوره الذهنيه الايجابيه عن الوظيفه التى تؤديها الدوله، وهو ما يولد انطباع ايجابى فعال عنها، وهو ما يعطى تأثيراً ايجابياً عن هذه الوظيفه.
- وبالتالى يتم استخدام عمليات التحسين والتطوير من خلال قوى التدافع الارتيابى لجعل دور الدوله فاعلاً ومحققاً ومنجزاً لاهدافه المتحققه.
- وهو ما يعنى ان الدوله تختار ادوارها المناسبه لقدراتها، ومع لارتقاء بهذه القدره ترتقى الدوله بأدوارها، ويتم التحسين من خلال سياسات التطوير، ومن خلال زياده الدور الذى تمارسه الدول.

وهو ما يعنى ان هذاك توازناً قائماً ما بين:

- حجم الدور الذى تقوم به الدوله.
- الاستهلاكات الاساسيه لهذا الدور.
- الافراد المخصصين للقيام بهذا الدور.

وبالتالى فان هناك قدرأ من الانطباعات العامه المؤكده عن الوظائف المحدده للدولة، وعن الاداء والدور الذى تمارسه الدوله من خلال الوظائف التى تقوم بها مؤسساتها، وهو امر بالغ الاهميه فى اطار الدور الذى يفرض على الدول القيام به نتيجة لكل من:

- المتغيرات والاحداث الدوليه بالغه التأثير.
  - الثوابت الراسخه فى الاعمال الدوليه.
  - مقتضيات النمو واطار الحركه المسموح به للدوله.
  - الاهداف والطموحات التى تسعى هى اليها.
  - ما يمكن السماح بتحقيقه من هذه الاهداف.
- وهوما يعنى ايضا ان الدول تقوم بالدور المحدد لها، والذى يكون قد تم اختياره وفقاً ومقتضيات العمليات والمعاملات المحدده لهذه الاعمال، وبصفه خاصه ان هناك قضايا وشروط وأبعاد تتدخل فى اختيار الادوار التى تقوم بها الدوله، من أهمها ما يلى:

- الدور الذى يفرض عليها القيام به، سواء من خلال الظروف اوالمواقف التى تواجهها الدوله، وتعمل على احداث ردود افعال لا تقوم بها الا الدول.
  - الدور الذى تختاره هى للقيام به، وفقاً لمواردها وامكانياتها وما تستطيع توفيره للوصول الى فاعليه هذا الدور، ونتائجه المتراكمه لديها.
  - الدور الذى يتطلع وتأمل ان تقوم به وتحاول الوصول اليه، وبصفه خاصه تحقيق الامال والطموحات التى يمكن ان تقوم بها الدوله.
- وبذلك فان قيام الدوله بدورها يصبح وظيفه اساسيه لكل العاملين فيها، وهوما

يوضح الخيار الصعب الذى تختاره الدول، وهوما يظهر لنا بوضوح ان الدولة اذا لم تقم بدورها فرضته الظروف والمعطيات عليها... وهوما يحدث فارقاً كبيراً ما بين الدول والانظمة بعضها البعض، وهوما يحدد ايضا اختصاصاتها وفقاً وما تستطيع تحقيقه من ما يتوفر لها من موارد وامكانيات.

وهو ما يفرق بين كل من:

- الدول ضعيفه النشأه والتكوين والى تختار دور التابع المتكين.
  - الدول قويه النشأه والتكوين والى تفرض ذاتها وتتطلع دائماً الى دور اكبر، وتتحدى اى دول تقترب منها.
  - الدول الكبرى، والى تهيمن وتسيطر وتوجه وتمارس دورها، وتفرض ارادتها على الدول التابعه.
- ويرتبط هذا الدور بأنوات وعناصر وسياسات اساسيه للدول تقوم بتنفيذها، وفى الوقت ذاته تعمل على تحقيقها وفقاً وبرامج ادائيه مرتبطه بتوقيات معياريه قياسيه، تم اعدادها جيداً للوصول الى الاهداف الموضوعه.
- وبصفه خاصه ان هناك توازنات مرتبطه باستراتيجيات وسياسات، وتكتيكات تمارسها الدوله، خاصه فى اختيارها المجالات ومتطلبات بعلاقات: التعاون، والصداقه، او العلاقات العدائيه ومتطلبات المكاسب والمصالح التى تسعى الى ايجادها.

ويتم تحسين دور الدولة من خلال الممارسه لهذا الدور، واكسابها خبره فى التعامل مع الاطراف الدوليه... وهوما يفسر المناهج المختلفه التى يتم استخدامها مع كل دولة من الدول، وعمليات ومتطلبات احداث التوافق مع كل منها فى اطار توازنات المصالح مع كل منها.



ان هناك قدراً كبيراً من الوعي الادراكى الشامل فى رسم سياسه الدوله مع غيرها من الدول، وما يفترض ان يعيه الجميع فى حركتها المنطلقة الى الامام، وهو ما يتم مشاهدته وتأكيدہ من خلال دراسه العلاقات الوظيفيه مع:

- الدول الكبرى التى تقود العالم.

- الدول المجاوره للدوله.

- الدول ذات العلاقات الوظيفيه استيراداً وتصديراً.

- الشركات الكبرى العامله فى انشطه ومجالات محدده نرغب الدول فى التعامل معها.

- المنظمات الدوليه ذات التأثير فى تشكيل معالم واتجاه الرأى العام الدولى والمحلى.

وبذلك فان هناك اتجاه ارتباطى لدور الدوله الذى تقوم به وتتعده، ويصبح عنصر فاعل فى تحديد الدور الذى تقوم به الدول... وهو ما يعنى ان هذا الدور، وحجمه، واداءه يرتبط بعنصرى الكفايه والكفاءه التى يجب ان يتصف بها هذا الدور.

وهو ما يحدد الدور الذى تقوم به وتؤديه كل منها فى اطار التصور الاستراتيجى الذى ارتضته الدوله، والذى تم اعداده ليقود الدول خلال العشرين عاماً القادمه الى ان تكون افضل واحسن وارقى..

وبالتالى فان هذا الدور لا يمكن الاستغناء عنه، او الغاءه طالما كانت الدوله فائتته، وهو ما يتطلب ان يكون حجمه واداءه متوازناً ومحققاً لاهدافه المحدده، ولتى يتم اخذها فى الاعتبار عند التعامل مع الجوانب والابعاد التى تتصل بكل من الاتى:

- المعطيات والاقتراضات البديهية لدور الدولة.
- الاعتبارات الاساسيه لدور الدولة.
- عمليات الهيمنة والسياده المتصله بدور الدوله ان هذا يوضح ويضع اطاراً متكاملأ ومحدداً لاهميه الدور الذى تمارسه الدول، سواء كان هذا الدور اقتصادى، او سياسى، او اجتماعى، او ثقافى، او امنى، او عسكرى... الخ.

## المبحث السابع ما تكاليف غياب الدولة ١٩

يؤدى غياب الدولة الى تحمل اعباء تكاليف ضخمة نتيجته العبء ادارى الرهيب الذى تعيشه الشعوب، حيث يحدث تضارب وتعدد وازدواج فى الاختصاصات، ويحدث فاقد ضخم فى الاقتصاد، ويحدث اختلال فى توزيع المكاسب والمصالح الاقتصادية... ويحدث تعارض فى رسائل المؤسسات والمنظمات البديله التى تعمل كبديل للدولة... ويحدث عدم اداء لكل من الاختصاصات فى شئون الصحة، والتعليم، والعدالة، وهو اختلال يتسع ليؤثر على التوازنات الاتجاهيه التى تعمل على ايجادها الدول.

حيث لا تعرف الشعوب غياب الدولة الا بتكاليف الثورات<sup>(1)</sup>، وعدم الاستقرار، والتوتر الذى تتجرف اليه، وهى تكاليف متعددة ومتشعبة وممتدة، يتسع نطاقها بشكل متواصل، خاصة مع تعدد الاتجاهات والابعاد الخاصة بدور الدولة، وهو ما جعل دور الدولة محل تجارب شتى... وجعل الدولة نتاج محصلة نزاع ما بين شخصية قراراتها، وما بين عدالة هذه القرارات.

ان حجم التكاليف الباهظة التى دفعتها الشعوب نتيجته غياب الدول لديها،

---

(1) تعد اضطرابات الولايات المتحدة الامريكه للحصول على استقلالها عن المملكة المتحدة احد النماذج على هذه الاضطرابات، والتى تلتها اضطرابات اخرى كثيرة، كان اخرها اضطراب، "احتلوا وول ستريت" فى اواخر عام 2011، وما حدث فى بالى دول العالم خير شاهد على حجم التكاليف الشديده التى تحملتها شعوب العالم، خاصة فى احتجاجات دول اوروبا الشرقية للتخلص من نظام الحكم فيها، مثل رومانيا فى عهد تشاوسيسكو، واليونان فى الازمة الماليه الخائفه التى تمر بها فى نهايه عام 2011، وازمة الديون السياديه المؤثره على نمط الحياه وازمة اليورو فى كثير من الدول الاوربيه ... كما ما حدث فى كل من ايران فى نهايه عهد الشاه، وما حدث فى تاييلندا فى عام 2010، وما حدث فى الدول العربيه، خاصة فى تونس وليبيا واليمن ومصر وسوريا فى عام 2011 ... الخ.

ونتيجه شخصنه انظمه الحكم، والخضوع لمشيئته الحاكم الظالم المستبد... دفعتها من مليارات الاموال، ومن مئات الالاف من ارواح البشر، ومن زياده معدلات التخلف، ومن عدم وجود الاستثمارات الجديه فى مشروعات اقتصاديه جديده، ومن ثم احداث التطوير المطلوب... لقد استخدمت فزاعات كثيره لاجبار افراد الشعب على السكوت وعدم القيام باحتجاجات، او بثورات من اهمها ما يلى:

- الانقسام والتفكيك الى دويلات ضعيفه متناثره.

- الحروب الاهليه البشعه والمدمره للبلاد.

- سيطره الفوضى وعدم القدره على اتخاذ قرار.

- النشرزم والاقزمه والتفتت وانعدام الوحده الوطنيه.

- التناحر والتشاجر والاعتصام والاضطراب والثورات.

ان احدى النتائج الاساسيه لغياب دور الدوله، حدوث حاله من العشوائيه الارتجاليه الجاهله التى تدمر كل شئ، وتؤدى الى مزيد من التخلف... خاصه ان معاول الهدم التى تنتشر مع العشوائيه الارتجاليه تؤدى الى تدمير القواعد العلميه، وتؤدى الى اهدار دور العلم فى تحقيق التقدم فى المستقبل.

ان نظرة فاحصه لهذا الامر، سوف تظهر كم هى التكاليف التى راحت تدفعها وتحملها الدول فى هذه التجارب التى خاضتها، وراحت ضحيتها... وكم دفعت من اموالها، ومن ارواح الشهداء من شعبها، وكم عانت كل منها بشدة نتيجة لغياب وتغييب دور الدول، وهو ما دعا الى دراسة هادئة نتناول ما يلى:

- كم هى حجم الخسائر التى تسبب فيها غياب الدوله ؟

- حجم الفرص التى ضاعت والتى تسبب فيها غياب الدوله ؟

- كم التكاليف التى تحملتها الشعوب نتيجة غياب الدولة ؟

- كم تكاليف التهديدات والايثار التى تعرضت لها فى ظل غياب دور الدولة.

- كم التكاليف التى حدثت نتيجة استعاده دور الدولة.

ان هذا يرتبط ليس فقط بالتكاليف المباشرة لغياب دور الدولة، ولكن ايضاً بحجم التكاليف غير المباشرة لغياب هذا الدور، وما يلقيه من جوانب وابعاد تتصل بهذه التكاليف، خاصة ما دفعته الشعوب من اجل استعاده دور الدولة، وما دفعته اثناء غياب هذا الدور.

ان هذه النظرة الهادئة لحجم التكاليف تتعدى ما هو محسوب مادياً، الى ما هو محسوب معنوياً... خاصة ان الجانب المعنوى له ابعاد وجوانب كبيرة فيما يتصل بعمل ودور الدولة... ويصفه خاصة ان هذا الجانب له تأثيره الخطير على قدره الدولة على الاستمرار فى تأدية رسالتها، حيث يودى الى:

- اضعاف الشعور العام بالمواطنة والتعصب للولاءات والانتماءات الفردية.

- الانشغال بقضايا غير وطنية ومطالب عديدة فتويه تظهري قضايها ومصالحها العديدة.

- الانشطار والانقسام الى شيع واحزاب وفئات ينقسم اليها الوطن، ويحدث التناحر بينهما.

لقد ادى غياب الدولة الى ضياع العديد من فرص التنمية الاقتصادية، ولقد ادى ذلك الى صرف النظر عن:

- مشروعات اساسية وضرورية لتطوير الدولة.

- مشروعات تكاملية تتكامل مع المشروعات الاساسية.

- مشروعات ارتباطية لازمة وضرورية لانجاح المشروعات العاملة فى الوطن.

ويؤدى ذلك الى فاقد بالغ الضخامة، وهو فاقد استبدالى، حيث ان حجم الخسائر المترتبة على عدم اقامه هذه المشروعات لا يقف فقط عند فقد انتاجها، بل تكون نتائجها فقد عمليات التطوير الدائم والمستمر الذى تحدثه عند اقامتها، وحجم الدخل الذى قدره، وحجم العائد المتحقق منه.

لقد ارتبط هذا الغياب بتغييب ارادة الشعوب، واستخدام ارادة زائفة للتعبير عنها، وبذلك فقد تم ارتكاب افعال غير مناسبة نتيجة لذلك<sup>(1)</sup>... وهى افعال ادت الى تحمل تكاليف دفعتها الشعوب.

ان هناك درجات كبيرة من الفكر، جميعها اجمعت على عدم غياب دور الدولة، حتى فى عصور الخاصخصة<sup>(2)</sup>، خاصة ان للدولة دور بالغ الاهمية تمارسه فى احداث التوازنات الحقيقية والفعلية بين قطاعات الاقتصاد الثلاث: اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى.

---

(1) كان اهم هذه الاعمال هو التزييف والتزوير الذى تم فى التعبير عن ارادة الشعب، وما ادى اليه من انحراف كامل فى القرارات المتخذة فى العديد من الوظائف التى يمارسها افراد غير جديرين بمناصبهم التى استولوا عليها بقرارات ظالمة، اساسها عدم العدالة، وعدم تكافؤ الزمن، واساسها النهب المنظم لموارد وقدرات الشعوب والتى انكشفت وادت الى ثورات شديدة التأثير على المدى العام لاقتصاد الوطن، وبصفه خاصه النتائج المترتبة على هذه الثورة.

(2) ساد فى بعض الدول انطباع بضروره القضاء على القطاع العام وباعتبار ان هذا القطاع هو الدولة، وهو امر غريب وعجيب، حيث ان القطاع العام هو ملك الشعب، والذى يعد احد القطاعات الرئيسيه الثلاثه التى تعتمد عليها الدولة فى تحقيق ذاتها، وبالتالي فان بناءه امر مرغوب فيه ومطلوب، ليس فقط لتحقيق التوازن الحركى فى الوطن، ولكن وهو الاهم لضمان الانطلاق الى مستقبل افضل .

وبالتالى فإن الشعوب تتحمل التكاليف الباهظة المترتبة على عدم وجود الدولة، سواء من حيث تكاليف الدور الايجابى الذى كان يتعين ان تقوم به الدولة، او التكاليف السلبية الرهيبة نتيجة استبداد نظام الحكم القائم، وانفراده بالسلطة<sup>(1)</sup>.

لقد ادى غياب دور الدولة الى تحيز وتجبر قوى القطاع الخاص، وبالتالى انزواء القطاع العام، واختفاء القطاع التعاونى... وهو ما مثل اختلالا خطيرا فى العلاقات القائمة فى هذه الدولة التى سمحت بذلك...

لقد رهنّت الدول مستقبلها لسلوكيات فردية خاصة، حيث ان عمليات التمويل قد ذهبت الى عشوائيات ارتجالية باهظة الثمن، ثم ادى ذلك الى عشوائية قرار الاستثمار، حيث اتجهت الاستثمارات الخاصة الى مجالات العقارات الفاخرة، والى انشاء مجموعة من الكيانات المعزولة والمحاطة بسياج امنى عازل عن الشعب، وهوما ادى الى نشوء مجتمعات عمرانية بعيدة ومنسلخة عن الاوضاع التى يعيشها ويحياها الشعب، ونشوء تجزئة وتشتيت لقدرات الشعوب، ونشوء حالة من حالات واوضاع الاغتراب والتغيبب القاسية بين هذه الشعوب، وبين تلك الفصائل المنفصلة عنه.

وهو ما يؤدى الى تكاليف اجتماعيه متسعه، وبالتالى القضاء على وحده المجتمع، والقضاء على تماسكه وترابطه... خاصة فى ضوء هذه المجتمعات المعزولة عن بعضها البعض.

ان هذا يوضح كم هى التكاليف التى تتحملها الشعوب فى ظل غياب او تغيبب

---

(1) من اهم اخطار النظم الاستبدادية انفرادها بالسلطة وانفرادها بالقرارات القاسية لنظام الحكم، وانفرادها بالحروب الشديدة المالية الباهظة وبالميليات القذرة التى تكبرها على المستويات المحلية والاجنبية، وهو ما يؤدى الى تحمل الشعب لتكاليف هذه العمليات.

الدول... كم يتحول النشاط الاقتصادي الى انشطة بعيدة كل البعد عن الاقتصاد... فضلاً عن المعاناة من تركيز الثروة، وسيطرة الاحتكارات، وممارسات السلطة الاحتكارية في أيدي مجموعه قليله من الافراد، الذين يمارسون ابشع انظمه الاستبداد.

ان هذا يؤكد على ضرورة وجود الدولة، وممارستها لدورها في احداث التوازن المفقود بين القطاعات الثلاثة، وتحريك قوى الفعل في كل منها، لتقوم باحداث التطوير في رسالتها... ويصبح حفظ التوازن معيار لنجاح وتكامل دور الدولة<sup>(1)</sup>.

ان غياب الدولة سوف يؤدي الى تأكيد سيطرة سلوك الافراد، وهو امر بالغ الخطورة، سيقوم ويعمل على تفكيك و تدمير مقدرات الدول، وادخالها في مغامرات حمقى مجنونة، جربتها مختلف دول العالم، ما بين غزو، واحتلال وازهاق ارواح البشر، ثم هزيمة وانحار.

ان ضياع الدول نتيجة لاحلام الزعامات الفردية امر بالغ الخطورة، خاصة ان صراع الايديولوجيات قد كلف العالم الالف الملايين من الاموال والبشر والممتلكات... ان وجود الدولة امر بالغ الاهمية والضرورة، ليس فقط لخفض التكاليف، بل من اجل زياده الارباح.

وهو دور يحتاج الى تنبيه وتأكيد لما تقوم به الدوله من احداث توازن حركى فعال ما بين مؤسسات الدولة، بل نحو ايجاد هذه المؤسسات، وزيادة فاعلية هذا

---

(1) يلعب الاقتصاد الاداعي دوراً حقيقياً في زياده كدره الدوله على انشاء ذاتها، وعلى تفصيل قدراتها، وعلى زياده وظائفها، وعلى تفصيل القوى الارتباطيه الخاصه بها، وهى بذلك تعمل على الوصول بالخيال الى ارض الواقع، وتحول الاحلام الى حقائق مادية ملموسه ومحصوسه، ويساعد على ذلك اقتصاد الابتكار من خلال اضافته الجديد الى وظائف الدوله.



الدور، وهو ما يؤكد على ان الدولة قد وجدت ككيان ادارى مشرف على تأسيس  
أجهزتها وقطاعاتها، وهى عمليه فوقيه إشرافيه مؤثره، ويتم الحكم عليها من كونها  
كيان ادارى قادر على التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتفويض، والتنسيق،  
والمتابعه... وبالتالي فان تكاليف عدم وجود الدوله متسعه لا تتضمن فقط تكاليف  
غياب هذه المؤثرات، بل هى تتسع لتكاليف اخرى كثيره، وان اهم هذه التكاليف هى  
ما يلى:

### **اولا - غياب الحلم الطموحى الاستراتيجى:**

تعد احلام الارتقاء والتحسين الدائم والمستمر لجوده الحياه، والأمن الوقائى  
الفاعل، احد الاهداف الاساسيه للدول فى عصرنا الحاضر، بينما ان الحلم الطموحى  
يتجاوز تحقيق هذه الاهداف الى شئ ما آخر... يكون الشعور به قومياً... وهو ما  
يفسر مدى أهميه الحلم الطموحى ودوره فى بعث الشعور القومى، ودوره فى  
تحريك وتطوير الثوابت الفكرية لدى افراد الشعب.

حيث يمثل الحلم الطموحى الاستراتيجى غاية مشروعة لكافة الدول  
والحكومات، وهى لا تستطيع ان تعيش وتحيا دون وجود هذا الحلم الذى يتم تحويله  
الى هدف، ويتم وضع البرامج القياسية لتحقيق هذا الهدف... ويرتبط الحلم  
الطموحى العام بالشعب، وهو حلم يمثل طموح هذا الشعب، وهو هدف يلتفت الجميع  
حوله... وهو الحلم المحرك لطاقات الشعوب والذى يدفعها الى اعاده اكتشاف  
ذاتها، والى توجيه هذه الذات نحو الافضل والارقى، ويعد الحلم القومى لعام  
للسعوب... هو اساس جيد لنهضتها وتقدمها، وهو حلم يقودها الى الامام والتقدم.

ويتصف هذا الحلم الطموحى بعده صفات اساسيه هى:

- انه حلم دافع لتحقيق العديد من الارتباطات الفاعله المؤثره فى تحريك

الشعب، وفي انضباطه من اجل الوصول الى تحقيق هذا الحلم.

- انه حلم يوجد جميع الافراد ويجعلهم يضحون من اجله، ومن اجبل تجسيده،  
ومن اجل.

- انه حلم عائده للجميع، وليس لشخص محدد بذاته، وهو فى الوقت ذاته يتم  
اتخاذ اداه رئيسيه لتفاعل الجميع.

ويتم استخدام هذا الحلم فى توجيه الشعب وتوحيده من اجل تحقيقه، وهى مهمه  
الدوله فى اجراء سياسات تعاونيه مع من يساعدها على تحقيق هذا الحلم الطموحى،  
فالحلم الاستراتيجى قائم على البحث عن ما يراود افراد الشعب من تحقيق  
الذات، ومن التقدم، ومن الفاعليه الكامله، ومن التفوق على غيره من الشعوب،  
خاصه بعد تجارب أليمه مر بها افراد الشعب، وتعرضوا خلالها للمعامله السيئه  
والاحتقار والذل والمهانته من جانب شعوب اخرى... فياتى الحلم الطموحى كمرحلة  
تأليه للرد على هذه الشعوب، ولتحقيق فاعليه افراد الشعب، وقوتهم، وعزتهم،  
وبالتالى يرتبط هذا الحلم بمشروع قومى كبير يحقق ذلك.

وبالتالى فان غياب هذا الحلم يؤدى الى التخلف والتردى، والوصول الى انعدام  
الرؤيه للاتجاه الصحيح، خاصه نتيجه للتخبط فى الاتجاه نحو المستقبل، وهو ما  
يؤدى الى ضياع الموارد وتبديدها فى العديد من المشروعات التى لا ولن تكتمل،  
وهو ما يؤدى الى فقد الموارد، وعدم الحصول على عائد مناسب لاستثمارها.

ويتفاعل الحلم الطموحى مع الاوضاع التى يعيشها افراد الشعب، حيث يحول  
كل منهم الى اداه بناء فى صرح وبنيان الدوله، ويساعد على تحويل افراد الشعب  
الى جدار صد ضد محاولات أقزمه الشعب من جانب الاعداء، وجعلهم يترددون  
امام القيام بأعمال منوائه ضد الدوله.

ويتم قياس مدى وجود هذا الحلم الطموحي في وجود الدولة، وفي ممارسة دورها، سواء في اكتشاف ووضع وتنفيذ هذا الحلم، اوفى تحقيق عمليات الارتباط معه، او في اكتشافها الفرص الواعده التي تعيد صياغتها في احلام طموحه جديده، وبالتالي في تحديد التهديدات التي تسوقها الانظمه التي تهدد باستخدامها ضد الشعب، والذي يتحمل تكاليف هذه التهديدات.

ان هذا يوضح بفاعليه هذا الجانب بالغ الاهميه في دور الدوله، وهو اكتشاف الحلم الطموحي القومي العام الذي يؤثر على جميع افراد شعبها، ويؤدي الى توحيد هؤلاء الافراد، والى التحمل لكافه التكاليف من مشروعات هذا الحلم الطموحي العام.

#### **ثانيا - غياب الامن القومي الشامل وانحسار الامن حتى من الافراد:**

يرتبط الامن القومي الشامل بالعديد من المصالح التي تحرص الدوله على وجودها، وبالعديد من المكاسب المتحققه، وهو امن يمتد خارج الحدود الجغرافيه للدوله، في العديد من الاشكال الارتباطيه المؤثره.

وبالتالى فان الامن القومي الشامل لا ينشأ الا من خلال الدوله، ومن خلال ممارستها لدورها، حيث يؤدي غياب الدوله الى غياب الامن القومي الشامل، ويصبح المواطن تتهدده الاخطار في كل مكان، ويقوم محل الامن القومي نوعا من الامن الخاص، امن النظام الحاكم، امن الفرد، وهو الامن القائم على امن هذا الفرد، ويقوم الفرد بتحديد مجالاته، ويقوم بدفع ثمن ما يحصل عليه من امن... وهو امن يتم توصيفه وفقا ومقدار الخطر الذي يهدد الفرد وسلامته، وهو ما لا يستطيع جميع افراد المجتمع تحقيقه... وبالتالي يتمتع بعض افراد المجتمع بالامن، بينما يصبح باقى الافراد مهندون في امنهم وسلامتهم.

ان هذا يضع علامات استفهام فارضه الاجابه عليها، حول مفهوم الامن الجزئى الخاص، وحول مفهوم الامن القومى الشامل العام، حول امن الفرد، وحول امن جميع الافراد... حول امن مكتسبات الفرد، وحول مكتسبات جميع الافراد.

ويرتبط مفهوم الامن القومى الشامل بالخطر العام الذى يهدد الدوله، وبانها وحدها القادره على التصدى لهذا الخطر، والتعامل معه، وهو أمن يرتبط بالتهديدات المتصاعده فى عصرنا الحاضر، وبمستويات الخطر والتهديد المؤثر على انماط الحياه فى اطار التوازنات الخاصه بدور الدوله، وما تسفر عنه الاتجاهات الحديثه التى تتم وتحدث بين الدول بعضها البعض.

وبالتالى فان وجود الدوله مؤثر على نوع الامن القائم فيها، ويعد الامن القومى الشامل المحور العام للامن فى حاله وجود الدوله، وهو أمن حمائى وقائى اكثر منه علاجى، خاصه فى حالات وجود الدوله الفاعله... حيث يجمى من التهديدات ويعالج الاخطار، ويحقق الاستقرار الامنى.

حيث ان مفهوم الامن القومى الشامل رغم كونه متحرك ديناميكى، الا ان هناك اصول وقواعد تحكمه، ومبادئ عامه مؤثره عليه ومتأثره به، وفاعله بما يؤدى اليه هذا الامن، بجوانبه وبابعاده الكثيره المتعده، حيث يحتوى جميع عناصر الامن، وبصفه خاصه ما يلى:

- الامن العام المحلى والدولى، او الداخلى والخارجى.
- امن البيانات والمعلومات بشكل شامل كامل.
- امن المباني والمنشآت فى الداخل والخارج.
- أمن الافراد والممتلكات العامه والخاصه.

- امن الافراد.

- الامن فى كافه جوانبه وابعاذه الاقتصاديه السياسيه والاجتماعيه والاداريه... الخ.

وبهذا تأتى تصورات الامن عامه وحاكمه، وفاعله، خاصه فى محاورها المطبقه وظيفياً وتشغيلياً والمرتبطة بتأكيد مؤكداً نجاح رسالتها الامنيه.

وهو ما يؤكد على ان تصورات الامن القومى الشامل تتحدد من خلال الدوله، ومن خلال الجهود الحثيئه التى تقوم بها، وتحددها الابعاد والجوانب المتصله بهذا الامن، سواء من حيث التهديدات التى يشير اليها، او من حيث الاعمال التى تتضمنها عمليات الامن القومى الشامل، خاصه العمليات الاستخباريه، والقوات المسلحه، والشرطه، والامن العام الداخلى.

ان هذه التهديدات تتفاوت ما بين الانواع الاتيه:

- التهديدات القوميه العامه الشامله.

- التهديدات الجزئيه الخاصه.

- التهديدات المعلنه من جانب اعداء حقيقيين.

- التهديدات السريه من جانب اطراف اخرى.

وبناء على هذه التهديدات يتم وضع أساليب الدفاع ضدها، وايجاد منظومه الامن القياسيه لمواجهه كل خطر منها، واتخاذ الخطوات اللازمه نحو ازاله هذه التهديدات، سواء بالقضاء عليها عبر حروب متصاعده معها، او التوافق السريع معها لتحويل العداء الى صداقه.

ان هذا يضيف ابعاداً وجوانب اساسيه وهامه لمفهوم الامن القومى الشامل،

والذى يؤكد على ان طبيعته هذا الامن قائمه على غطاء كثيف من السريه، ومن عدم الاحساس بوجوده، لكنه موجود، ومتوفر، وفعال... تظهر نتائجه على الاستثمار، وتظهر فاعليته فى تحقيق معدلات مناسبه من النمو الاقتصادى المضطرب والمستمر، وتظهر ايضا فى معدلات الكشف عن الجرائم التى تحدث، وفى معدلات هذه الجرائم، وقلة وقوعها.

وبالتالى تمتلك الدوله فاعليات تحقيق الامن بمستوياته المتعدده والمختلفه، وبابعاده الكليه الشامله، وبعناصره الجزئيه الفاعله، خاصه ان الامن عمليه متحركه لها ابعاد وجوانب ارتكازيه مؤثره.

#### **ثالثا - شيوع اعتبارات اللحظة الراهنة،**

حيث تؤدى العشوائيه الارتجاليه الحادثه نتيجة غياب دور الدوله الى عدم النظر الى المستقبل، وبصفه خاصه الى التصورات المستقبلية التى يجب ان تكون عليها الدوله، والانعكاس فى اعتبارات الحاضر، واعتبارات اللحظه الحاكمه، والتى يتم اخذها فى الاعتبار دون تحقيق لمتطلبات تنميه مصالح الدوله، او لتنميه مواردها من اجل المستقبل.

خاصه ان وضع الخطط المستقبلية يحتاج الى رؤيه ذكيه فى التعامل مع عناصر التهديد، واجراء عمليات اكساب ذكيه لتحويل الاعداء الى اصدقاء، واستعمال الدهاء من اجل تحقيق ذلك.

ويؤدى غياب الدوله الى عدم قدره على رؤيه المستقبل كما يجب ان يكون، حيث تسيطر النظره الفرديه القاصره على هذه الرؤيه وفقاً ومتطلبات كل فرد من الافراد، والتى تجعله يخضع لاعتبارات اللحظه الحاضره، باعباء ومشاكله، وأزماته الخائفه، التى تضغط على كل فرد من الافراد، حيث تسيطر اعتبارات

اللحظة على متخذ القرار، وتملى عليه تصرفاته الفردية دون النظر الى المصالح القومية الثابتة، وهو ما يجعل القرار عشوائيا ارتجاليا، وردود افعال لما تم تصويره لمتخذ القرار من أفعال... حيث يحكم النشاط اعتبارات اللحظة الراهنة، واعتبارات تحقيق العائد، وتحمل التكاليف التى تملئها هذه اللحظة، وهى عملية لحظية قصيرة الاجل، تحتوى على اعتبارات ذاتية ظاهرة وفقا لهذه اللحظة... وهى عملية يتم ترجمتها الى سلوكيات تظهر بعيدة عن الدولة، بل ان الدولة نفسها تغلق ذاتها على هذه الاعتبارات.

وهو ما يجعل من القرار مجرد ردود افعال وافعال لما تملئها اعتبارات اللحظة الحاضرة... وبالتالي يتحول الاهتمام من اتخاذ قرار من اجل الشأن العام للدولة، الى ارضاء متخذ القرار، ومن هذا الشأن العام الى الشأن الخاص... ومن الارتباط القاعدى بمؤسسات الدولة... الى الارتباط الخاص بالفرد.

وتؤدى النظرة الفردية المسائدة الى حدوث تقليص فى دور الدولة، وبالتالي انحسار عملياتها، ومعاملاتها على إشباع احتياجات ورغبات الفرد الحاكم فى تحدٍ خطير للتواجد، رغم عدم تلبية رغبات واحتياجات افراد الشعب، وهو ما يؤدى الى تحويل شديد وتصر فى اشباع هذه الاحتياجات ربه ذلك بصور مختلفه، اى:

- من الشأن العام الى الشأ الخاص.
- من المعاملات والعمليات الكلية الى العمليات الفردية الجزئية.
- من اعلاء شأن الدولة الى الهبوط بهذا الشأ.
- من الانطلاقه لوائبه لتحقيق الامال القومية الى تحقيق المكاسب الفردية.
- من المكاشفه الصريحه والعلانيه الى التعتيم والعمليات السريه، والاعغلاق على الذات.

وتعمل هذه الاعتبارات الفرديه على زياده الاحساس الذاتى للفرد، وانه كفرد له تطلعاته الفرديه، والتي يسعى الى تحقيقها، رغم تعارضها مع تطلعات غيره من الافراد... وهو ما يجعل الوضع العام قائم على كل من الاتى:

- التطلعات الفرديه الشخصيه المسيطره.

- الاختلاف والتصارع والتطاحن الفردي مع غيره من الافراد.

- الانتهاز واستغلال كل ما هو متاح ولو بغير القانون.

وهو ما يجعل من جهود الفرد جهود متضاربه ومتصارعه، جهود شخصيه، تتنازعها اعتبارات اللحظه، وتتنازعها ما تمليه المصالح الفرديه لهذا الشخص، التي قد تتعارض مع المصالح القومى العام، او مع مصالح افراد آخرين<sup>(1)</sup>.

وبالتالى فان اكاليف العشوائيه الارتجاليه الجاهله هي:

- مزيد من القرارات الخاطئه التي تصدر من جانب قيادات الدوله..

- مزيد من التكاليف المهدره التي انفقت فى مشروعات لم تتم.

- مزيد من ضياع العائد المستثمر فى هذه التكاليف التي انفقت دون عائد.

فضلاً عن هدر الموارد فى ادارة دوله لا تعترف بالتخطيط الاستراتيجى، ولا تقترب من التعامل بالتنظيم المفتوح، او بالتوجيه الحافز، او بالتنسيق الفاعل او بالمتابعه الادائيه الهيكلية.

---

(1) وهو ما يؤدى الى ظهور حالات م الاكتئاب الشديد ساء على المستوى القومى او على المستوى الفردي الشخصى، وشيوع حالات الاتجار، والاضرار الشديد بالذات فى غياب كامل للدوله، وعدم القيام بالادوار التي تقوم بها وهو ما يعنى ان غياب الدوله يؤدى الى انتشار التماسه فى كاله المستويات واعدم القدره على الانتاج وعدم الرغبه فيه.



وبالتالى فا الاداء الادارى يحدث له شكل من اشكال العشوائيه الارتجاليه للدافعه الى الفوضى، والتي يتم عبر مراحلها تكمير كل ما بقى م عناصر الدوله. وهو ما يجعل الدوله تنقلص، وتتأقزم، وتتصاغر مهما كان حجمها كبيراً الى درجه انها تعبر عن شخص فرد واحد، وان هذا الشخص هو متخذ القرار الذى يحول كل شئ فى الدول لصالحه هو<sup>(1)</sup>.

#### رابعا - ظهور النعرات الشخصية والقبلية:

تظهر مع اختفاء الدول العديد من النعرات الفرديه والقبلية، والتي تستند كل منها الى حقوق يراها الافراد والقبيله حاضره وواجبه، وهى حقوق تتلفها الكيانات الاداريه المعاديه، وتقوم بتغذيتها باستمرار وتمويل عمليات التعارض بها... وهو ما يزيد م تفتت وجده الامه، ومن قدراتها التى توجه الى التناحر والتعارض والقضاء.

وهى نعرات تنصف بالتعدد الشديد حيث لكل فرد نعراته، ولكل فرد تحزباته، ولكل فرد قطاعاته، والتي تختلف عن غيره من الافراد، ويصبح كل فرد يملى اتجاهاته التى يسعى اليها، وتغيب فى كل سلوكياته وتصرفاته الدوله، حيث يودى غياب الدوله الى جعل الاشخاص يحلون محلها، ويزداد تأثير الزعامات القبليه، حيث يتحول كل زعيم منها الى دوله، له سلطاته، وله موارده، وله تطلعاته التى يسعى الى تحقيقها، وهو ما يودى الى احداث تعارض وتناظر وتضارب شديد بين القبائل بعضها البعض، ويثير فى الوقت ذاته النعرات والنزاعات بين القبائل، ويعمل بالتالى على احداث شرخ متزايد الاتساع فى الدوله.

---

(1) يمكن الرجوع الى الحجم الاقتصادى للدول فى المرجع الاساسى التالى THE Economic Size of nation، وهو يحدد كيف استطاعت دل صغيره ان تكون كبيره ومؤثره فى الاقتصاد بينما دول اخرى كبيره الحجم الجغرافى صغيره فى هذا الجانب والاداء.

وهو ما يؤدي الى تأجيج الصراع الدموى بين كل منها والآخ، ويؤدي الى ازدياد عمليات بسط الحماية والنفوذ، والى نشوء حالات من التردم والاستئثار بالثروات فى تحد شديد لنظام الحكم القائم.

حيث تنحصر كافة الاهتمامات فى اهتمامات الافراد بذاتهم، وبسيطرة كل شئ فردى على المسار والاهتمام الدولى، حيث تظهر مجموعة من النعرات للشخصية والقبلية، وهوما يؤدي الى ان غياب الدولة يؤدي الى فقدان الهوية القومية، وهو ما يعنى ظهور نعرات جديدة شخصية، وهو ما يعنى ان الفرد يستمد أهميته وقوته من قوة الجماعة التى ينتمى اليها... كما انه يخوض صراعاته وفقاً وما تمليه هذه الجماعة.

وهو ما يؤدي الى انقسام الدول الى:

- جماعات متفرقة.
- مليشيات مسلحة.
- احزاب متصارعة.
- فرق متعارضة.
- قوى غير مترابطة.

وهو ما يؤدي الى انكماش حاد وشديد فى قوة وحجم الدوله، والى تكون كيانات اداريه صغيره، والى حدوث تفاوتات فى كافه مناطق النفوذ والسيطره التى تمت وحدت.

وتدخل الدوله فى حاله اقزمه، وتحل محل الدوله سلطات القبيله التى يسيطر عليها شيخ القبيله، ويحكمها بمدى رؤيته، خاصه فى ضوء توازنات المصالح

والمكاسب، وفي ضوء توازنات القوة المتاحة له، ومدى ارتباطها بقوى أخرى في ظل الصراع الرهيب القائم على مناطق النفوذ، وعمليات الاستحواز والسيطرة عليها.

وبالتالى فإن صراعات مناطق النفوذ متطورة، ومتحذقة، ومتفاعله سواء بالكم الذي استطاعت كل قبيلة الصولعليه، او بالمصالح التاريخيه المتمكنه من التفاعل الحيوى القائم...

وهو ما يؤدى الى ان تصبح القبيلة ومصلحة افرادها هى المصلحة السائدة والمسيطرة، ويصبح املاء القبيلة ومصالحها هى الاساس الذى يحكم العلاقات القائمة فى ظل التواجد فى عصر تتكثف فيه الدول، وتضرب فيه بكل ما لديها من اسلحه من اجل احكام السيطرة على الانظمه الحاكمه فى عصرنا الحاضر.

وبالتالى فان ظهور النزعات الشخصيه والقبليه امر خطير، خاصه فى ظل وجود هذا التفاوت الرهيب فى توزيع الموارد، والطمع فى الحصول على ما يملكه الآخرين منها، وحرمانهم من اى عائد منها<sup>(1)</sup>...

وهوما يؤدى الى تغييب دور الدولة، واحلال دور القبيلة محلها، وبصفه خاصه مع وجود الاطماع الاجنبيه الخارجيه التى تنتهز كافه الفرص المتاحة لتحقيق اطماعها.

---

(1) ساعد على اشتداد النزعات فى كثير من دول العالم ظهور الثروات الطبيعيه فيها، وتدخل الشركات العملاقه، خاصه فى مجال التنقيب عن البترول، وعن الذهب، وعن النحاس ... واصبح كل شيخ قبيله حاكماً يتعامل مع هذه الشركات التى ترى مصلحتها فى ارضاء شيخ القبيله عن ارضاء رئيس الدوله.

## **خامساً - انحسار كافة العناصر القومية واشتداد النزعة الفردية الضيقة:**

حيث يحدث ابتعاد عن كافة المطالب القومي، وجعل المطالب جميعها متصلة بالشأن المحلي، وهو ما يجعل الوطن مجرد مساحة من الارض التي تشرف عليها القبيلة... وهو ما يجعل العلاقات الدولية مجرد علاقات قائمة بين القبائل بعضها البعض... وتزداد هذه العلاقات مع انتقال كل قبيلة الى مناطق جديدة، سواء بحثاً عن الماء والعشب لرعايه قطعان الماشيه... او للتمركز في اماكن جديدة اكتش فيها معادن جديدة يتم استخراجها، وهو انحسار محسوب في اطار التوازنات الادائية، سواء على المستوى العام الكلى، او على المستوى الخاص الجزئى، فى اطار منظومات مصنوعة ليست كاملة...حيث يكون الفرد هو السيد المطاع، وهو المقرر لكل شئ، وفقاً لنفوذه وماله، ووفقاً لسلطاته، يصدر القرارات، ويوضع القوانين، ويقيم عناصر التقويم، ويرد كل شئ الى عناصره الشخصية.

وهو ما يؤدي الى تقويض وهدم كيان الدوله، ويؤدي الى زوال كافة المؤسسات التي اقامتها الدوله من قبل، وينزع عنها كافة الصفات التي تحرص على ايجادها وقيادتها.

وبالتالى يحتاج الامر الى فهم موسوعى متعدد لاسباب انحسار دور الدوله واحلال رغبات الافراد محلها، خاصة مع اصطناع بعض الدول لمخططات خارجيه قائمه على:

- تشجيع النزعات الشخصية واكسابها شرعيه التواجد والمطالب التي يتم الاستجابة اليها، واملائها وفقاً لقوه القبيله، وتأثير كل منها على مجريات الاحداث التي تتم.

- اضعاف الحس والشعور القومى تحت ضربات منظمه موجهه الى كل ما

هو قومي والدخول في عدااء صريح لمن يتبنى هذا الشعور أو الاتجاه العام الذي يتم ويحدث في الدولة.

- الالتفاف حول كل ما هو قومي للفضاء عليه مع تركيزه وتدعيم كل ما هو فردي وزيادته، وبصفه خاصه النظرة الطبيعية في المجتمع، ما بين:

■ طبقه الاثرياء.

■ الطبقة المتوسطة.

■ الطبقة الدنيا.

في صراع ما بين الطبقات من اجل تدمير كيان الدولة، واحلال الصراع محل العلاقات الوظيفيه السليمه السائده في المجتمع... وبصفه خاصه جعل الطبقة الثريه الغنيه تتسابق من اجل السيطرة، ومن اجل الاحتكار، ومن اجل فهم وإدراك للعلاقات الوظيفيه الحاكمه لدور الدولة، ولدور الفرد، وكيفيه انشاء هذا الدور، دون ان يؤثر كل منهما على الآخر، بل جعل منهما يخدم الآخر في اطار التوافق الارتباطي ما بين الفرد والمجتمع، وما بين الشعور العام بأهميه الحاجه الى الدول.

ان هذا يقودنا الى الاعتراف بأهميه وخطوره عمليات تفتيت الدول وخطوره الاستماع الى الاطراف الدوليه الخارجيه ذات المصلحه في تدمير الدول... وما يرتبط بها من أطماع لاستنزاف موارد هذه الدوله التي نفذ فيها هذا المخطط.

وبالتالي فان السماح لهذا المخطط بالتنفيذ سوف يؤدي الى تحقيق العديد من

النتائج أهمها:

- تفكيك الدوله.

- تفتيت الدوله.

## - تثبيت قوه الدوله.

وهو ما يودى الى نشوء كيانات صفرى، وهى كيانات تحرص على جعل مصالحها هى المصالح العليا للمجتمع حيث يتم تهميش الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا فى عمليات اقضاء عمدى مع استخدام برامج الاقار المخطط الذى يدمر كل فرد من افراد الطبقة الوسطى، ويلقى به فى جحيم الى الطبقة الدنيا التى لا قيمة لها فى الاقتصاد... بينما الطبقة الثرية الرأسمالية المتوحشه، تزداد ثراءً وتزداد توحشاً..

خاصه ان هناك مقياساً عاماً يتم اصطناعه، وهو التعارض الحاد ما بين الفرد وطموحاته، وما بين الدوله والشعور بها، وبالتالي يزداد الضغط على الدول من خلال افراد معينين تم وضعهم فيها<sup>(1)</sup>..

وتتحول الفردية الى اساس لكل شئ، وهو ما يلغى دور الدوله، او يودى الى تغييب قصرى وعمدى لهذا الدور... وهو ما يجعل من افراد بذاتهم مساوئه المجتمع، الامرون فيه، بينما يبقى المجتمع خداماً لهؤلاء الساده الذين لا يراعون المكرره فى كثير من دول العالم، والتى واجهت معارضه شديده، واضطرابات واسعه، وادت فى النهايه الى ثورات عارمه اطاحت بنظام الحكم القائم.

وهو ما ادى الى اهميه نظريات اداره المجتمع، خاصه ان هذه النظريات تعنى عنايه خاصه بنظم الحكم، وتعنى ايضاً بين الطبقات.

---

(1) تشير كتابات الامن التومى الى الطابور الخامس الذى ينفذ مخططات الاعداء، ويحارب مهم ضد الوطن، والذين يقومون باستغلال الوضع العام لطبقات المجتمع من اجل تأكيد القريه المدمره لاقتصاد الدوله والاحلال محلها، وبصفه خاصه ما تحمل عليه اجهزه الطابور الخامس من تفكيك وحده الدول، واتاره التمردات القريه، ووضع الصراعات بين الطبقات، وارتكاب المجازر المدمره فى ظل غياب عمدى للدوله..

وبصفه خاصه ان عدم الالتفات الى هذه النظريات سوف يدخل المجتمع فى صراعات واضرابات، تزداد سوءاً.

ويؤدى ذلك الى اشتداد الصراع بين الافراد وما يملكونه من مؤسسات فريديه بينهم، ويدخل المجتمع فى هذا الصراع الرهيب الذى يعنى بزياده المصالح الفريديه، وتهميش كافه المصالح الخاصه بالطبقات الوسطى والدنيا، وتعميق الفجوه القائميه بين الاغنياء الذين يزدادون ثراءً، وبين الفقراء الذين يزدادون فقرًا<sup>(1)</sup>، وهو ما يؤدى الى زياده التوتر القائم فى المجتمع، والذى ينتهى بتفجر ثوره عارمه، تجتاح فيها الطبقات الفقيره كل شئ، ثوره جياح، مدمره كل شئ... لانها ببساطه ثوره غير عاقله... فقد اختفت الطبقة الوسطى، وضاعت بين الطبقتين.

وبذلك فان هناك تكاليف اخرى تتحملها الشعوب نتيجة غياب الدولة، واحلال الافراد محل هذه الدولة، وخضوع كل شئ لرغبات ونزعات هؤلاء الافراد.

فالفردي يصدر قرارات فريديه تحمى مصالحه وتزيد مكاسبه بينمبا الدوله قراراتها جماعيه تراعى فيها مصالحها ومصالح جميع افراد المجتمع.

وهو ما جعل تصورات الفرد مهما كانت كبيره، فهى صغيره محكمته برويته وخبرته الشخصيه الخاصه، اما تصورات الدول فان لديها خبراتها ومراكز بحوثها، ومراكز صنع القرارات التى تختار المناسب منها، وتضعه فى تصوراتها التى تختارها من اجل صناعه المستقبل كما يجب ان يكون.

---

(1) حيث يؤدى ذلك الى انفراد الحاكم للنظام بالحدود من المزايا الشخصيه التى يقوم بزيادتها، وزياده المكاسب، هو والطبقة الحاكمه، ويصل فى الوقت ذاته على زياده الفقر فى الشعب الذى لا يجد شيئاً يأكله، سوى ان يأكل من البقايا التى يلقها الاغنياء فى سله المهملات، وهو ما يحث فارقاً كبيراً ما بين عداله توزيع الثروات، اى فى الوقت الذى تتزايد فيه ثروات الاغنياء وتتنضم، تقل وتكاد تنعدم ثروات الفقراء .

وبصفه خاصه غياب الوعي الاستراتيجى لدى هؤلاء الافراد، وغياب الحلم القومى العام لديهم، وعدم احساسهم بالآخرين... بل احساسهم الفردى بأهميه وضروره زياده ثرواتهم، واغتراف الاموال من حيث كانت.

وبذلك فان عمليات تغييب الدول، تؤدى الى نتائج وخيمه، وهو ما يعنى ان هناك دورا اساسيا تقوم به الدوله، من اجل تنميه ذاتها، ومن اجل زياده الشعور بأهميه ان تتواجد من اجل تنميه هذا الدور، ومن اجل توسيع نطاقه، وزياده فاعليته، وهو يتطلب زياده حجم المعرفة عن هذا الدور، وعن ابعاد وجوانب هذا الدور، وعن ما يمكن ان يضيفه هذا الدور... وهو ما يجعل من دور الدوله هدفا ونتيجه فى الوقت ذاته.

لقد ادى غياب الدول الى زعزعه عناصر الاستقرار، والى عدم وجود صوت العقل، والى تحزب كافه الافراد فى مجموعات مسلحه من اجل توفير حد اثنى من الامن، سواء من جانب المجرمين، او من جانب النظام الحاكم، وهو ما ساعد على ايجاد بيئه محليه لهذه الصراعات، والتي شكلت فيما بعد مجموعات ارهابيه مسلحه تعمل على زعزعه الاستقرار.

وبالتالى فان هناك عمليه حساب شاهده على هذه الحاله، حيث يتحول كل شئ الى حسابات، وهذه الحسابات تأخذ فى اعتبارها التكاليف التى تتحملها الشعوب، وتنفذ ثمنها فى تأكيد على ان الدوله هى وحدها القادرة على تحمل هذه التكاليف، وفى تنفيذ ابعاد الدور الذى تمارسه.

ان هذا يفتح المجال ويؤكد على دور الدوله، وعلى انه من الضرورى وضع قيود وضوابط يتم من خلالها الابقاء على فاعليه هذا الدور بابعاده وجوانبه المختلفه.



فضلاً عن ان وجود الدوله بسمح بنمو النزعات الفرديه الى قدر معين مسموح به، لا تتجاوزها والا وقعت تحت طائلة القانون<sup>(1)</sup>، والذي يحاسب عن ما تم ارتكابه، ويقوم فى الوقت ذاته بحمايه الطبقات الدنيا الفقيره من ظلم الطبقة الغنيه، ويحافظ على نمو واتساع الطبقة الوسطى الحاميه للمجتمع.

وهو ما يعنى ان وجود الدوله امر لازم لتحقيق السلام الاجتماعى، وامتصاص الصراع بين الطبقات، وتحقيق الانسجام بين هذه الطبقات، خاصه ان هناك دائماً حاله ارتباط قويه بين السلام الاجتماعى واختفاء حده الصراع القائم فى الدوله.

---

(1) ادى ذلك الى قيام الافراد بانتهاك القانون، وتعديله، ووضعه وفقاً وتصوراتهم الذاتيه، وهو ما ادى الى ظهور قوانين ظالمه، وإلى سياده مناخ غير عادل مفر للثورات، والتي اطلحت بهذه القوانين، وادت الى الاطاحه بهؤلاء الافراد المستكبرين.

## المبحث الثامن

### ما فوائد وجود الدولة؟

تعيش المجتمعات حالات من القوة والضعف، تتصل بأبعاد وجوانب دور الدول التي تعيش فيها هذه المجتمعات، وهو ما دعا بشده الى وجوب الدول الذي تمارسه الدولة، خاصة ان لوجود الدولة فوائد عديدة، بعضها فوائد عامه، والآخر فوائد خاصه، وهو ما تتركه الدول الكبرى من تحقق مزايا عديده لها، خاصة في اختيار مناطق بسط النفوذ التي تقودها الى تحديد الابعاد والجوانب المتصلة بهذا النفوذ، سواء داخل المجتمع، او في نطاق العناصر المرتبطة بهذا المجتمع في تصور ذاتي لقوى الدفع المحدده لانطلاقه الدوله لتحقيق اهداف محدده..

حيث يعرف المرء على فوائد وجود الشيء من خلال اضرار عدم وجوده، وبالتالي فان تجنب اضرار عدم الوجود تظهر مزايا وفوائد وجود هذا الشيء، وبالتالي فان تجنب الخسائر يعد من هذا المنطق ارباح، فضلاً عن تحقيق الفوائد العديده المرتبطة بقيام هذا الشيء وفقاً للمعادلات الاتيه:

فوائد الشيء = عدم حدوث اضرار منه.

تحقيق ارباح = تجنب الخسائر.

وتزداد أهميه هذا الشيء كلما كبر وعظم... وهو ما توصف به الدول التي تنشأ صغيره، وتزداد في الحجم، وتزداد في القوة، وتزداد في السايده... وهو ما يفسر حرص هذه الدول على تأكيد ذاتها بعد ان انكمشت في عملياتها الاستعماريه، وفي اجراء عمليات احتلال واسعه النطاق، وفي تأكيد تفوقها في المجال العسكري... وتعويض مستعمراتها السابقه باساطيلها البحريه والجويه التي تغطي جميع انحاء العالم.

ان هذا يوضح أهميه الدور الذى تقوم به الدول فى توفير نفقات كل من:

- التسليح.
- بحوث السلاح وتطويره.
- الجيوش والاساطيل.
- الدفاع والامن.
- المخابرات والتجسس.

وهى نفقات لا تقوم الا الدول بتحملها، والاستفاده الكامله منها.

وبالتالى فان هذه الهيمنه وبسط السياذه والنفوذ تملى على متخذ القرار الابعاد والجوانب اللازمه لاتخاذ قراره فى ظل هذه الهيمنه وبسط النفوذ... خاصه ان هذه الاساطيل الكبرى قد حلت محل المستعمرات التى كانت تؤمن املاء القرار.

وهو ما يودى الى ظهور الدوله بقوتها وفاعليتها غير المحدوده، ويحقق قدراً هاماً من الترابط الادائى بين اجهزتها ومؤسساتها وقطاعاتها الاقتصاديه، خاصه فى عده مجالات اساسيه هى:

- حمايه مصالح الدوله.
- تأمين مصالح الدوله.
- تفعيل مصالح الدوله.

وهى عمليه ارتباطيه بالعديد من الاجهزه التى تقوم الدوله بانشائها، من اجل توفير البيانات والمعلومات التى تساعد على تحقيق وتنفيذ هذه المصالح، وبصفه خاصه ما يترتب عليها من جهود أمنيه، ومن عمليات استخباراتيه، ومن جهود عسكريه لحمايه وتأمين هذه المصالح.

حيث تتعدد الفوائد لقيام الدولة بدورها، ولذلك يعمل اعداء الدول على تفكيكها<sup>(1)</sup>، وعلى استخدام كافة الوسائل التى تحول دون قيام الدولة بدورها، وهو ما يجب التنبه اليه، والتعامل مع خطرة، وفى الوقت ذاته زيادة دور الدولة، وهو ما يجب ايضا تعزيزه، خاصة فى ضوء الاهداف العامة للدولة، واعتبارات التواجد، واعتبارات الامن القومى الشامل فى عالم اليوم...عالم الازمات الطاحنة، والتى لاتستطيع مواجهتها الا الدول القوية.

وبالتالى فان الفهم العام لدور الدول يساعد على تأديده رسالتها، ويساعد على حمايه الدوله ذاتها من هذه المحاولات الخبيثه نحو تفكيكها... وهو ما يلقى عبئاً جديداً على القوى التوازنيه المؤثره على كل من الاتى:

- حمايه الدوله والوقايه من محاولات تفكيكها.

- تطوير الدوله واستفاده فاعليتها.

ان عدم وجود الدولة يعنى وجود الافراد، حيث يتحول كل منهم الى كيان ادارى، يخضع الجميع لرغباته، ويخشى الجميع سطوته، ويفعل فى الجميع كل شئ، ويعانى الجميع جبروته وسطوته...ويصبح الصراع الحتمى محتتما بين هؤلاء الافراد... والذين تتنازعهم ولاءات متعددة... واهداف متباينه... وزعامات متعارضة...

لقد اصبحت الازمات ونبعاتها تفرض وتفترض وجود الدولة، وان غياب

---

(1) تحدث محاولات تفكيك الدول من الخارج ومن الداخل ايضاً، ولا يجب ان يسمح باعداء الدوله فى تنفيذ مخططهم، والتى يستخدمون فيه ادوات كثيره، ووسائل متحده من اجل انقاذ هذا المخطط الخبيث الى قلب الدوله، خاصه سياسات الاغراءات الشخصيه التى يجرى ورائها الافراد والتى تسمح لهم بامتلكه كل من الثروه والنفوذ والسلطه.

الدولة تسيطر وتغيبها يؤدي الى تفاقم هذه الازمات، وتصاعدها، وازديادها، وعنفها، وجموحها الى حد ان اصبحت ازمات اليوم الواحد تسيطر على اتخاذ القرار، وما تملية من عشوائية ارتجالية جاهلة تتسبب فى مزيد من الازمات، ونتائجها من:

- عدم الاستقرار والتوتر والاضطراب، والاستيلاء، والاستحواذ، واستخدام ابشع اساليب التزوير والادعاء بالباطل، واستخدام اشد درجات العنف للوصول الى ذلك.

- عدم القدرة على النمو والتوسع والازدياد، بل استخدام عمليات الاستيلاء والاستحواذ كبديل عن عمليات النمو والتوسع وافتعال المشاكل للسيطره على كل شئ.

- عدم القدرة على التخطيط العلمى السليم، او اضافة الجديد، او استحواذ مبادئ الادارة العلمية السليمة، خاصة اسس ومبادئ التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتنسيق، والتحفيز، والمتابعة.

- عدم القدرة على رفع مستوى المعيشة، او تحقيق معدل مناسب منها، والتحول الى سياسات للاذلال والاهانه باستخدام اساليب الفقر، والتفاوت الشديد فى الدخل كاساليب حمائية معيشية، يتم املاتها من الداخل ومن الخارج.

- شيوع العشوائية الارتجالية الجاهلة فى اتخاذ القرارات، وجعل القرار الحكومى مطية لمن يدفع، ومن يدفع يحصل على المزيد... مما يؤدي الى التضارب والتعارض، والانعداميه الحسيه بنتائج الظلم لهذا القرار البغيض.

هذه هي صورة من صور غياب الدولة، اوتغيبها، وهي صورة شائعة فى عالمنا الذى تجتاحه تيارات وانواء عديدة كثيرة، والذى يحتاج الى عقلانيه رشيدة لتعى المخاطر المختلفة التى تكتنف الصراع الناشئ عن غياب وتغيب الدولة.

ان وجود الدول هو ضد هذا كله، بل ان وجود الدولة ككيان فاعل يؤدى الى تحقيق النمو والنجاح بكافة اشكاله، وهو ما يعنى ببساطة ان دول الرفاهية الحقيقية تعنى وجود الدولة، وهوما يعنى ان وجود الدولة وفاعليتها وقوتها يعنى ببساطة قوة شعبها، وقوة الادوات التنفيذية التى بيدها، وهو اساس الفاعلية الكاملة لها، واساس قوتها الكامنة فى ذاتها.

وهوما يتطلب ويستدعى حضورا واعياً لقوائد وجود الدولة، وبصفه خاصه الى الوعي الادراكى الشامل لجميع افراد الشعب، وهوما يفترض ان هناك اجماعا على ضرورة دور الدولة، وعلى الذى تستطيع تقديمه، وعلى الذى تستطيع ان تقوم به، وهو اجماع ضرورة، وهو فى الوقت ذاته من اجل:

- الحماية الكاملة لكافة الافراد من طغيان بعضهم على بعض.
- الوقاية الكاملة من كافة الازمات الناشئة عن الاطماع الفرديه الشخصيه.
- الامن الكامل من اجل تحقيق الاهداف القومية التى ارتضاها الجميع ووافق عليها.

لقد اثبتت الايام ان صراع القوى المتربصه بالدوله، صراع مؤثر، وان هناك حدود يجب ان تراعى، وهناك ضوابط يجب ان تخدم، وهناك انشطة يجب ان تمارس جميعها بمعرفة الدولة، ومعرفة اجهزتها، حتى ان هذه الحدود يعيها ويعرفها كل من يتعامل، ويعيش فى عالمنا بصراعاته، واحداثه، واطماعه التى لا تخفى على احد، والتى لا يجب تجاهلها فى اى لحظة من اللحظات، ولا يجب باى

حال تعديلها وتعغيرها، وهوما أسس منهج ادارة التوازنات الحركية<sup>(1)</sup> للدول، ففى اطار المتغيرات والمستجدات التى يعيشها شعب كل منها، وهوما أسس ضرورة حياتية فاعلة لوجود الدول.

ان عمليات الاختلال واسعة النطاق التى قامت بها قوى معينة من اجل زعزعة استقرار الدول، تدفع الى تحديد من هو العدو الحقيقى المتربص بالشعوب، ومن هو المتاجر بكل شئ... وبذلك فان هناك فوائد اساسية من بينها القضاء على التطرف باستيعاب كافة انواع التطرف فى اطار مفهوم الدولة، وعدم السماح بخروجه عن الاطار العام للدولة، وبذلك فان الدولة تمتلك قدرة غير عادية على استيعاب كافة حركات التمرد داخلها، وتوظيفها هذه الحركات للصالح العام لها.

ان هناك قدر كبير من الفوائد الخاصة بايجاد دولة قوية اهمها ما يلى:

نحتاج الدول الى التوازن الحيوى من اجل تحقيق السلامه والصحه والحيويه فى كافه مؤسساتها التى تعمل فيها، ومن اجل ضمان الفاعليه الكامله لاقرادها، ويقاس مدى توفر التوازن الحيوى بالفاعليه الكامله لمؤسسات الدوله.

ويعمل التوازن الحيوى على فهم الابعاد والجوانب المختلفه للنشاط الاقتصادى الممارس فى الدوله، وكذا فهم واستيعاب التفاعل الحيوى الايجابى لما يتم ويحدث فى هذا الاقتصاد، وبصفه خاصه من ناحيتين هما:

- الموارد المتوفره وحدود الاستخدام لكل منها.

---

(1) - يعد منهج ادارة التوازنات الحركية DAYNAMIC BALANCING APPROACH هو احدى المناهج التى تستخدمها الدول فى التعامل فى عالم اليوم، وفى ادارة مصراعاته، وهو منهج يعى ويدرك عناصر القوة ومناطق الضعف، وحجم الفرص، وعناصر التهديد التى تتم وتحدث فى عالم اليوم، ويضيف ابعاداً الى محاولات فهم الارتباط المباشر مع القوى المؤثره فى هذه التوازنات، وايجاد الطرق والاساليب والادوات المناسبه للتعامل مع كل منها.

- ما يمكن توفيره من موارد.

واستغلالها بالشكل الذى يعود بالخير على كامل الشعب ويكافئه افراده ولا يقتصر ذلك على فئة من الفئات او طبقه من الطبقات.

**اولا - المحافظة على التوازن الادنى الحيوى للاقتصاد وتنميط موارد وامكانياته،**

تعمل الدل على ايجاد توازنات ادائيه تقوم بفرض تأثيرها المتكامل على القطاعات المختلفه فى الاقتصاد القومى، وبالشكل الذى يحقق التوازن الحيوى المطلوب ساء على:

- نطاق الدوله وفاعليتها.

- نطاق كل قطاع من قطاعات الدوله.

- نطاق افراد المجتمع ككل.

ويؤدى التوازن الحيوى الى تأثيرات عامه متباينه فى الدول، خاصه انه يقوم بعمل تأثيرات متعدده فاعله وقادره على تحقيق معدلات مناسبه من النمو المتوازن فى القوى المسيطره على النشاط الاقتصادى للدول، فضلاً عن نمو الادوات والوسائل الحيويه التى تحتاج اليها الدول، وتعمل على تحقيقها.

وبالتالى يتم اجراء معالجات للاختلالات الاقتصاديه التى تحدث نتيجة اختلاف عمليات النمو والتوسع والانتشار، ونتيجة اختلاف الاداء التنفيذى فى القطاعات التى تعمل... وهو ما يؤدى الى المحافظه على كل من:

- الاستقرار.

- الترابط الحيوى.

- التفاعل الارتباطى.



وتأتى الفاعليه من خلال قدره الدوله على تنفيذ الخطط الموضوعه والمنبثقه من استراتيجيه عامه مستبیره تستشرف شكل وصوره الدوله خلال عشرين عاماً قادمه.

وبالتالى فان قدره الدوله على التخطيط، وعلى تنفيذ هذه الخطط تكون مدعومه برؤيتها على اصطناع اوضاع محيطه تتحقق من خلالها عمليات التنفيذ.

فداء الدوله ككل مرتبط ارتباطاً قوياً بوجودها، كما ان هذا الارتباط فى حد ذاته يؤدى الى مزيد من فاعليه الارتباط سواء فى: الانتاج، او التسويق، او التمويل او فى الكوادر البشرية، خاصة ان الدوله تمتلك من القدرات ما يجعلها بالفعل قادرة على تفعيل واحداث قدر مناسب من الحركة الفاعلة عبراليات كل من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاونى، وهو ما يتطلب توازناً حركياً فاعلاً، كما يتطلب وعياً ادراكياً شاملاً بطبيعة الدور، ومتطلبات المحافظة على اداء متميز فاعل فيه، ويعمل على ايجاد للتوازن الحيوى الفاعل، والسذى يعمل بدوره على جعل اقتصاديات التشغيل العام فى الدوله محققاً لاهدافه العامه، وهو ما يجعل الدوله اداة تأثير حركى فى تحقيق ما يلى:

- الكشف عن الموارد الاقتصادايه المتوفره.

- استغلال الموارد الاقتصادايه المتوفره.

- تفعيل القدره على اضافة موارد اضافيه جديده.

وبذلك تمتلك الدوله اقتصاداً قوياً محققاً العديد من القدرات الخاصه بالارتباط المباشر مع الاهداف الموضوعه... وه ما يؤدى الى تفعيل كامل قدرات الدوله من اجل تحقيق هذه الاهداف، ويتم ذلك رفق برامج اداء قياسيه زمنيه محدده المهام وبالتالي يسهل التعامل معها، والرقابه عليها بشكل وقائى حمائى يبادر بالتدخل

السريع من أجل تأكيد كافته مقومات النجاح.

وبالتالى فإن المحافظه على التوازن الادائى الحيوى للاقتصاد امر بالغ الاهميه والضروره فى اطار المعطيات العامه لدور الدوله، وتفاعله مع الاحداث من اجل تحقيق الاستقرار الداعم لعمليات النمو والتوسع والانتشار.

#### **ثانيا - تفعيل التوازن الادائى العركى الحيوى فى الاقتصاد:**

لا تكون الدوله قائمه بأدوارها اذا لم تقم بتفعيل التوازن الحيوى، خاصه بين القطاعات الاقتصاديه الثلاثه: العام، والخاص، والتعاونى، وبالتالى تحصل على اداء متميز من هذا التفعيل، حيث يتحول الاقتصاد الى منظومه ادائيه نتجه نحو تحقيق التميمه المستدامه، ومحققه معدلات قياسيه فى النمو والتوسع والانتشار فى اطار مترابط.

وبالتالى تحتاج الدول الى الاستفادة الحيويه من تفعيل التوازن الحيوى، وهى استفاده محققه للكثير من القدرات، خاصه انها تعطى للدول أهميه خاصه فى متابعه التنفيذ لما اصدرته من قرارات، وبالتالى الوقوف على اوجه القصور الذى شاب العمليات التنفيذيه، سواء فى التخطيط، او التنظيم، او التوجيه، او الرقاب... وهو ما يودى الى مزيد من الفهم والادراك شديد الاتساع لاعمال اداره الدوله.

ويقوم التفعيل على استخدام الدافعيه الانجازيه للانسان الفرد، واطلاق طاقاته الابداعيه من أجل تحسين اداء وتجويده بمستوياته القياسيه المسهدفه، وفى اطار تسلسل الاعمال وترتيبها.

فالاداره الواعيه للدولہ تدفعها الى استخدام فاعليات التوازن من أجل احداث ثلاث مراحل متتابعه لتميمه اقتصادها هي:

- مرحله التخلي عن كافه صور المهدر والفاقد والعاطل والتألف والتي تمثل

استنزافاً للموارد.

- مرحلة التخلي بعمليات التحسن الادائى للوصول الى مراحل الابداع القياسى فى الانتاج والانتاجيه.

- مرحلة التجلى بعمليات الابتكار و اضافة الجديد الاكثر اشباعاً وامتناعاً.

وه ما يرتبط ارتباطاً قوياً بعمليات التفعيل للتوازن الادائى الحركى الحيوى فى الاقتصاد الوطنى.

حيث يرتبط تفعيل التوازن باليات صنع هذا التوازن الحيوى، خاصه بين القطاعات الاقتصادية الثلاث: العام، والخاص، والتعاونى، حيث تعاني القطاعات الثلاثة من نقص كبير فى التحفيز الواجب، خاصة عندما يكون القطاع الخاص هو المسيطر تحت دعوى انطلاقا القوى الفاعلة فى هذا القطاع... وهو ما يجعل الاقتصاد يعاني بشدة من اخطار الانكماش والركود، ويجعل فاعلياته مرهونة بشدة بالخروج من هذه الازمات القاسية... وهو بذلك يحتاج الى مساندة توازنية للقطاع العام، والقطاع التعاونى... وبالتالي فان غيابهما يفقد الاقتصاد ادائه... كما انه يفقد قدرته على النمو الذاتى الحقيقى، ويتم ذلك من خلال زيادة السوى، والادراك الشامل، والفهم الواسع المدى لكيفية قيام الدولة بدورها فى تعزيز وتدعيم النمو وزيادة الطاقة، وزيادة الرغبة فى تحقيق تنمية حقيقية فاعلة.

وهو ما يرتبط بصفه اساسيه بنمو القطاعات الاقتصادية الثلاثه، اى نمواً متوازناً.

ويرتبط التفعيل من جانب الدوله بالعديد من الحوافز المؤثره، سواء فى شكلها المادى، او المعنوى، والذى يتم تحريك كل من القدره على التنفيذ، او يتم احداث قدر عالى من الجوده التنفيذيه من خلالها.

وهو ما يعنى ان هناك طاقه على التفعيل الذاتى، وبالتالي تحتاج الى استخدام كل من الموارد المتوفرة، وما يمكن توفيره فى شكل اداء تناسي يتخذ ناتجه كقاعده نحو الانطلاق الاقتصادى وبشكل متتابع.

وبين تحقيق معدلات مناسبة فى النمو، والذى تأخذه الدول مقياساً من اجل التقدم، ويتم رسم سياسات التنفيذ المتحققه والمنزابطه، وبالتالي فان.

هذا يرتبط ارتباطاً قويا بوجودتوازنات اداء فاعل فى الاقتصاد، كما انه يرتبط بتوافر الوعي الادراكى الشامل بضرورات البقاء، وبالفاعلية الكاملة لما يمكن ان تحققه الدولة، خاصه ان الدولة تمتلك خاصيه التأثير الشامل العام على افرادها.

### **ثالثاً - اكتساب مزايا تنافسية فى الاقتصاد تقوده بقطاعاته الثلاثة الى مزيد من**

#### **التقدم:**

تستطيع الدولة ان تحقق مزايا تنافسيه على غيرها من الدول، خاصه فى عمليات: الانتاج، وعمليات: التسعير، وعمليات المواصلات... وهى تعمل فى الوقت ذاته على استخدام كل ما لديها من اجل الانطلاق الى وضع افضل، يحقق لها مزايا ومكاسب اعظم، ويهيئ ذلك لشعبها افضل المستويات المعيشيه من خلال الاهتمام بوجوده الحياه.

حيث تملك الدولة قوة الفعل الارادى العاقل والمخطط لاحداث قدر كبير من التنمية الحقيقية المتوازنة، وهى الاساس الذى يتم الاستناد اليه فى كافة عمليات النمو المتسارع الذى تعمل عليه الدولة.

وبصفه خاصه الاداء التوازنى الحركى للقطاعات الثلاث: العام، والخاص، والتعاونى فى اداء مترابده والاهميه، وفى نطاق هذا التناسب الادائى يتم

توفير كل من الاحتياجات الخاصة لجميع افراد الشعب، وتصدير الفائض الى الخارج، خاصة ان الدولة تستطيع من خلال ما تملكه من وسائل ان تساعد على تحقيق ذلك، وهو ما يضيف ابعاداً جديدة، خاصة البعد الاجتماعى، حيث يتم اعاده النظر فى مكتسبات الطبقات من خلال تزويب الفوارق بين هذه الطبقات، وزياده مكاسبها.

وهو ما يعنى ان متصاص حالات الصراع الطبقي من خلال تزويب الفوارق بين القطاعات، سوف يؤدى الى احداث حاله من حالات الانسجام والتوافق المجتمعى، وهى حاله اساسيه ولازمه من اجل تطوير المجتمع، جعله اكثر قرباً من تحقيق التفاعل الحيوى اللازم لنمو المجتمع.

وبالتالى فان دور الدولة المتعاطف فى معالجة الاختلالات الاجتماعيه سوف يساعد على تجنب التوترات والقلقل والاضطرابات الاجتماعيه، وبصفه خاصه عدم تحقيق الانحراف فى امتلاك ثروات المجتمع، والتي يجب ان تتوزع توزيعاً عادلاً من اجل انماء هذه الثروه، ومن اجل زياده فاعليتها، وهى عمليه ارتباطيه بالمصالح المكتسبه والمتحققه للدول، خاصة ان الدوله من خلال اشرافها الفعال على القطاعات الاقتصاديه الثلاثه تستطيع تحقيق الكثير من التدخلات التى توازن هذه القطاعات، وتنفع بالنمو الاقتصادى، فضلاً عن تعظيم الحاجه الى جهودها فى معالجة اوضاع الركود الاقتصادى، والذى يدمر العلاقات الاقتصاديه فى المجتمع من خلال سياسه الايدى الظاهره والايدى الخفيه فى هذا الاقتصاد.

وهى عمليه اساسيه تعمل الدول على تحقيقها، خاصة اذا كانت اداره الدوله لذاتها تمتلك المهاره والقدرة على تفعيل مواردها، وتمتلك ايضا القدرة على تفعيل القطاعات الثلاثة لها.

خاصه انها عمليه اكساب حيويه للقطاعات الثلاثه، من اجل تحقيق اداءً متميزاً فى كل منها، فضلاً عن احداث قدر مناسب من:

- الترابط الادائى.
- التشابك الادائى.
- التفاعل الادائى.

فى هذه القطاعات وبالتناسب مع ما يؤديه كل منها، وتستخدم الدوله فى ذلك العديد من السياسات من بينها سياسات النصح والارشاد والتوجيه، وسياسات الاغراء من خلال تقديم الاعفاء الضريبى، وسياسات الضروره لاهميه من اكل تكامل المشروعات.

وهو ما يوضح لنا ان دور الدوله متعدد المهام والواجبات، وهو دور مؤثر على كافه الطبقات الاجتماعيه، سواء كان هذا التأثير له ارتباطاته الحيويه بكل من مستويات المعيشه، او بنظام الحياه فى المجتمع، او بوسائل تنفيذ عمليات الاقتراب من هذا الاطار الحيوى.

خاصه ان التاريخ الاقتصادى للدول يوضح لنا كيف استطاعت بعض الدول تفعيل مواردها واكسابها قدرات خاصه تجعلها اقتصادياً افضل من غيرها، كما تجعل حجمها الاقتصادى فعال الى اقصى مدى، وهو ما يفسر ان دول صغيره الحجم الجغرافى كسويسرا، اعلى واكبر فى الحجم الاقتصادى من غيرها من الدول.

وهو ما يعنى ان حسن اداره الدوله لمواردها البشريه قادر على ايجاد موارد اقتصاديه فعاله بها على الخروج من دائره الفقر والتخلف والمرض، وتحقيق التقدم والنمو والتوسع بأشكاله المتعدده.

وبالتالى فان هناك اجماع على ضرورة وجود الدولة، فهي التى سوف تساعد على صناعة مزايا تنافسية مؤثرة، سواء من خلال تدخلها الواع المدرك لاهمية تحسين الاوضاع، او تطويرها، او من خلال دفعها الذاتى لتطوير القطاعات الثلاث الاساسيه فى المجتمع: العام، والخاص، والتعاونى، ويوسائل متعددة مبتكرة من اجل الوصول الى معدلات مناسبة فى النمو، ومن الاستقرار الاقتصادى، وبالتالى فان تحقيق التقدم الاقتصادى يحتاج الى وجود الدولة، ويحتاج الى تأثيرها، والى مؤثراتها.

ان هذا يظهر بما لا يدع مجال للشك ان تكاليف غياب الدولة باهظه، وان نظم الحكم التى تعمل على تغييب الدول هى التى تؤثر بشده على دفع هذه التكاليف من جانب الشعب، الذى يتحمل الكثير.

#### **رابعاً- الوصول الى فاعلية تكميده لقطاعات الاقتصاد الثلاثة فى اطار ومى ادراكى شامل بكل من الفرص والتحديات:**

ترتبط قوه اى دولة بمدى قدرتها على اكتشاف الفرص والتحديات الكامنه فى مستقبلها المنظور، وبالتالى تحديد اعدائها واصدقائها، وبناء تحالفاتها الاستراتيجيه وفقاً لهذا المنظور، وبالتالى ربط الامر بالمصالح الحاليه والمستقبلية.

وبصفه خاصه فرص:

- الاستثمار الواعد.

- التصدير المرتفع العائد.

- التواجد الفعال فى الاقتصاد الدولى.

وما يتضمنه هذا من عناصر التهديد الاتيه:

- ضياع وفقد الاستثمار.

- ضياع وفقد عائد الصادرات.

- ضياع وفقد الاسواق الدولية.

وهى جميعها اخطار تهدد الامن الاقتصادى للدول، وتؤدى الى عدم قدرتها على تحقيق قدرتها على تحقيق العائد المنتظر.

وهو ما يظهر من خلال ادراك الحقائق الاقتصادية الدافعه للنمو والمحرصه على الابتكار، وعلى الابداع، وعلى الايمان الكامل بأهميه تحقيقهما وبفاعليه كامله، خاصه ان هذا يستدعى الى الوعى بالخبرات والتجارب التى مرت بها مختلف دول العالم<sup>(1)</sup>، حيث تستطيع الدولة تحديد المخاطر التى تواجهها كدولة وكنظام، وتعمل على مواجهة هذه المخاطر بما تملكه من ادوات تائثيرية، بينما نجد ان احساس الافراد بالخطر قد يكون ضعيفاً، وفقاً للولاءات والقناعات الخاصة بكل منهم وهى عملية اساسية تقوم بها الدولة، وتؤسس لها، ويتم ذلك فى اطار سياسات تنسيقية واعية بأهميه القطاعات الثلاثة: العام، والخاص، والتعاونى، وبأهميه التوازن الادائى الحركى بينها وبين بعضها البعض، خاصة فى مجالات: الانتاج، والتسويق، والتمويل، والكوادر البشرية، وهى مزايا تنافسية فاعلة تساعد على تغيير وإعادة النظر فى كثير من السياسات التى تتبعها القطاعات الثلاثة، خاصه عندما يحدث حاله احتكار قوى فى اى من القطاعات الثلاثة لصناعه معينه او لنشاط اقتصادى معين.

---

(1) ان حجم الجروب الشديده، وتحالفاتها العالميه، وارتباط كل منها بالنظم الحاكمه للشعوب، وما اسفرت عنه من خسائر، ومن مكاسب، ومن حقوق والتزامات، يظهر فى ما جرته هذه الحروب من موافق ومعاهدات، فضلاً عن ما اسفرت عنه من تغيير معالم الخرائط الاقتصاديه فى العالم ... وهو ما استدعى ارتباطاً مؤثراً على حركه التفاعلات الاستراتيجيه لدور الدوله..



وهو ما يدفع الى تدخل الدولة لكسر وفك هذا الاحتكار من خلال اقامه مشروعات جديده تعمل فى هذا الاحتكار من خلال اقامه مشروعات جديده تعمل فى هذا المجال الحيوى، وبمعرفة اى من القطاعات الثلاثه.

وبذلك تصل الدولة الى فاعليه تأكيديه للقطاعات الاقتصاديه الثلاثه، وتصل الى علاقات ارتباطيه فاعله بين بعضها البعض، دون احدث قدر من الاحتكار، بل استخدام القطاعات الثلاثه من اجل تعاون المتنافسين Co-opetion، والذى يعمل على تدقيق عمليات الابداع، وعمليات الابتكار من اجل التحسين الدائم والمستمر للاداء الذى تقوم به هذه القطاعات.

وبالتالى فان وجود الدوله يساعد على تحقيق ما يلى:

- تحسين اوضاع التخطيط فى القطاعات الاقتصاديه الثلاثه.
- تطوير التنفيذ فى القطاعات الاقتصاديه الثلاثه.
- تنميه الابداع والابتكار بشكل دائم ومستمر فى القطاعات الاقتصاديه الثلاثه.
- اعتماد فاعليه التحفيز فى القطاعات الاقتصاديه الثلاثه.
- تطبيق التنظيم المفتوح فى القطاعات الاقتصاديه الثلاثه.
- تحسين اوضاع المتابعه وتطويرها لتكون متابعه وقائيه فعاله.
- زياده الاعتماد على نظم البيانات والمعلومات واحداث المعرفه وتنميه الاستفاده منها.

ان هذا يحقق فاعليه الدوله، ويحقق لها فى الوقت ذاته قدره عاليه على تحفيز النمو فى القطاعات الاقتصاديه الثلاثه، وربما يضمن لها تفاعل ارتباطى مؤثر

بشكل كبير، خاصة على كل من الآتى:

- استغلال الموارد.
- تفعيل العناصر.
- القوى التوازنية للمجتمع.

وهو ما يعنى تحريك الاقتصاد من اجل التنمية، من اجل معدلات النمو المتسارعة، والحصول من تفاعلها على اوضاع ارتباطية لتحريك معجلات النمو والتوسع والانتشار.

ان هذا يعنى ويدرك مجموعه الحقائق الدافعه لايجاد الوظائف الحركية فى الاقتصاد الوطنى بتفاعلاته المحركة للقواعد الاساسية لعمليات التنمية الاقتصادية المستدامة.

وهو ما يعنى ان الدولة هنا قادره على فك عمليات الاحتكار فى القطاعات الثلاثة، وقادره على ايجاد المنافس القوى لاي احتكارات قائمه، سواء كانت احتكارات اتفاقيه، او كانت احتكارات ذات طبيعه خاصه..

#### **خامسا - اكتساب فاعلية التواجد بكافه ابعاد وجوانبه ومروية:**

تتصف الفاعليه بالعديد من الخصائص التى تحرص الدول على وجودها، وبصفه خاصه ما يتصل بوجوده التنفيذ، ومتطلبات هذا التنفيذ، وبالاداء المتحقق من هذا التنفيذ، وينطبق الانظمه الحديثه التى تؤدى الى تطويرات متلاحقه فى هذا التنفيذ... خاصه ان الوجود المادى للدولة يعطى لها مزايا الوجود المعنوى، سواء الايجابى، او السلبى، مثلها فى ذلك رجل الشرطه، فوجوده يمتع الجرائم، وتدخله

السريع يحد منها، وفاعليتها تجعل المجتمع بدون جريمه... والدوله اكبر من رجل الشرطه، واكثر فاعليه.

حيث يحدث التواجد الفعال للدول من خلال التأثير المشترك لقطاعاتها الثلاثه التى تعتمد عليها الدول اقتصادياً فى تحقيق النمو المتوازن، وفى تحقيق العداله والفاعليه بشكل شامل وكامل، فوجود الدوله يساعد على اكتساب فاعليه خاصه، وهى فاعليه ممتدة الى كثير من المجالات، والتى تبلور ذاتها فى النمو والتنمية الذاتيه المستدامة، فضلاً عن مواجهة المواقف الطارئة التى تشكل اختباراً مؤثراً على نظام الحكم.

وبالتالى تكتسب الدوله فاعليه مطلقه فى مواجهه الطوارئ، والازمات، والكوارث، والتى قد يتحقق عنها خسائر كثيره متصاعده، خاصه ان ما تمتلكه من ادوات وفواعل كثيره تكون مؤثره على هذه الفاعليه، سواء كان هذا التأثير ايجابياً اى يزيد فاعليتها، او كان تأثيراً سلبياً فى حاله عدم فاعليه هذه الادوات..

وهو ما يجعلنا امام خيارات كثيره أهمها ما يلى:

- فاعليه الموقف الذى تواجهه الدوله.
- فاعليه ممتده ودائمه لمواجهه الطوارئ والازمات والكوارث عندما تحدث.
- فاعليه ارتباطيه حسب القدره على توقع الطوارئ والازمات والكوارث.

وبالتالى تملك الدوله فاعليه التواجد المؤثر، خاصه من الناحيه النفسيه من اجل تأكيد مكانه الدوله، وقدرتها على مواجهه الموقف.

خاصة فى اطار مواجهة الازمات والكوارث التى تحدث، وفى اطار تحديد دور الدوله، وزيادة فاعليتها، وفى اطار الفهم العام لطبيعة هذا الدور، وفى اطار

## التنسيق الفعال المطلوب القيام به.

ان هناك قدرا كبيرا من الوعي والفهم الواسع المدى لضرورة دور الدولة، واضطلاعها وقيامها بهذا الدور، وان هذا الدور له فاعلية اساسية فى العمليات والمعاملات، وهو ما يحتاج يقينا الى فهم ووعى وإدراك، خاصة ان توظيف قدرات كل قطاع من القطاعات الثلاثة، وتفعيل هذا التوظيف عملية ترتبط بهذا الإدراك، وبهذا الوعي، وليس بعمليات تصفية قطاع على حساب القطاعات الاخرى، او سيطرة اى قطاع منهم على القطاعات الاخرى.

وبالتالى يحتاج الامر الى تنسيق كامل تقوم به الدول باعتبارها المشرفه على القطاعات لثلاثة، ويتم من خلال ايجاد قدر من التنسيق المشترك فى هذه القطاعات، بحيث ان هناك توازن حركى فاعل يتم الحصول على نتائجه فى القطاعات الثلاثة.

ان هذا يقود الى أهميه وجود الدوله القويه القادره الفاعله فى عالم اليوم، تلك الدوله التى تملك مقومات مواجهه الازمات والكوارث والطوارئ بفاعليه كامله.

وتتحقق فاعلية التواجد من خلال الوظيفة والادوار التى تقوم بها الدولة، مؤثرة على اداء القطاعات الثلاثة: العام، والخاص، والتعاونى، والذى يتبلور فى فهم الاداء الارتباطى الذى يتحقق من هذا التنسيق بين القطاعات الثلاثة، ومن قدره الدوله على من القوانين والتشريعات اللازمه لاجاد هذا القدر المناسب من التنسيق فيما بينها، وضمان عدم وجود اى احتكارات حاله او مستقبليه فى اى منها.

ان هذا يستدعى وجود الدوله، وهو وجود له مظاهر ماديه واخرى معنويه، حيث يضاف الى كيان الدوله كيان آخر فاعل ومحقق لاهدافه... وبصفه خاصه زياده الشعور والاحساس بكفاءه وفاعليه الدوله من خلال أجهزتها:

الاقتصاديه، والسياسيه، والاجتماعيه، والثقافيه، والامنيه... الخ، وبالتالى

امتلاك قدره التواجد الحيوى الفعال.

وهو تواجد واع ومدرك للوظائف التى تقوم بها القطاعات الثلاثة، ومدرك لاهمية وجود هذه القطاعات، ومدرك اكثر لفاعلية وخطورة هذا الدور، خاصة ان هناك جوانب محددة لا يجب ان تغفل عند العرض لهذا الدور، وبصفه خاصه فى توفير قدر مناسب من التشغيل، والتوظيف ليس فقط للأفراد العاطلين عن العمل، ولكن ايضاً فى توفير التدريب اللازم لكل منهم.

ان هناك وعى ادراكى شامل ينادى بضرورة وجود الدولة، وليس اى وجود للدولة يعنى وجود الدولة، بل المطلوب هو وجود الدولة التى تعى حقيقة دورها، وحقيقة ابعاد وجوانب هذا الدور، وتقوم بتنفيذه ببراعه كامله ومهاره فعاله.

وبذلك فان الفاعليه لدور الدوله مطلوبه، وان الادراك الشامل لحقائق العصر تتطلب القيام بهذا الدور، وهى عمليه اساسيه تحتاج اليها الدول، خاصه ان العديد من الاوضاع يفترض وجوداً للدولة، وهو وجود فاعل ومؤثر على تحقيق الحياه الرغيده التى يحياها شعب هذه الدوله، وعلى مستوى الرفاهيه والعداله الاجتماعيه المتحققه.

## المبحث التاسع من يقوم بإعادة دور الدولة؟

الشعب هو وحدة الذي يقرر عودة الدولة الى النشاط الاقتصادي، وهو ما يحتاج الى الرجوع الى الشعب، وإلى الاحتكام اليه، في ظل تصاعد المخاطر والتهديدات المباشرة الموجهة للتواجد الانساني، وهو ما يستدعي وعياً ادراكياً شاملاً بحقائق الوجود، وفاعلية التواجد.

خاصه ان هذا التواجد مؤثر الى درجه كبيره، سواء على قوه الدوله، او على الوظائف الاساسيه التى تقوم بها وتؤديها، او على احداث الترابط الحيوى بين اجزائها، او على حريه وحركه القوى المتصاعده فى هذه الدوله.

سواء كانت هذه القوى هى:

- الاحزاب القديمه القائمه.

- الاحزاب الجديده الوليده.

- النقابات المهنيه.

- الاتحادات المنشأه.

- الجمعيات المختلفه.

ان هذا الاجماع هو ضد كافة عمليات التحايل نحو استخدام عمليات الخداع لتفكيك بدايات الدول، والتنفيذ ضد تكوينها، وهى كثيره ومتعده، تستخدم فيها المؤامرات والدسائس، وتنصب فيها الاشرار، وتعد فيها الكمائن من اجل ايقاع الدول الوليده فى احابيل اقتصاديه وسياسيه واداريه... الخ

متعدده ومتنوعه<sup>(١)</sup>.

وتكون نهايتها القضاء على مقومات وجود الدولة، واختصارها بشكل اساسى فى نظام الحكم القائم، وبالتالي تهيمش واقضاء الدولة، واستبداله بسيطره افراد، واستخدام الاستبداد بديلاً عن عداله الدولة، واستخدام البطش والعنف الشديد كداداه للتغطية على غياب الدولة، وغياب وظائفها التى تمارسها.

ففى عالم اليوم الذى تجتاحه الازمات من كل اتجاه، والذى يحتاج الى الدولة للقيام بدورها ليس فقط فى مكافحة الازمات، ولكن فى احداث النمو المتوازن بها ومعها، اصبح من الضرورى والهام ان تأخذ الدولة دورها، سواء فى تخطيط النمو، او فى تنظيم العلاقات، او فى توجيه المعاملات والعمليات، او فى الرقابة عليها، وتأتى فى اطار ذلك عمليات ادارة الدولة، ومستويات التفاعل الحيوى الذى يحدث ويتم فيها، مؤثراً عليها ومتأثراً بها، فى اداء متكامل ومتنوع فى الوظائف التى تقوم بها الدولة.

وترتبط الدولة بوظائفها التى تقوم بها، خاصه تلك الوظائف الاشرافيه العامه، والتى تتحدد وفقاً ومعطيات ما تواجهه من تحديات، ومن مشاكل، ومن ازمات، ومن مواقف طارئه تحتاج الى تدخل الدولة ككيان فاعل ومشرف على مؤسساتها العامله فيها، خاصه تلك المؤسسات المخصصه للقيام بهذا الدور.

---

(١) لا ترغب كثير من الدول الكبرى المتقدمه ان ترى الدول الناميه الصغره تتقدم وتكرس دولاً قويه، وهى تتأمر عليها، سواء بصوره فرديه او بصوره جماعيه، وهى عمليه تحتاج الى وعى ادراكى شامل بهذه الحقائق الموضوعيه، والى استفلال لكامل القوه لدى الدول الوليده من اجل تأسيس ذاتها، وزياده فاعليتها من خلال استخدام سياسات متحده للوقايه والحمايه ضد هذه السلبيات المترصه بها ... ومن اجل التصايش فى عالم اليوم، والذى لا يحترف الا بالدول الكبرى القويه، التى تستطيع النفاذ عن نفسها ضد مخاطر الانقسام الداخلى، وضد مخاطر التهميش والازمته، وضد مخاطر الاملاخ عن الواقع الذى تعيشه وتعاياه..

ويتم الرجوع الى الشعوب لتوضيح دور الدولة، واهمية هذا الدور والحصول على موافقه الشعب على القيام به فى استفتاء شعبى عام، وبالتالي لا ينوب عنه مجموعة من النواب الذين تم اختيارهم وفق اسس بعيدة عن هذا الاستفتاء، ووفق معطيات مختلفة، وهوما يحتاج الى اسس ومنطلقات فعالة لاجراء هذا الاستفتاء.

حيث يتم النظر فى ما يلى:

- اضرار انسحاب دور الدولة، وغيابها عن النشاط الاقتصادى والسياسى والتعاونى والاجتماعى والامنى...

واقتصاد وظائفها على ما يقوم به النظام الحاكم ومخاطر ذلك العديدة، والتى من بينها التهميش والاقزمه، وعدم الفاعليه، والاجزاء عليها من جانب الدول الاخرى، وضياح مصالحها... الخ مزايا عودة الدولة وممارستها دورها فى النشاط الاقتصادى والسياسى والثقافى والاجتماعى والامنى... خاصة اذا ما كان ممارسه هذا الدور تتصف بالنزاهه وبالفاعليه وبعدم الاتحياز... فضلاً عن تحقيق السيادة والعزه والمتعه بالاضافه للمكاسب وحمايه المصالح من اى اعتداء قد يقع عليها.

- التهديدات المتصاعده الموجهه الى الشعوب من اجل استنزاف مواردها، وضروره وجود الدوله من اجل تحقيق العداله وتنفيذ بنودها، خاصة فى الاتفاقيات الدوليه التى تتيج استخدام هذه الموارد وبالشكل الذى يحقق الفاعليه الارتباطيه التى تحققها الدوله، وتحافظ على ما نتجه للأجيال الحاضره، وكذا الاجيال القادمه.

- التطلعات المتصاعده فى تحسين مستويات المعيشه وجوده الحياه وحجم ما تستلزمه كل منها من اتفاق يرتبط بتحسين الدخل، ويجاد الوظائف المناسبه المجققه لذلك.

- المخاطر التى تهدد الوطن مع غياب دور الدوله عن النشاط الاقتصادى



والسياسى والثقافى والاجتماعى والامنى... خاصة ان اتساع هذه المخاطر لدرجه ظهور مخاطر الاحتلال والتدخل العسكرى وفرض توازنات لمنه تخدم مصالح الدول الكبرى.

وبالتالى فان الرؤيه الاستراتيجيه تقتضى وجود الدول، وتقتضى قيامها بوظائفها، خاصة ان حجم المتغيرات شديده التأثير على ككل من الاداء الوظيفى للدولة، وعلى قيامها بالعمل والعبء الشديد الذى يفرض توازناته، ويحدد العلاقات الاتجاهيه للمؤسسات الخاصه بالدوله.

حيث يعرض وجود الدوله جميع الحقائق، وهو ما يستدعى امانة الكلمة، وضرورة تبيان كامل لضرورة هذا الدور، وهو مطلب شعبى فعال لعودة دور الدوله، ومكافحة اى اتجاه لازالة هذا الدور، وهوما يستوجب القيام باستخدام كافة الوسائل المشروعة من اجل تحقيق المشروعية الكامله لهذا الدور، خاصة استخدام ادوات الدوله من اجل اعاده قوتها وهيبتها، وعدم الاستهانة بها، لتقليل الاحترام والتقدير لها.

وبالتالى تكتسب الدوله فاعليتها من خلال ما تقوم به من اداء فى مواجهه المتغيرات والمستجدات الحياتيه المؤثره، وهو ما يعنى ان هناك اداء متواصل تقوم به الدول، خاصه فى مواجهه كل من الاعداء، ومواجهه المؤامرات التى تحاك ضدها، وكذلك فى ايجاد التحالفات الارتباطيه مع الاصداقاء.

ان هناك قدر كبير من المسئولية الاجتماعيه فى الدوله تجاه شعبها، وهى مسئولية زياده الوعى الادراكى الشامل لهذا الشعب، وهوما يحتاج الى استخدام لكافة اجهزة الدوله من اجل تحقيق العدالة الاجتماعيه، ومن اجل زياده هذا الوعى، وبصفه خاصه للحصول على تأييد هذا الشعب ومساندته لاي مبادرات او قرارات تقوم بها الدوله.

وبالتالى فان الفهم العام لدور الدولة، سواء فى المجال الاستراتيجى ذو الرؤية الممتدة لأكثر من عشرين عاماً، او فى التعامل مع الاحداث العامه الجاريه، ومتطلبات التواجد فى عالم الازمات والكوارث والطوارئ، واخذ الحذر، وتجنب الانزلاق فى مغامرات قد تسبب كوارث انسانيه للشعب.

ويتم اعادة دور الدولة من خلال مؤسساتها التى تعطى لكل منها فاعليتها الكاملة، خاصه فى تأكيد مسؤولياتها الاشرافيه، وقدرتها على توجيهه وتفعيل المؤسسات التابعه لها، وهو ما يعنى بوضوح وجود القطاعات الثلاثة:

- القطاع العام.

- القطاع الخاص.

- القطاع التعاونى.

ويتحدد دور كل منهم فى تحقيق التنمية الشامله المستدامه، وبالتعاون المشترك فى اعتماده متبادله Mutual Dependency تتحقق معها معدلات متناسبه من النمو، والتوسع، والازدهار.

ان الوعى الادراكى الشامل الذى سيعيد للدولة دورها، سوف يزداد بعودة الدولة، وهو الوعى الذى يقود الامم ويدفع الشعوب الى مزيد من التقدم، وهى عملية مزدوجة التأثير، فاعلة التأثير.

حيث يتحقق معها ارتباطات الوفاء بما يحتاج اليه افراد الشعب و، ويكفل لكل منهم مستوى معيشى مناسب، خاصه فى مجال تحقيق جوده الحياه المناسبه.

ان هناك ابعاد، وجوانب لدور الدولة تحتاج الى معرفه، وتحديد للمخاطر، وبصفه خاصه مخاطر ان تتسلخ الدولة عنها، وتحديد هذه الابعاد يحتاج الى فهم

عميق الجذور، ورؤية واسعة ممتدة تشمل واقع الحاضر وطموحات المستقبل الذى يسعى الجميع الى تحقيق اهدافه، وهو ما يتطلب اتفاقا عاما جماعيا على ما يلى:

- الاتفاق على السلطات العامة للدولة، اى السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والسلطة القضائية... وان يتم الفصل فصلا تاما بين هذه السلطات، ورفض اى تجاوز فى العلاقات القائمة بين كل منها، خاصة ان هذا الفصل لا بد ان يكون حقيقيا ومطلبا وممارسا ومحترما من الكافة، ولا يجب ان يمس من قريب او بعيد.

- الاتفاق على شكل نظام الحكم، ومدى ارتباطه بقوه الدوله، وباسس المحاسبه اذا ما ارتكب خطأ، وبأسس التفاعل بين نظام الحكم وبين الدوله ككيان ادارى مشرف على الاوضاع.

- الاتفاق على حدود السلطة والمسئوليه، وحدود الدور الذى تقوم به كل الاجهزه الخاصه بالدوله، وبنظام الحكم السائد فيها، وجعل هذا الاتفاق اساسى قاعدى للدوله، ينظم العلاقات السائده فيها.

ان هذا كفيل بتوضيح اهميه عوده دور الدوله، واهميه ممارسه الوظائف والمهام التى يتطلبها هذا الدور، وبالتالي فان مسئوليه عوده الدوله تقع على عاتق كل من ما يلى:

#### **أولاً - دور الشعب فى اعاده دور الدوله:**

الشعب هو المعلم الاكبر، صاحب التجربه التاريخيه، وصاحب الاراده التى تغير كل شئ، وهو ما يجعل انظمه الحكم تعمل على السيطره على هذه الاراده من خلال التحكم فى المعلومات التى تصل الى الشعب، خاصه ان "حجم المعرفه" المتوفره لدى الشعب هى التى توجه قراراته واراداته وهو ما يجعل هناك ارتباط

قوى ما بين:

- البيانات المتوفرة والمتاحه للشعب.

- المعلومات التى تم انتاجها واتاحتها للشعب.

- المعرفة الاطارية وتراكماتها لدى الشعب،

ويتم التحكم فى العديد منالوسائل التى توفر البيانات والمعلومات والمعرفه  
لافراد الشعب من اجل السيطرة عليه، والتحكم فى سلوكياته... خاصة من جانب  
النظم الاستبداديه.

حيث ترتبط عوده الدوله بمقدار الوعى والادراك المتوفر لدى الشعب، وبمقدار  
الفهم المتبادل بين افراده، وبمقدار احساس افراد الشعب بقوتهم، وتأثيرهم الفعال  
لعوده دور الدوله، ليس فقط من اجل ذاتهم، ولكن ايضاً للتوافق مع الظروف  
والاوضاع العامه السائده والمؤثره على شكل ونمط الحياه.

ويمتلك الشعب العديد من الوسائل من اجل عوده دور الدوله، واستخدام هذه  
الوسائل مرهون ومرتبطة بشروط من اجل احكام قبضه الدوله على مصالحها،  
خاصه الوسائل الاتيه:

- حق الاعتصام.

- حق الاضراب عن العمل.

- حق التظاهر السلمى.

- حق العصيان المدنى.

- حق الثورة الغاضبه.

وهى حقوق اساسيه ينتزعاها الشعب ويعبر عنها، ويستخدمها كعناصر مؤثره من اجل عوده الدوله، ومن اجل اجبار نظام الحكم على التوافق مع متطلبات عوده الدوله.

ويمارس الشعب بذلك حقه فى استعادة الدوله، وفى اجبار نظام الحكم على الانصياع لارادته والاستجابة لمطالبه، خاصه ان ممارسه الضغوك على نظام الحكم تحتاج الى صبروا الى دهاء والى نكاء فى التعامل مع الابعاد والجوانب العديده.

وبصفه خاصه ان نظام الحكم ليس عنواً، ولكنه يحتاج الى وعى ادراكى شامل لمعرفة مدى حده وضروره عوده الدوله الى ممارسه ادوارها.

حيث يعد الشعب المعلم لكافه القوى والمحدد للابعاد التى تتخذها الدول، وهو كشعب يدرك ويحس بأهميه وجود الدوله، وأهميه الدور الذى تضطلع به الدول، خاصه ان الشعب لا يعيش فى نطاق مغلق منعزل<sup>(1)</sup>، بل ان الشعب يرى ويسمع ما لدى الشعوب الاخرى، وبالتالي فان الشعب يفرض ارادته، ويفرض رؤيته بشأن اعاده الدوله الى القيام بدورها فى تحقيق التوازن: الاقتصادى، والسياسى، والاجتماعى، والثقافى، والامنى، وترتبط عوده الدوله الى ممارسه دورها ارتباطاً وثيقاً بقدرة الشعب على فرض ارادته... الخ.

وكلما كان الشعب متقفاً ومطلع على ما لدى الشعوب الاخرى، كلما كان قادراً على تحمل تكاليف اعاده الدوله الى دورها ومصرأ عليه... خاصه اذا ما كان

---

(1) لعبت وسائل الاتصال دوراً اساسياً فى زياده وتوسيع مجال "المعرفة" لدى الشعوب، وبالتالي زياده قدرتها على تحقيق امالها فى ان تحكم عبر وسائل الشعوب، وبالتالي زياده قدرتها على تحقيق امالها فى ان تحكم عبر وسائل ديمقراطيه حديثه، تقدم الظلم والاستبداد، وتقضى على الديكتاتوريه.

يعانى من ممارسات نظام حكم ديكتاتورى استبدادى، وهو ما يجعل العديد من الممارسات تخضع للقوى التوازنيه التى يعمل الشعب على احداثها خاصه فيما يتصل بالاتى:

- حق الانتخاب.

- حق التمثيل.

- حق المعرفة.

وهو ما جعل " معرفه الحقائق " سلاح فعال فى ايد الشعب، واحد مقومات حياته وممارساته التى يقوم بها، واحد مصادر المعرفة لدى هذا الشعب من حيث اتاحه كل من الاتى:

- معرفه الاختيار.

- معرفه الحوادث والاحداث.

- معرفه المعلومات وما يحدث فى الوطن.

- معرفه ما يحدث خارج الوطن.

- معرفه الطرق والاساليب والوسائل واجراء المقارنات بينه وبين الشعوب الاخرى.

وهو ما يفترض نمواً فى الوعي وادراك واحاطه تترام مصادر المعرفة وتتعدد بأشكالها المتنوعه..

حيث يحتاج دائما الى رأى الشعب، وهو رأى مستنير يعى ويدرك حقائق العصر الذى يعيشه بضروراته، وبابعاده، وجوانبه، وهى عملية ترتبط ارتباطاً مباشراً بضرورات عوده الدوله كمشرفه على النشاط الاقتصادى بقطاعاته الثلاثه:

العام، والخاص، والتعاونى... ويتم ذلك فى اطار:

الفهم والوعى العام لافراد الشعب، والذى يزداد مع تزايد الاحتكاك بين الشعوب، ومع ازدياد عمليات الاتصال عبر الوسائل الالكترونيه الحديثه.

### ثانياً - دور النخبه فى اعادة دور الدوله:

تختلف النخب التى يتم تكوينها وفقاً للجوانب والاتجاهات التى تتكون منها، خاصه ان النخب هى فئات منتقاه من الشعب، ذات تأثير ارتباطى بمصالحه ومعارفه، وذات تأثير على مكون واتجاه القوى المؤثره على حركه الدول، وبذلك تتكون مخب: سياسيه، واقتصاديه، واجتماعيه، وثقافيه، وعسكريه، وامنيه... الخ، لتقوم بالدور الذى تؤديه كل منها.

اداره حوار مع كافه القوى فئه حضاريه من الشعب تكون قائدره على اداره حوار مع كافه القوى المؤثره فى ذات المجتمع، والتعبير عنه، وعن صناعه اتجاه محدد لذاته والنخبه هى تلك الفئه المتفقه فى المجتمع والتى تقود التغيير نحو الافضل والاحسن والارقى، وهى تمثل شكل من اشكال المستشار الامين على حدود الحاضر وصوره المستقبل، بما تضعه من تصورات على اشكال العلاقه الحاكمه فى اطار تحديد الدور الذى يجب ان تمارسه الدول.

وتعمل النخبه على ايجاد التصورات لاستخدام موارد الحاضر من اجل بناء الهياكل: الاقتصاديه، والسياسيه، والاجتماعيه، والثقافيه، والامنيه للمستقبل بمنظوره العام، وبتفاعلاته الارتباطيه التى يتم قيادتها اليه لتحقيق ذلك.

وتمثل النخبه الابعاد الخاصه بالسلوكيات المنفذه لتفاهمات وارتباطات انشاء الدول، وبدورها متعاطف الاهميه الذى تقوم به وتؤسسه، وبصفه خاصه ما تقوم به وتؤديه من ضغوط من اجل الارتقاء بدور الدوله، وزياده عمليات التطوير

والتحسين لهذا الدور... خاصة ان النخبه تتصف بعده صفات تساعد على تأديبه رسالتها، وأهمها ما يلى:

- النقل والوزن النسبى فى المجتمع.

- التأثير الايجابى التفاعلى مع افراد المجتمع.

- التوافق الارتباطى بينها وبين المجتمع.

وهو ما يودى الى ان النخبه تصبح قادره وفاعله من اجل تأكيد ذاتها، ومن اجل توصيل رسالتها، ومن اجل احداث التغيير فى المجتمع عبر استعاده الدوله لدورها... خاصة ان النخبه تمثل اداه التغيير الذى يتم ادائه فى المجتمع عبر وسائل عديده من أهمها الضغوط التى تمارسها النخبه، سواء فى:

- ابداء الرأى.

- الاعتراض السلمى.

- التعديلات المقترحه.

وتعمل النخبه على احداث تغيير فى فكر ومسار القوى التوازنيه فى المجتمع، وفى اطار هذه القوى يتم ممارسه عمليه التغيير، خاصة فى استعاده الدوله لدورها.

وبالتالى فان النخبه بما تملكه من رؤيه، وبما لديها من مقومات وفواعل تستطيع ان تفرض ذاتها، وتؤسس منهجاً فاعلاً فى اختيار شكل الدوله، وتحدد ايضاً معالم دورها الذى تمارسه.

وتعمل النخبه من خلال تفاعلها على تكوين رأى عام ضاغط، وبشكل مؤثر على افراد الشعب، وعلى النظام الحاكم، وهو ما يجعل النظام الحاكم يستجيب لما تتطلبه النخبه، وتراه.



خاصه انه كثيراً ما تكون النخبه قادره على الاحساس والبشعور بغياب الدوله، وبصفه خاصه عندما تكون النخبه على قدر كبير من الوعي والادراك والفاعليه، سواء فى اطار ما تتخذه من قرارات، او فى نطاق ما ترتبط به بفاعليات من عمليات، سواء كانت عمليات:

- انشاء لدور الدوله.

- تنميه لدور الدوله.

- تطوير وتحسين لدور الدوله.

وبالتالى نكتسب الدوله فاعليتها الكامله من اجل تأكيد الدور الذى تمارسه، خاصه ان ممارسات الدوله لسلطاتها تساعد كثيراً على تأديه رسالتها تجاه المجتمع... وهو ما يرتبط باتجاه كامل كل من النخبه وتأثيرها فى المجتمع..

### **ثالثاً - دور الاعلام فى اعاده دور الدوله:**

نتوقف الضغوط التى تمارس على انظمه الحكم على حجم المعرفه، وهو ما يحتاج الى ضغوط اعلاميه متواصله من اجل اعاده دور الدوله.

حيث تحتاج عوده الدوله لممارسه دورها الى جهد اعلامى كبير، خاصه ان دور الاعلام فى احداث المعارف مشهود، ويتم الاحاطه به والتعامل معه، ويتم ذلك بالفكر الارتياضى الذى يحدثه الاعلام، سواء كان هذا الاعلام: مكتوباً مقروءاً، او كان مسموعاً، او كان مشاهداً، وبالتالى فان الوسائل الاعلاميه كثيره ومتنوعه، وتأثيرها متعدد وفاعل، وهى تحدث مجالات حيويه مثل:

- الاذاعه.

- التليفزيون.

- الفيديو.

- السينما.

- المسرح.

- الصحف والمجلات.

- الانترنت وشبكات التواصل الاجتماعى.

وتستخدم كل منها فى احداث قدر مناسب من المعرفة، وهى المحرك الاساسى لدى المثقفى للرساله الاعلاميه من اجل اعاده دور الدوله، ومن اجل تطوير وتحسين هذا الدور.

خاصه ان الاعلام يعمل بشكل مؤثر على حجم المعرفة لدى القوى المؤثره على حركه المجتمع، وعلى كل من الآتى:

- انماء المعرفة.

- تراكم المعرفة.

- شكل واتجاه المعرفة.

- استخدام المعرفة.

- توازنات المعرفة والاتجاهيه.

وكلما كانت هناك مساحه من الحريه امام وسائل الاعلام سواء الرسميه او غير الرسميه، كلما كانت قدرتهم فى تحقيق هدف الرساله الاعلاميه اكبر، ومؤثره على حركه واتجاه افراد المجتمع.

حيث لا توجد وسيله فعاله اكبر من الاعلام نحو عوده دور الدوله، خاصه ان

الاعلام يملك التأثير الفاعل من اجل تحقيق فاعليه هذا الدور، خاصه ان غياب الدوله يحتاج الى تعميم والهاء اعلامى قوى ومسيطر، بينما ان استخدام الاعلام التفاعلى سوف يساعد على عوده دور الدوله، ويساعد على زياده فاعليتها، خاصه ان الاعلام يساعد على تنقيف الشعب، واعلام النخبه، واعلام الافراد باهميه وجود الدوله، والتفرقه بينها وبين نظام الحكم القائم فى البلاد، وبالتالي يساعد على تنميه الاحساس بدور الدوله، وما يمكن ان تقوم به.

ويقوم الاعلام بتصنيف الدول، والاعلام بدورها الفاعل فى تأكيد سياده الشعب، وفى عوده الدوله لممارسه ادوارها فى الاعلاء من ذات الشعب، ومن قدره، وبذل كافة الجهود من اجل زياده الاحساس بالسعاده لدى هؤلاء الافراد.

وقد ساعد على زياده الدور الاعلامى تطوره واتجاهه نحو الملكيه العامه للافراد، فضلاً عن خصوصيه العلاقات بين الافراد وبين الوسائل الاعلاميه، سواء العامه او المتخصصه، وبالتالي يتم حساب تأثير الاعلام عبر تأثر الافراد بهذا الاعلام.

ويؤدى ذلك الى فهم موسوعى كامل لاهميه الدور الذى تقوم به الدول، خاصه فى صياغه المستقبل كما يجب ان يكون، ويساعد ذلك على جعل دور الدوله فاعلاً... وعلى تقبل ما يمليه هذا الدور من التزامات على كافة افراد المجتمع.

#### **رابعاً - دور الطليعه الثوريه فى اماده دور الدوله؛**

الطليعه الثوريه هى فئه من افراد المجتمع غاضبه من نظام الحكم القائم المستبد، واصبحت هذه الطليعه الثوريه قادره على التعبير عن غضبها من هذا النظام، وهى تعمل على استعاده دور الدوله، وبصفه خاصه فى اجراء وتنفيذ عداله الاجتماعيه والسباسبه، والاقتصاديه، والثقافيه... الخ.

وتعمل الطليعة الثوريه على اعاده دور الدوله من خلال ممارسه الضغوط المختلفه على نظام الحكم، ومن اجل تحقيق الدور الذى تمارسه الدول بسهولة ويسر، خاصه ما يتصل بالعداله الاجتماعيه وتحسين مستويات الحياه فى الدوله.

حيث ترتبط الدوله فى تقدمها بمبادرات تقوم بها الطليعه الثوريه التى تتفاعل مع الاحداث، وتسارع فى ايجاد القوى المؤثره على عوده الدوله لممارسه دورها، وتفعيل هذه القوى بزياده تأثيرها الحيوى فى المجتمع، وبالتالي زياده التأثير فيه، مع اعطاء وتوفير الادوات والوسائل المحركه لافراد الشعب، خاصه عندما يشعر افراد هذه الطليعه بصعوبه اجراء تغيير فى الدوله، وبالتالي يرتبط نشاطهم بحجم الوعى المدرك لاهميه عوده الدوله لممارسه نشاطها ودورها فى تنميه المجتمع.

ولما كانت الطليعه القوريه الثوريه تضم وتجمع عدداً من الافراد الراغبين فى تغيير المجتمع، وفى احداث ضغوط متتاليه لعوده الدوله لممارسه دورها، فانها تضم تلك الفئه من الافراد الذين لديهم استعداد لتحمل تكاليف هذا التغيير سواء مادياً او جسدياً، خاصه ان هؤلاء الافراد يكونون فاعلين فى احداث هذا القدر المناسب من الضغوط الممارسه.

وهى طليعه متفقه وقد تكون هذه الطليعه: سياسيه، اقتصاديه، اجتماعيه، ثقافيه، عسكريه، امنيه، وتقوم بدورها فى اعاده دور الدوله والمساهمه فى احداث قدر مناسب من التفعيل المجتمعى، خاصه ان هذه الطليعه قد استفادت من الاوضاع العامه، ودركت ان عدم وجود الدوله يؤدى الى احداث قدر كبير من:

- القلاقل والاضطرابات والتوترات فى المجتمع.

- يساعد على زياده الفساد بكافه حدوده واشكاله.

- ضياع وهدر الموارد والامكانيات واحداث فاقد وعاطل وغير مستغل فى ثروه المجتمع.

- يؤدى الى انفراد النظام الحاكم بكل شئ.

- يخضع كل ما فى الدوله لسيطره هذا الفرد.

وتعمل الطليعه على استخدام "الفساد" الذى يقوم به نظام الحكم كمعامل هدم ضده، ربما يؤدى الى زياده التوتر الدافع للخلاص من الفساد، ويؤدى ذلك الى عوده الدوله لممارسه دورها، ومساعدتها فى جعل الدور محققاً لاهدافه التفاعليه، وبذلك تصبح الطليعه مقدمه للشعب الذى يسعى الى عوده الدوله لممارسه دورها وبفاعليه كامله.

وتكون الطليعه التوازنيه فى اشكالها المختلفه اما:

- طليعه ثوريه عامه تشمل كامل المجتمع، وتعبّر عنه، وتعمل على تغيير واستعاده دور الدوله.

- طليعه ثوريه خاصه تعبّر عن فئه من الفئات او تعبّر عن فصيل من فصائل المجتمع، وتعمل من خلاله على اجراء التغييرات والتعديلات المطلوبه.

ان هذا الدور الطليعى الذى يتم فى المجتمع، هو دور مؤثر على كل من الحاله الخاصه بالمجتمع، وبالتفاعلات التى تحدث فيه، بالتالى فان تأثير الطليعه هى فى زياده الاحساس بأهميه عوده الدوله لممارسه دورها، وفى تحريك باقى افراد المجتمع من اجل ذلك.

### خامساً - دور الأحزاب السياسيه فى اعادة دور الدوله:

تؤثر الاحزاب السياسيه بشكل عام على اختيار نظام الحكم واختيار الوظائف التى يؤديها، خاصه ان الاحزاب السياسيه تملك كل من:

- الرؤيه.
- الاتجاه.
- السياسات.
- الوسائل.
- الادوات.

التى تساعدنا على توجيه نظام الحكم، وبالتالى تستطيع اعاده الدوله الى رشدنا، واعاده الدور الذى تضطلع به، وزياده كفاءه ممارسته، وبصفه عامه، فان الحزب بما لديه من مقومات يستطيع ان يمتد ويتوغل شعبياً من اجل تحقيق الدور الرئيسى الذى تقوم الدوله بممارسته، ويساعد الحزب على:

- زياده الوعي بالدوله وبدورها.
- تبصير الافراد بمخاطر غياب الدوله عن دورها.
- زياده فاعليه الدول بتحقيق تفاعلها مع الاحداث.

ويعمل الحزب السياسى على تشكيل قوى ضاغطة على انظمه الحكم، وبما يودى الى تنميه الاحساس بأهميه الدور الذى تمارسه الدول، مؤثراً فيها بشكل شامل وكامل خاصه ان اى حزب من الاحزاب ينشأ من اجل تحقيق اهداف معينه، ويلقى قبولاً من جماهير افراد الشعب، وهو ما يجعل قوته مؤثره بما يستطيع تحقيقه من تقارب معهم.

خاصه ان الاضراب عاده ما تنشأ نتيجة:

- موقف سياسى.
- موقف اقتصادى.
- موقف اجتماعى.
- موقف ثقافى.
- موقف امنى.

ويتم تصعيد مطالبها حتى تتحقق، وتتولى السلطة التنفيذيه، او حتى تصبح مؤثره، وحاكمه، وفاعله.

حيث تعد الاحزاب السياسه احد المؤثرات بالغه الاهميه، خاصه عند ابتعاد الدوله عن تأديه دورها، او عند تغييب دور الدوله، خاصه ان الاحزاب وبصفه خاصه الاحزاب المعارضه تظهر اهمية عوده الدوله لممارسه دورها، وهو ما يعنى ان وجود الاحزاب بالغ الدلاله من اجل معالجه التوتر والاحتقان لدى افراد الشعب، وتتيح لكل فرد ان ينضم الى الحزب الذى يمثله، وبالتالي فان الحزب الحاكم سوف يعمل على اعاده دور الدوله حتى لا يعطى الفرصه لمعارضيه من اجل ذلك.

وتحتاج الاحزاب الى نظام حكم ديمقراطى عادل من اجل الوفاء بتطلعاتها السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه التى تعهدت بها للناخبين، وهو ما يؤكد على ان الاحزاب تعمل على:

- تلبية المطالب الشعبيه لدى الناخبين.
- قيادة التغيير وتنفيذه عندما تصل الى الحكم.
- تأكيد الديمقراطيه وتفعيلها بشكل متوازن.

ويساعد الاضراب فى هذه العمليه العديد من التنظيمات القائمه فى الدوله، مثل اتحاد العمال، والنقابات العماليه والمهنيه، والقوى الاجتماعيه ومنظمات المجتمع المدنى، والجمعيات المهنيه.

وتقوم الاحزاب بدور اساسى ورئيسى فى تنميه الاحساس بأهميه قيام الدول بالمهام المحدده لها، وبأهميه اضطلاعها بدورها فى زياده معاملاتها التوازنيه، خاصه فى احداث التوازن الحيوى الفاعل فى المجتمع، وبالتالي فان الحزب فى مجال صراعه للوصول الى السلطه يأخذ فى اعتباره كافه معاملات الدول المؤسسه لتيارات مستقله من اجل استعاده الدوله لدورها.

وكلما كان نظام الحكم ديمقراطياً، كلما كان استعاده الدوله لدورها بسيطاً وسهلاً، اما اذا كان استبدادياً فان التكاليف الباهظه سوف تفرض اجراء تغيير كبير فى نظام الحكم من اجل استعاده الدوله لدورها.



## المبحث العاشر ما هي فاعلية الدولة؟

لا تستطيع الدول الا ان تكون فاعله بحكم الاحداث التي تمر بها<sup>(1)</sup>، وبحكم التطورات المتصاعدة التي تمر بها دول العالم، وتصارع القوى الكبرى، وتتأطح الدول المتطلعة الى ان تكون لها كلمه معها... ومع تعدد المواقف، واحتياج كل منها الى وجود الدوله، والى وجود الكلمه الحسنی فی التعامل معها... تبرز قضيه فاعليه الدوله... وتتشأ بكافه جوانبها الارتكازيه المؤثره على طبيعته العلاقات الدوليه. وتستمد الدوله فاعليتها من ذاتها بحكم طبيعته الارتكازيه للعمل الذي تقوم به، وهى بذلك تأخذ فى الواقع العملى الفعلى اسباب للفاعليه، كما ان الواقع العملى النفسى ينفخ بشده ان تكون فاعله، وهو ما يجعل للفاعليه اسباباً داخلية مرتبطه بالذات، واسباب اخرى خارجيه تأتى بها الاحداث، وتعرضها الحوادث على الدوله.

وتأخذ الفاعليه جوانب كثيره، وبصفه خاصه فى المواقف المتعده مثل:

- ردود الاعمال ازاء افعال معينه.
- استخدام جانب من موارد وقدرات الدوله.
- اتجاهات معينه تحددها الدوله.
- صياغات اعلاميه واخري سريه للاحداث.
- تناقضات ارتباطيه مفروضه على الدوله.

---

(1) عندما تنشأ الدول، وتقوم بوظائفها المتعده تصبح فاعله، وتصبح محاطه بالانوار التي تقوم بها، وهى فاعليه ذاتيه ارتباطيه بهذا الدور الذي تقوم به، وبحكم الضغوط الداخليه والخارجيه الواقعه عليها من اطراف شتى، يمارسون ادوارهم ومهامهم، وبصفه خاصه ان الفاعليه صفه متصله بالدول، كما انها تقاس بها جهودها، وسواء كانت فاعليتها متكامله وكامله، او كانت مقترصه.

وهو ما يجعل مواقف الدول مجرد ردود افعال لما يتم ويحدث في العديد من المجالات التي تكون الدولة طرفاً له علاقه مؤثره، وهو ما يعنى ان الدول فاعله بقدر ما تسمح به الظروف والاجواء المحيطه بها، وان مواقف الدول مجرد ردود افعال لما تمليه عليها الضغوط، والتي تمارس بأشكال مختلفه، فضلاً عن هذه الضغوط الممارسه لتكون الدوله فاعله.

وتظهر الفاعليه من خلال تصارع عاملين اساسين هما:

العامل الاول: الظروف الناشئه والموقف الدافع الى فاعليه الدوله، والذي يجعل الدوله تزيد من فاعليتها، خاصه ان للدوله ادواراً محدده تقوم بها، وتستخدم لتبرز الحاجه اليها في هذا الموقف التفاعلى، سواء كانت اعتبارات الموقف دافعه وحافزه للتفاعل، او كانت مقتضيات الموقف تتطلب اخفاء الفاعليه واطلاق الأدوات السريه التابعه للدوله من اجل المعالجه.

العامل الثانى: رغبه الدوله فى ان تكون فاعله بادوارها التي تقوم بها، وبصفه خاصه فى تنميه مصالحها، وفى مزاحمتها للكبار، وفى الوصول الى مناطحتهم فى مجالات متعدده، خاصه فى مجال البحث العلمى والدراسات العلميه واكتساب الرياده والتفوق فيها، فضلاً عن المكاسب الممارسه.

ويعمل هذين العاملين على بعث الفاعليه عبر ادوات ووسائل كثيره، ويعمل كلاهما على جعل الدوله محور هذه الفاعليه، وبالتالي تكون مؤثره على تطور الدوله وعلى مصالحها، وعلى مكاسبها المتعدده.

وبصفه خاصه ان الدول تواجه مواقف كثيره تتطلب فيها ان تكون لها قدر كبير ومرتفع من الفاعليه، سواء لتأكيد ذاتها، او لتحقيق مطالب جماهيرييه عامه بها.

وكلما كانت الدولة فعاله، كلما كانت محققه لاهدافها، وكلما كانت ايضاً محققه لادوارها التى تقوم بها، وهو ما يجعل من نتائج الدور الذى تمارسه الدولة مقياساً ظاهراً لها، سواء فى حركتها، او فى اتجاهها العام.

حيث ان الدول لا تنشأ من فراغ، وانما هناك متطلبات تنهض بها، ومن اجلها الدول<sup>(1)</sup>، فالتقدم لم يعد خيارا يجوز رفضة، بل اصبح اجبارا يستوجب القيام بمتطلباته ومقتضياته، وهو ما يقتضى ان الدولة كيان ادارى متميز قائم على منهجية علمية تستند الى: التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتنسيق، والتحفيز، والمتابعة من اجل تطوير كل شئ فيها، وهى عملية تقتضى المعرفة الكاملة بهذا الشئ، سواء كان ذلك:

- اقتصاديا.
- سياسيا.
- ثقافيا.
- اجتماعيا.
- اداريا.
- سكانيا.
- امنياً.

---

(1) هناك حاجة اساسيه لانشاء الدول يتم بموجبها تأسيس الدولة، وتنمية وتطوير الادوار المسندة اليها، وارتباط هذا التطوير بالظروف والاضاع التى تحيط بعملية انشاء الدول، وهو ما يقتضى تتبع الحاجه من اجل اشباع الشعوب، وبصفه خاصه ان الحاجات والرغبات تبحث عن الاثباع، وتبحث عن الادوات والوسائل التى تجعل من هذا الاثباع محوراً اساسياً لدور الدولة، واحد الادوات التى تظهر هذا الدور، وتعمل على تنميته، وعلى تعمله، وعلى ايجاد الادوات والوسائل التى تساعد على تحقيق وتنمية هذه الفاعليه.

وهو ما يتصل بجودة الحياة بإبعادها وجوانبها المختلفة، وبذلك تحيا الدول، وترتقى، وهى عملية ليست بسيطة او سهلة، حيث تكتسب الدولة فاعليتها من دورها الذى تزداد اهميته فى عصرنا الحاضر، وبصفة خاصة من محاربتها للعوز والمرض والجهل فى عالمنا المعاصر، ومن وضعها اهداف عليا تسعى اليها من اجل تحقيق رفاهية شعبها.

وهو عمليه مرتبطه بمدى الفاعليه المرجوه، ومرتبطة بصفه رئيسيه بالافراد المتولون القيام بالدور الذى تقوم به الدوله، خاصه ما يتصل برؤيتهم، وبقدرتهم، وبفكرهم، وهو ما يرتبط بكل من الاتى:

- التخلّى عن السلوكيات المعيقه للفاعليه.

- التحلى بالسلوكيات الايجابيه الفعاله.

- التحلى بروح الابتكار والبحث عن مجالات الابداع.

لقد ادى ذلك الى بروز مجموعه من المتناقضات من أهمها التناقضات الاساسيه الاتيه:

- متى نشأت الدول؟

- من الذى انشأ الدول؟

- كيف نشأت الدول؟

- لماذا نشأت الدول ؟

- متى تكون الدوله فاعله؟

وقد تم الاجابه عن هذه الاسئله، وغيرها فى اطار التوافق الارتباطى بين دور الدوله الذى تقوم به وتمارسه، سواء فى اطار العمل المعتاد وبدون ضغوط، او فى

نطاق الضغوط المتصاعده عليها، ووفقاً للتطلعات والامال والاحلام التى يضغط بها الشعب على صناع القرار فى الدوله.

وبالتالى تنهض فاعليه الدول من قدرتها على تحقيق اهدافها، خاصه تلك الاهداف الاساسيه التى ترتبط بالحياه، وبالمواقف الصعبه التى تمر بها، خاصه ان الدول تتفاعل من خلال ما تملكه من موارد تسعى بها الى تحقيق الاهداف... وهى عمليه مرتبطه بالفاعليه التى تحتاج فيها الدوله الى ان تكون قادره على استخدام الموارد بالشكل المناسب، وبالتكلفه المناسبه، لتحقيق العائد المناسب، والذي يعاد استخدامه لتوليد القيمه المضافه الحقيقيه للمجتمع.

ان هذا يقتضى ان تقترب الفاعليه بعوده الدوله الى ممارسه ادوارها، وهو ما يتطلب ان تكون هذه الممارسه محققه لاهدافها، سواء كانت ممارسه علنيه، او كانت ممارسه سريه، وان تتم هذه الفاعليه.

- بالشكل المناسب والمضمون المناسب.

- بالادوات والوسائل المناسبه.

- بالقوى المناسبه والوصول الى النتائج المناسبه.

ان الفاعليه امر مطلوب للدول، وهو ما يعنى امتلاك الدول لقدراتها المختلفه، سواء كانت هذه القدره هى:

- مزيد من الانتاج بانواعه المختلفه، فضلاً عن تصعيد عمليات الانتاجيه والارتقاء بالجووده بشكل دائم ومستمر.

- فاعليه فى التسويق، والوصول الى تنميه معاملات الاسواق الحالبيه، والبحث عن اسواق جديده، واكتساب فاعليه التصدير الى الخارج بشكل دائم ومستمر.

- كفاءة فى التمويل، والوصول الى تمويل الاسواق الخارجيه عبر تقديم القروض لها، وشراء جانب كبير من مصانعها ووحداتها الانتاجيه، والحصول على How Know منها، والسبق بها فى تطوير المنتجات.

- مهارة فى الكوادر البشرية واكتسابها قدرات فنيه انتاجيه، وقدرات فنيه تفاوضيه وفعاله لكسب العقود، وابرام الصفقات، وتحويل العارضه منها الى دائمه... فضلاً عن تنميه وتطوير العلاقات لصالح الدوله.

- انسجام وتوافق فى الاعمال المنفذه، وبشكل يحمى هذه الاعمال ويساعد على تنميه مجالاتها المتعدده.

وبذلك فان فاعليه الدوله امر محسوس ومرصود، وفى الوقت ذاته فان امتلاك الدوله لنظم الفاعليه يجعلها تعى وتترك حقائق ما تواجهه، خاصه وان المتغيرات كثيره ومتعدده ومتباينه ومختلفه، وهى مرتبطه بالعديد من الفرص السائحه، وكذا بالتهديدات الواضحه التى تشير اليها علامات الخطر الذى تواجهه الدوله ويؤثر عليها.

فالفاعليه فى جانب منها قائم على تنميه وتطوير العلاقات الارتباطيه، وعلى شحذ الهم للاطراف المشاركه فى تحقيق هذه الفاعليه، وفى التغلب على العقبات التى تحول دون انطلاقتها.

ان هذا يوضح اهميه ان يتوافر قدر مناسب من الوعى الادراكى الشامل لدى القائمين على الدوله، وان هذا القدر من الوعى يجنبها الدخول فى مغامرات، ويجنبها الوقوع فى اسر هذه المغامرات... وبالتالي فان وجود الوعى الادراكى الشامل سوف يساعد على تحديد الاهداف المنبقيه عن الاستراتيجيه الطموحه التى اختارتها الدوله.

وهو احد صور الفاعليه الخاصه بالدوله، اى تحديد الاستراتيجيه التى ستتبعها وتقودها الى الوصول الى ان تصبح الدوله فاعله، وبما تحتاجه من سياسات، وبما تقوم به من تكتيكات... وهو ما يتطلب وضوحاً اساسياً وقائماً ما بين:

- الدوله الايجابيه الفاعله.

- الدوله السلبيه المفعول بها.

وبالتالى فان الدوله عندما تقرر ان تكون فاعله يكون لديها القدره على ذلك، وعلى تحقيق النتائج المؤديه الى مزيد من الفاعليه.

ان الفاعليه امر بالغ الاهميه والخطوره معاً، فيها تكون الدوله قادره على بسط سيادتها<sup>(1)</sup>، وعلى تحديد المجالات، والابعاد الخاصه بهذه السيادة، وهى ابعاد كثيره تحتاج الى ايضاح المفاهيم المستخدمه.

ان احد جوانب الفاعليه قائم على تحديد المفاهيم المستخدمه من جانب الدوله، خاصه ان وضوح المفاهيم سوف يساعد على استخدامها بالشكل الفعال، وهو ما يعنى الكثير من تفاعلات الكلمات والمصطلحات، والتى تستخدم من اجل مواجهه المواقف الارتباطيه المتعده... وهو ما يضيف ابعاداً جديده الى الفاعليه، سواء فى محتواها، او فى مضمونها العام.

فالتطوير الحديث فاعل فى المجتمع، وفى تحويل طاقته الى انتاج يعبر عن ما تملكه لدوله من طاقات تفاعليه هافه، خاصه ان جهود الدوله تكون موجهه نحو تحقيق الاهداف.

---

(1) هناك فرق كبير ما بين بسط السايده على اراض ومصالح الدوله، وهو حق للدول، وما بين بسط السايده والنفوذ والسلطات على الغير، والاعتداء على مصالح الغير، وايجاد المبررات التى يتم الادعاء بها للوصول الى ذلك، خاصه ان هناك محاولات دائمه ومستمرة للعداء مع بعض الدول، وانتقاص من سيادتها، والاعتداء الجارف على مصالحها، ثم محاولات ومؤامرات ازاله النظام الحاكم، والتهديد بالحرب سواء العلنيه او السريه..

وهما يقتضى معرفة هذه الفاعلية التى تتحدد جوانبها فى الآتى:

- الكفاءة فى استخدام الموارد وتوزيعها على الاستخدامات المطلوبة.
- القدرة على اقتناص الفرص السانحة وتحقيق ارباح متواصله من هذا الاقتناص.
- القدرة على جذب مزيد من الاستثمارات وتوظيفها فى الداخل وتوظيفها بشكل كبير ومؤثر على التطوير والتنمية.
- القدرة على تطوير البحوث والدراسات الى مجالات جديدة ذات مكاسب مؤكده وتزويد متخذى القرار بها فى الوقت المناسب.
- القدرة على كسب اسواق جديدة الى جانب الاسواق التقليدية وطرود شركات عدائية منها والاحلال محلها واستخدام اساليب تسويقية ابتكاريه لزياده الصادرات.
- القدرة على تغيير مفاهيم كثيرة تحت ضغط الحاجة وحسب المصالح والمكاسب المتحققة وعلى استخدامها بفاعليه كامله من اجل الوصول الى تحقيق الاهداف الموضوعه<sup>(1)</sup>.
- القدره على مواجهه التهديدات والتفاعل معها والخروج منها بأقل الخسائر الممكنه، خاصه ان هذه التهديدات تحتاج الى فاعليه الدوله سواء فى مواجهتها او فى الوقايه منها، او فى اجراء المعاملات التى تحتاج الى قوه الدوله الظاهره والباطنه للتعامل مع هذه التهديدات.

---

(1) تحتاج عمليه تغيير المفاهيم الى اكتساب الجانِب الإيجابى للفكر، واستخدام المنظومات الاعلاميه بشكل متكامل، يتم من خلال اجراء التغييرات المطلوب اجرائها على هذه المنظومات، خاصه ان المفاهيم مؤثره على عمليات الاداء الذى يتم فى هذا المجال.



وبذلك تتحدد جوانب الفاعليه الخاصه بالدول، وتتعامل مع متغيراتها ومستجداتها بحيث تعى وتترك ما هى مقدمه عليه، وما تملكه فى الحاضر من اجل تحقيق المستقبل كما يجب ان يكون، وليس كما يمكن ان يكون.

وهو ما يعنى العديد من الجوانب الهامة مثل:

#### **اولاً- اهداف الفاعليه:**

عندما تمتلك الدول فاعليتها تكون قد حققت العديد من اهدافها، خاصه ان الدول فى ظرفياتها المتعدده تكون حريصه على استخدام: الادوات، والعناصر، والفواعل، والعوامل الى جانب السياسات والتكتيكات التى تساعد على تحقيق هذه الفاعليه، وفى مواقف مختلفه.

فالاهداف احد الشواهد الاساسيه الداله على الدوله الفعاله، ويصفه خاصه:

- نوع الاهداف الموضوعه.
  - متطلبات تحقيق الاهداف الموضوعه.
  - القدره على تحقيق الاهداف الموضوعه.
  - استخدام الاهداف الموضوعه.
  - محركات تنفيذ الاهداف الموضوعه.
- فالاهداف تستخدم فى حد ذاتها للتكليل على قدرات الدول، وعلى التكليل على كونها فاعله ومحققه للتنفيذ.

وتعد الفاعليه الوسيله الاكبر والسريعه فى انجاز وتحسين الاداء للوصول الى تحقيق اهداف الدوله، خاصه ان الاداء متنوع ومتعدد بشكل كامل ومباشر، خاصه فيما يلى:

- استخدام الادوات.

- استخدام الوسائل.

- استخدام العوامل والعناصر.

التي تؤكد على رساله الدوله، وتحقق اهدافها العامه والخاصه عبر آليات ذات طبيعه خاصه، تؤكد تماسك الدوله ووحدها، شعباً وحكومه، وارض فى اطار علاقات ومصالح ومكتسبات تم احداثها خلال مراحل متعدده.

وقد تكون الفاعليه ان تكون قوياً فى ذاتك، وان يحس بك الاخرين الذين يملكون ايضاً الفاعليه، ويجعل هذا الاحساس هؤلاء الاخرين يترددون فى ايدائك او التآمر عليك لمعرفة انك تملك القوه اللازمه لردعهم والتعامل معهم، وبالتالي يتجهون الى صداقتك.

فالصداقه والعداء امران مختلفان، سوا فى الممارسات او فى تناول العلاقات بين الدول بعضها البعض، وفى استخدامها أدوات معينه، سواء لبناء علاقات قويه مثينه ن او تكمير هذه العلاقات.

وتعمل الفاعليه على زياده قدره الجمعيه للدوله، خاصه ان الدور الجماعى الكلى للدوله يتم بشكل مترابط، وتحقق منه المصالح والمكاسب المتعدده التى تعمل الدوله على زيادتها وتتميتها، وتستخدم الفاعليه فى ادوارها للوصول الى ذلك.

حيث ترتبط اهداف الفاعليه بتحقيق الوعى الانراكى الشامل لدور الدوله، وبالتالي بالابعاد والجوانب الارتكازية لهذا الدور، سواء فى محاوره العامه او الخاصه، وسواء فى الحاضر او المستقبل، خاصه ما يتصل بعمل وتشغيل اجهزه الدوله، ومؤسساتها العامه، وما تؤديه كل منها وفقاً للاتجاهات المتصله بالاداء التنفيذى لهذه المؤسسات.

وتعمل الفاعلية على اكتساب الدول القدره على تحقيق اهدافها، خاصه فى استغلال الفرص المتاحة امامها، سواء لتتيمه مصالحها او لاكتساب قدرات جديده تساعد على اداء اعمالها.

وتعمل الفاعلية على تحقيق ما يلى:

- الكفاءه فى استخدام الموارد.
- المهاره فى استخدام الادوات.
- زياده وتحسين وتطوير الاداء.

وتؤدى الفاعلية الى اكتساب قدرات هائلة فى تنفيذ الاعمال، وفى تحقيق الضوابط والشروط، وفى تيسير سبل مواجهة الازمات، وامتلاك النظم الفاعلة فى هذا المجال الحيوى الفاعل، خاصه ان الازمات التى تواجهها الدوله تحتاج الى جهد متواصل فى سبيل علاجها، وهو ما يرتبط بتنفيذ هذه القدرات المتوفره فى الدوله، وما تستطيع ان تحققه من معدلات النمو التى تحققها قطاعات الدوله المختلفه، فضلاً عن الترابط الادائى لمنتجعات العمل التنفيذى الذى تقوم به هذه القطاعات.

وتكتسب الفاعلية قوتها من خلال تحقيقها لاهدافها المختلفه، والتى من بينها ما يلى:

- 1- حصه الموارد الاقتصاديه المتاحة للاستغلال ووضع خطة لاستغلالها.
- 2- زياده الربحيه الخاصه بهذا الاستغلال وتعظيم العائد منه.
- 3- جنى المكاسب المتعدده من هذا الاستغلال، وعداله توزيع هذه المكاسب.
- 4- تعظيم العائد من خلال معالجه مشاكل الفاقد والمهدر والمعيب وغير المستغل وتحسين الانتاج والانتاجيه.

5- تطوير الطاقات الابداعيه الى مستويات قياسييه.

6- الوصول الى ما لم يصل اليه الاخرين فى اكتساب المزايا التنافسيه، خاصة فى:

- تسعير المنتجات.
- كفاءة وجودة المنتجات.
- القدرة على تطوير هذه المنتجات.
- المهاره التسويقيه فى التوزيع، واختيار منافذه.
- الخساره التسويقيه فى الدخول الى اسواق جديده.
- تحقيق اكتساح للصادرات الوطنيه فى الاسواق الاجنبيه وبشكل توازنى فعال لنمو القطاعات الاقتصاديه الوطنيه.

7- الاستفاده من الطاقات الابتكاريه الخلاقه فى مجالات متعدده.

ويرتبط تحقيق الاهداف بمدى القدره على تنفيذها، وهو ما يجعل هذه الاهداف متصله ومرتبطة بجموده الحياه ومستويات معيشه افراد الشعب خاصه ان جودة الحياه هى مقياس عام يتم تاكيدته ويتم تنفيذه فى الاطار العام للوطن، بكافه طبقاته وعناصره.

وباعتباره هدفاً فى حد ذاته تركز على الوصول اليه كافه الدول وبقايليه كامله فى استخدامها الموارد المتاحة لها.

## ثانياً - دور الفاعلية في تأكيد دور الدولة:

يستدل على الدول بمدى فاعليتها في مواجهه المواقف المختلفه التي تواجهها، خاصه تلك المواقف لمتشعبه التي تستدعي ان تكون الدوله فعاله... ويصفه خاصه اا ما كانت الدوله لديها من الموارد والامكانات ما تؤهلها الى ان تكون فعاله، وهو ما يوضح لنا ان هناك درجات لقياس الفاعليه هي:

- دوله فعاله (او معتاده الفاعليه).

- دوله اكبر فاعليه (سرعه الاستجابه).

- دوله فائقه الفاعليه.

حيث يصعب ان تكون الدوله فعاله الا اذا قامت بالدور الذي تؤديه... وما يربط الفاعليه بالدور الذي تمارسه الدوله، ويصفه خاصه:

- في الوقت المناسب.

- في المكان المناسب.

- بالنكلفه المناسبه.

ويتم اخذ نتائج ما قامت به الدول في الاعتبار عند تنفيذ الاعمال المختلفه، خاصه ان مصالح الدول العليا تكون مؤثره على الابعاد والجوانب المتعدده لهذه الاعمال... ارتباطاً بالنتائج، واخذاً في الاعتبار ما تم استخدامه من موارد.

حيث تحتاج الدول ان تكون فاعله، والفاعليه فيها مرتبطه بكفاءه ودور الدوله المتحقق في توفير الامن والامان لمواطنيها في الداخل والخارج، وتحقيق العدل والمساواه والمعامله الكريمه لاي منهم، خاصه ان كرامه الفرد من كرامه الامه، وان حسن معامله الفرد هو حسن معامله للامه.

وهو ما يعنى ان هناك علاقات دائمة ما بين استخدام الفرد وبين دور الدولة فى صيانه وحمايه افراد شعوبها، وبالتالي المحافظه على كرامتهم واحترامهم، وتعهد ادائهم.

حيث لا تستطيع اى دولة ان تستمر الا اذا كانت فعالة، وبصفه خاصه ان الدول جميعها تهددها الاخطار من كل جانب، وتسعى كافة الاطراف الى النيل منها، والى ازالته، والى الاحلال محلها، وهو ما لا يجب السماح به.

سواء كانت مخاطر:

- من اطراف داخلية.

- من اطراف أجنبية.

وتمثل هذه المخاطر نقاط الضعف فى الدول، خاصه عندما تكون هناك مؤامرات تستهدف الدوله، تمارسها كل من الاطراف الداخليه والخارجيه، واقامه خطط للاطاحه بالدوله... وهو ما يستدعى وجود الدوله ككيان ادارى له مؤسساته الفاعله المحققه للعديد من الوظائف التى تواجه بها هذه الاخطار من حيث:

- تجميع البيانات وانتاج المعلومات عن هذه الاخطار والقائمين عليها والمتعاملين معها والاطراف المعنوه، والاطراف المخفيه فيها.

- مواجهه هذه المخططات ووسائل التعامل مع هذا الخطر، بابعاده وعناصره، سواء الكليه او الجزئيه.

- تحسين الاوضاع واكتساب عناصر وقوه مؤثره على تفاعلات الحركه فى اتجاهاتها المتغيره.

وبالتالى فان معالجه هذه الاخطار، سوف توضح حجم المؤامرات التى

تستهدف ازاله الدوله، وتقليص ما تقوم به من ادوار، بل الغاء هذه الادوار بـزوال الدوله.

ويتم التصدى لهذه المؤامرات بنكاء ودهاء وامتنصاص تأثيراتها المختلفه، وزياذه ترابط افراد الشعب من اجل الدوله، وهو ما يقتضى ان تكون الدوله قويه وفاعله.

فالدوله فى تفاعلها تقف فى موقف متحرك تهدده الاخطار، وتتوافق مع ارتباطات المصادر، وبالتالي تتحقق فى هذا الاطار عمليات:

- تحديد مناطق الضعف لازالتها.

- تحديد مجالات الخطر لتشتيتها وعدم تركها والتعامل معها.

- تحديد عناصر التهديد المستقبلى لتحجيمها والذيل منها.

وتستخدم الدول مجالات "القوه" المتوفره لديها<sup>(1)</sup>، سواء فى حمايه افرادها، او فى حمايه اراضيها وذاتها... وبصفه خاصه ان قوه الدوله هى فى حد ذاتها قوه لحمايتها من اى اعتداء عليها. حتى ولو اعلنت الحياد... حيث ان اعلان الحياد فى حد ذاته لا يضمن للدوله سلامتها... وهو ما يؤكد على ان الاطماع محركه للدوافع، وان قوه الدوله تتبع من ذاتها، وان قوتها شائت او ابت هى مصدر دفاعها ضد الاطماع..

حيث تظل الدوله فاعله طالما كانت تسعى الى تطوير ذاتها، والى احكام العلاقة القويه مع قطاعاتها المختلفه فى اطار تحقيق توازن ادائى فى هذه

---

(1) تتحدد القوه واشكالها المختلفه للدول، خاصه القوه الاتيه: القوه الاستراتيجيه، القوه الجغرافيه، القوه العسكريه، القوه الامنيه، القوه المعلوماتيه، القوه الاقتصاديه، القوه السياسيه، القوه الثقافيه، القوه الاجتماعيه ...

القطاعات، واستخدام سياسات النمو، والتنمية الاقتصادية من أجل تحقيق ذلك.  
وبالتالى ترتبط الدولة بفاعلياتها، وترتبط أكثر بالنشاط الذى تمارسه وبالأهداف  
التي وضعتها لذاتها، وهى عملية تحتاج الى استخدام الاداره العلميه للوصول الى  
اقصى درجه من الفاعليه.

### **ثالثا - مدى ارتباط الدولة وتكاملها:**

تحتاج الدول الى ان تكون متكامله سواء من حيث المرافق الاساسيه، او من  
التشكيلات التنمويه التى تتبعها الدول، اى المؤسسات والمنظمات التى تنشئها الدول،  
والاستفاده من وظائفها، فى اطار التكامل الادائى لها، وللقطاعات المؤثره على اداء  
الدوله.

ان الدوله فى اقعها العام كيان ادارى فوقى يمارس دوره فى حفظ التوازن  
العام لكافة الجوانب والاتجاهات التى تعيش عليها الدول، وبالتالى فان حفظ هذا  
التوازن يكون احد الاسس التى تبنى عليها الدول، خاصه ان توازنات الدول هى  
بطبيعتها حركيه تفاعليه تستهدف تحقيق قدر كبير من:

- الاستقرار فى المجتمع.
- النمو التوازنى الحركى فى الاقتصاد.
- الترابط الادائى المنسجم لقطاعات الدوله.
- وهى احد الجوانب الاساسيه لفاعليه الدوله، من حيث انعكاس الفاعليه على  
ذات الدوله، وبالتالى تصبح الدوله فعاله من حيث:
- سرعه استخدام الادوات التى لديها.
- سرعه تنفيذ السياسات المطبقه والمستخدمه.



- سرعه التواجد فى مناطق الازمات وادارتها.

وهو ما يجعل من "التكامل" فى الدولة هدفاً اساسياً، ووسيله اساسيه لقيام الدوله بدورها، خاصه ان تكامل الدوله يجعلها قادره على تنفيذ خططها سواء الدائمه او الطارئه اعتماداً على قوتها الذاتيه.

ويعتمد التكامل على فاعليه الاداء الحركى لكافه المنظمات والقطاعات التى تشملها الدوله، وبصفه خاصه تلك المنظمات التى تؤدى اعمالاً متكامله مع بعضها، ويساعد التكامل على القضاء على ما يلى:

- القضاء.

- التعارض.

- التنافر.

القائم بين المنظمات والقطاعات بعضها البعض، ويحقق لها قدر من الانسجام والتوافق الذى تحتاج اليه كل منها.

ويعد تكامل الدوله اساس جيد لنهضتها، خاصه ان اتساع الدول يحتاج منها الى النظر الجيد لامكاناتها ومواردها، سواء تلك الموارد الظاهره، او تلك الكامنه... ويساعد التكامل على تفعيل القدرات الخاصه بعمليات توظيف الموارد والامكانيات من اجل زياده مساهمتها فى تنميه القيمه المضافه.

وبصفه خاصه ان الدول عندما تملك فاعليتها تحتاج الى ترابط اجزائها، فكل دوله لديها مؤسسات وقطاعات وتنظيمات تقوم باعمالها وتحتاج الى توافر:

- علاقات ترابطيه بين الداخل والخارج فى كل منها، وهى علاقات تعمل على تنميه وزياده الاعتماديه المتبادله بين كل من: اجزائها، ومؤسساتها، وتنظيماتها

المختلفة، والافراد العاملين فيها.

- توازنات اتجاهيه حركيه للتوافق مع كل منها، وبصفه خاصه صناعه هذه التوازنات باحتراف، وبما يؤدى الى ايجاد قوه ائتمانيه فعاله تحققها الدوله وتقوم بها.

- تفاعل عام فى تأديه المهام الوظيفيه لكل منها، وبما تتطلبه هذه المهام من سرعه التنفيذ وتنسيق عملياتها بشكل يؤدى الى جوده التنفيذ.

وبذلك فان الدوله تمتلك من خلال تكاملها قوه تحسين وتطوير اداء وحداتها التنفيذيه، وهو اداء مؤثر على فاعليه الحركه والتواجد بالنسبه للدوله.

حيث تحتاج الدوله الى ان تكون مترابطه الاجزاء، وبدون فواصل بينها، وهو ما يتطلب وحده الشعب، والثقافه حول القياده، وعدم انقسام الدوله الى شيع واحزاب تكمر بعضها بعضا للوصول الى الحكم، وهو ما يتطلب ان تكون مؤسسات الدوله يتوافر فيها قدر مناسب من:

- التنسيق بين قطاعاتها المختلفه.

- التنافس التعاونى بين هذه القطاعات.

- الارتباط الفاعل بين هذه القطاعات.

وبذلك تملك الدوله مقومات التواجد الفاعل المحرك للارتباطات، والمرئى بالفعل عليها فى اطار الفهم العام القائم للتعاون بين اجزاء الجسد الواحد، من اجل الوصول الى فاعليه كامله لهذا الجسد حسب الاداء الوظيفى لقطاعاته واجزاءه.

## رابعاً - التماسك الادائى للقطاعات الاقتصادية،

كثيراً ما تصاب الدول غير المتناسقة بكافة امراض الترهل وعدم الانسجام بين قطاعاتها الاقتصادية، وبالشكل الذى يجعل احد القطاعات يطغى على القطاعات الاخرى مؤثراً على ادائها بشكل يجعلها لا تؤدى وظيفتها كما يجب ان يكون، خاصة عندما يكون الوضع مختلفاً، ويصبح الامر شديد البشاعة باسباب كثيرة من بينها ما يلى:

- اختلال فى النمو.

- اختلال فى عمليات التوسع.

- اختلال فى عمليات الانتشار.

وتؤثر الاحداث الجارية على ما يتم ويحدث فى المشروع، سواء فى الاطار العام لتوازنات الدولة، او فى نطاق العمليات الخاصة التى تحرص الدول على القيام بها.

وتحتاج الدول الى قدر مناسب من الاتساق الادائى بين قطاعاتها المختلفه، وهو اتساق مؤثر على اداء هذه القطاعات، خاصة ما يضيف اليه من طاقه فعاله فى هذه القطاعات فى الاقتصاد الوطنى.

فهناك اهداف للدول تسعى الى الوصول اليها واهم هذه الاهداف هى خدمه الاغراض التنمويه للدولة، وهى عملياته اجماليه كليه قائمه على الدفع بمزيد من الموارد من اجل هذه العمليات التنمويه، وعلى زياده الجهود المترابطه من اجل انجاح تنفيذ الخطط والبرامج التنمويه، وعلى زياده دور التنسيق المسبق مع كل منها للوصول الى تحقيق نتائج ادائيه محدده، خاصة ان قدر كبير من هذه النتائج

مرتبط بالآخرى، وهو ما يعطى دلالات محدده فى عمليات التنسيق الارتباطى  
اللازم للاداء فى كل منها، وه ما يعنى انه حتى نتقدم الدولة فانها تحتاج الى تنسيق  
ادائى بين قطاعاتها الاقتصادية المختلفة، خاصة ما بين:

- القطاع العام وشركاته.
- القطاع الخاص وشركاته.
- القطاع التعاونى وشركاته.

وان هذا التنسيق يحتاج الى قدر كبير من الوعى الادارى بطبيعته كل قطاع  
منها، وتحديد المدخلات، ونظام التشغيل، والمخرجات التى يقوم بتقديمها، ويتم  
النظر الى القطاعات الاقتصادية من خلال هذا التناسق فى اطار علاقات الارتباط  
القائمة.

#### **خامساً - توظيف الفاعليه:**

يتم توظيف الفاعليه بعده مستويات اساسيه خاصه ان هذه الفاعليه قد تكون  
مستتره تمهيداً للقيام بعمل معين لا يرغب فى الاعلان عنه، وبصفه خاصه ان  
الدول تكون لديها امور تحتاج فيها الى توفير درجه من درجات السريه والخفاء  
حتى تؤثر فى الجو والمناخ العام، والوصول الى تحقيق الاهداف المحدده.

وتحتاج كل دوله من الدول الى اظهار فاعليتها من خلال فرض اثار الفاعليه  
على نتائج الاداء، وعلى تكامل قطاعات الدوله، واقتصادها الوطنى... فى شكل  
ايجابى مؤثر على كافه ردود افعال، والافعال التى تحدث على المستوى الاقتصادى  
العام بالوطن.

وهي تناقضات ارتباطية باوضاع التنمية الاقتصادية المستدامة من حيث:

- عمليات معالجه المهدر والماعطل والفاقد المدمر فى كثير من الوحدات الاقتصادية، كأحد اسباب التخلف الاقتصادى.
- عمليات اكتساب الجداره الاقتصاديه وتحسين نظم العمل والتشغيل بشكل يؤدى الى اكتساب فاعليه الوجود الحقيقى للدولة.
- عمليات الابتكار للوسائل والادوات والاساليب الفعّالعه لزياده عمليات النمو المؤثر على خركه الاقتصاد واتجاهاته الاساسيه.

وهي فى الوقت ذاته احدى المحددات الاساسيه للفاعليه، سواء فى القيام:

- بالتخطيط. - بالتنظيم.

- بالتنسيق. - بالتحفيز.

- بمتابعه تنفيذ هذا الدور.

وهو ما يقتضى اداره علميه رشيده، حتى يأتى التنفيذ بالمستويات المطلوبه.

وتتوظف الفاعليه من خلال التأثير المشترك بينها وبين بعضها البعض فى شكل دوله لها قدراتها، ولها مواردها التى سوف تستخدمها، ولها دورها الذى تقوم به... وتتوقف الفاعليه على حسن اختيار الافراد المنفذين لبرامجها، وكذلك القيادات الاداريه المشرفه على هذا التنفيذ، فى اطار مترابط، حتى يأتى الاداء منسجماً ومؤثراً على تفاعل الخطوات المتخذة.

وهي جميعها تحتاج الى توظيف والى وعى ادراكى شامل بكافه المجالات التى تحرص وتقوم عليها، وبالتالي فان استخدام الفاعليه كمؤثر عام على الاداء الوظيفى لكافه قطاعات الدوله ومؤسساتها وتنظيماتها يؤدى الى نتائج مؤثره ليس فقط على

الاداء، ولكن أيضاً على توازنات الحركة، وعلى اتجاه هذه الحركة... وهو ما يحتاج الى تفعيله عبر عمليات النمو والتوسع والانتشار.

ويتم دارسه الوسائل المستخدمه فى الفاعليه، سواء من اجل:

- تأسيس منهجيه الفاعليه المستخدمه.

- تنفيذ الفاعليه فى كافه عمليات التنفيذ.

- قياس النتائج التى تم التوصل اليها.

وهو ما يعنى ان الفاعليه عمليه دائمه ومستمره، يتم فيها تطوير اداء الاعمال والوصول منها الى تطوير الادوات والوسائل المستخدمه، وهو ما يعنى ان بيئته الاعمال يتم ايضاً تطويرها بشكل دائم ومستمر وفقاً للفاعليه التى تم استخدامها.

ان هذا الدور تتعهد دائماً الدول، من اجل حمايه ذاتها من اوضاع الانتكاسه، خاصه اذا ما احببت بحاله من الترهل، او سيطر عليها احد الفاسدين... وهو ما يعنى ان قدره الدوله على تجديد افرادها، وعلى مراجعه ما يقوم به هؤىء الافراد تجعلها قادره على تحقيق أهدافها.

ويتم استخدام الفاعليه فى تنشيط وتحفيز كافه القطاعات وفى زياده ارتباطاتها الداخليه والخارجيه حتى تقوم بالمهام الموكله اليها، وبصفه خاصه فان الفاعليه تعنى استخدام كافه الموارد والامكانيات المتاحة بطريقه فعاله للوصول الى الاهداف الموضوعه، وهو ما يعنى ان وزارات الدوله ستكون عنصراً مؤثراً فى زياده هذه الفاعليه الارتباطيه..

## المبحث العاشر عشر

### ما هي منهجية عودة دور الدولة؟

ترتبط مناهج اعاده الدوله لممارسه ادوارها بالواقع الفعلى العملى الذى يحيط بالدوله، ويحيط بالوظائف والادوار التى تقوم بها، سواء من حيث الهدف العام، او من حيث الاهداف الخاصه، وهو ما يجب الاحاطه به ومعرفته من خلال الاداء التوازنى المرتبط بالدوله وبمؤسساتها العامله.

وتكون عمليه اختيار المناهج من اهم الارتباطات التى سوف تحدد الاتجاه العام لهذا المنهج، وتحدد معه الاساليب والادوات المستخدمه، خاصه ان هذا المنهج يعمل على تحديد الاقتراب من تأسيس هذه الاليات بعناصرها المختلفه حيث كثيراً ما تكون الاسباب مؤديه الى تحقيق نتائج معينه، والتى تقاس عبر الادوات والوسائل المستخدمه، خاصه فى مجال عوده الدوله الى ممارستها ادوارها، وقد تفاعلت عوامل كثيره من اجل اظهار اوضاع ومواقف معينه، وازدادت ابعاد وجوانب الى الدوله، والى ما تقوم به وتؤديه من ادوار، سواء على المستوى العام الاقتصادى، او السياسى، او الاجتماعى، او الثقافى، او الامنى... الخ، وهو ما دعا الى استخدام مناهج متطوره لها طابعها العام الابتكارى، سواء فى تأسيس أو اعاده تأسيس الدول، وبالتالي فقد عرفت دول العالم ثلاث انواع من المناهج هى:

- مناهج تقليديه سبق ان استخدمت وجربت وتفاعلت.
  - مناهج غير تقليديه حديثه بدأ فى تجربتها واستخدامها لاعاده الدوله.
  - مناهج ابتكاريه تفاعليه حديثه يتم ابتكارها واستخدامها للوصول الى اعاده الدوله.
- وتمتلك هذه المناهج قدرات فاعله من اجل الوصول الى شكل الدوله المطلوب

الوصول إليه، خاصة ان الدول لا تنشأ لذاتها، ولكنها تنشأ عبر مواقف تاريخيه مؤثره، سواء بتفاعل الاحداث، او مجريات الحوادث المتصله بها.

وقد استخدمت هذه المناهج باسلوبين يتم تفاعلها وفقاً للاوضاع والمواقف التى تعيشها الدول والشعوب، خاصة مع عمليات الاندماج والوحده، ومع عمليات التأقزم والانقسام، وهذين الاسلوبين على النحو التالى:

- الاسلوب الاول: التدريجية، اى تنفيذ عودة الدولة بشكل تدريجى، ووفقاً لعدة مراحل متتابعة يتم من خلالها العمل التدريجى لعودة الدولة... وهو اسلوب مؤسسى قائم على عمل المؤسسات التى تنشئها الدول.

- الاسلوب الثانى: فورية، اى بشكل فوري كامل، ومن خلال استخدام اقصى درجات العنف والتهديد به، والاطاحة باى تعارض او معارض وهو ما يعنى ان هذا التعارض للتدريجيه يتم تصفيته بشكل ثورى عنيف، وهو اسلوب يرتبط بكل من الزعامه التاريخيه وبالموقف الذى تطلب عوده الدوله.

ويتم حساب حجم المخاطر المرتبطة بكل منهج، والوقوف على ما يحثه فى شكل ومضمون الدوله، وهى عمليات بالغه الخطورة والاهمية، خاصة ان هناك العديد من الجوانب والابعاد التى تحتاج الى حسابات دقيقه، يتم اجرائها حتى يتم التوصل الى المنهج المناسب. ومن خلال التفاعل الحيوى للدول، وهو ما يرتبط بالعديد من الجوانب التى تحكم وتتحكم فى اختيار وتجريه المنهج الذى ستتسأ به الدوله<sup>(1)</sup>، او سيتم اعادتها لممارسه الدور الخاص بها، اى على النحو التالى:

---

(1) الدوله لا تنشأ كامله، خاصه فى البدايات الاولى، سواء من حيث/ الاورار، او الوظائف، او المهام التى تقوم بها، ويتم بالتدريج انشاء كل منها وفقاً للظروف والاضواح التى تمر بها الدول، وهو ما يفرض من البدايه وجوداً حثراً لكنه فعال للدول، وهو ايضاً يحتاج الى وظائف اساسيه تقوم الدوله بمثلها، ثم التطرق الى فروعيات هذه الوظائف وفقاً لاختصاصاتها والموارد التى تكون محدده لها، فضلاً عن الاهداف الموضوعه لكل منها.



## أولاً - اختيار منهج عوده الدوله:

يتوقف اختيار المنهج المستخدم فى اعاده دور الدوله على المرحله التى وصلت اليها الدوله فى اختفائها، وهى مرتبطه بنظام الحكم الذى يتوسع فى اختصاصاته، او يوازن ما بين تطلعاته الشخصيه، ومقتضيات الابقاء على الدوله، وهو ما يعنى ويضيف الى اختيار منهجيه اعاده الدول الى دورها، وهى عمليه تكاد تتوقف على ابتكارات تفاعليه، تستخدم جديداً يتصل بالعديد من المجالات، خاصه فيما يلى:

- مقدار الضغط الذى مارسه نظام الحكم من اجل اخفاء دور الدوله، والتغطيه على ما يقوم به هو من ممارسات.

- مقدار الضغط الذى تقوم به القوى الشعبيه من اجل اقامه دوله قويه فعاله، لها ادوارها ولها فاعليتها.

- مقدار الضغوط الخارجيه من اجل الاستجابيه للتطلعات المنتظره من الدوله الناشئه، وسواء كانت هذه الضغوط ايجابيه، او كانت سلبيه التأثير على عوده الدوله لممارسه ادوارها.

ويتم الاعتماد على مناهج اعاده دور الدوله، او انشائها من خلال الازمات العامه التى تواجهها الدول، وتقوم بتنفيذها بعد الضغوط المتصله بالحاجه، وتحت ضغوط افراد شعبها، وهو ما يرتبط بمدى التوافق والتوفيق فى اختيار هذا المنهج، وبصفه خاصه من بين المناهج: التقليديه، وغير التقليديه، والابتكاريه الارثوذكسيه التفاعليه على النحو التالى:

## المنهج الأول - الاختيار من بين المناهج التقليدية:

وهى مناهج ذات فاعليه كبيره تعتمد على التدريجيه، وقائمه على استخدام التوقيتات المعياريه القياسيه لانشاء الدول، ومتابعه ما يتم تنفيذه، واسناد المهام، وبشكل توافقي يتناسب مع الاوضاع والظروف التى تنشأ فيها الدوله تدريجياً ويتم الاختيار من خلال المناهج التقليديه الاتيه:

1- الاختيار لبعض عناصر الدوله بالتدرج تحت ضغط من افراد الشعب، وهو منهج ارتباطى توافقى يعتمد على توجيه الشعب للنظام الحاكم ليعيد للدوله دورها... ويتوقف هذا الامر على مقدار ما تستطيع هذه العناصر القيام به.

2- نقل نموذج خارجى لتطبيقه فى الداخل، ويتم ذلك من خلال سيطره النظام الحاكم واهتدائه بالنماذج الخارجيه من اجل تحسين اوضاع الدوله، خاصه فى عمليات الامن والتعليم والصحه... الخ.

3- انشاء تدريجى للوظائف الاساسيه، والتوسع فيها من خلال عمليات اسناد المهام والحصول على نتائج عمل الوظائف.

ويقوم هذا المنهج التقليدى على اعتبارات عديده من أهمها كفاءه العاملين فى الدوله واجهزتها، ومقدار ما يحصلون عليه من اعداد وتدريب من اجل القيام بالوظائف والمهام المطلوبه.

وعيب على هذا المنهج انه يقع اسير لعنصر الوقت وعنصر الحاجه فى انشاء الدوله، وفى القيام بالمهام الاساسيه لها.

### **المنهج الثاني - الاختيار من بين المناهج غير التقليدية:**

وهي مناهج لها طبيعتها الخاصة من حيث انشاء الدولة، واعاده انشاء الدولة، واسناد المهام لها، ودورها الذي تمارسه... والذي يحتاج الى استخدام مبادئ الاداره العلميه من: تخطيط، وتنظيم، وتوجيه، وتحفيز، وتنسيق، ومتابعه... وبصفه خاصه ان وظائف الدوله يتم استخدامها بشكل فعال ومؤكد النجاح من اجل دعم قدرات الدوله ومساندتها، ويقوم المنهج الثاني على استخدام المناهج الحديثه مثل:

1- منهج الضغط الديمقراطي الذي يحدد شكل الدوله ودورها ووظائفها عبر اجراءات ديمقراطيه.

2- المنهج التوافقي الارتباطي الوظيفي، حيث تفرض الدوله من خلال وظائفها التي تمارسها وتقوم بها.

### **المنهج الثالث - المنهج الابتكاري التفاعلي:**

وهو منهج يعتمد على التوافق السريع مع طبيعته الموقف الذي تعرضه القوى الاجنبيه على الدوله، ومع الارتباط بالاحداث الضاعطه على ايجاد الدور الذي تمارسه الدوله وتقوم به.

حيث يؤدي ذلك الى استخدام المناهج الاتيه:

1- منهج الفعل المؤثر على صناعه الدوله واعاده دورها.

2- منهج رد الفعل الدافع لعوده الدوله الى دورها.

3- منهج افتعال الحوادث لعوده الدوله الى دورها.

وما بين استخدام اى من هذه المناهج يتم انشاء الدول او اعادتها الى دورها الذى تمارسه وتقوم به.

وبصفه خاصه ان المناهج هى اقتربات فعاله تستخدم من اجل زياده دور الدول، وفى اختيار السياسات المتعلقة بها، او فى اجراء التحفظات المعتاده، خاصه عند اقتراب الدوله من القيام بوظائف خطره وفق للمنهج المستخدم.

حيث تستند عملية اعاده دور الدوله الى رؤيه ممتدة المدى لمستقبل الامه التى نشأت الدوله من اجلها، والى احساسها الذاتى باهميه وخطورة الدور الذى يمكن ان تقوم به، والى التهديدات التى ستواجهها من جانب الدول والقوى المعاديه لها<sup>(1)</sup>.

ان هذا يوضح ان المناهج التى سوف يتم اختيارها، هى مناهج فارضه لادواتها، خاصه ان هذه الادوات قد تقترب من حدود معينه لا تحتاج الدوله الى اظهارها الان.

وهو ما يحتاج الى فهم متكامل لمنهجية عوده الدوله لممارسه دورها، خاصه ان القوى المتربصه بها كثيره، لكنها رغم ادعائها بالقوة ضعيفه، ويمكن التغلب عليها بسهوله ويسر، وهو ما يجب الاحاطه به ومعرفته... فالدوله هى اساس للتقدم، تعمل به ومعها ومن اجله وهى بذلك فاعلة محققه لهذا التقدم.

ان الوعى الادراكى الشامل يؤكد على ضروره قيام الدوله ايا كان المنهج المستخدم فى انشائها - بالدور الذى تمارسه الدول، وهو ما يحقق لها توازنها

---

(1) - يستند هذا الى كثير من الاشياء، حيث ان الدول التى لم تراعى الامم والناصر والجناس التى تكونت منها تفككت وانهارت، ودارت حرب بينها بشده، ولعل اقربها جمهوريه تشيكوسلوفاكيا، والتى تفككت الى عدة دول، وادت الحروب فى البلقان الاوروبى وتدخل الدول الكبرى الى انشاء دول جديده بعد اختفاء وتلاشى الدول القديمه، وادى للتفكك الازهيب لدوله الاتحاد السوفيتى الى تسوء دول اخرى، والى قيام الحرب أهليه بينها، بل ان انقسامات كثيره مؤثره على شعب الدوله الواحده قد احدثت تأثيراتها فى هذه الدول .

الادائي، خاصة ان هذا التوازن يعد دافعاً لقيام الدولة بادوارها، وهو فى الوقت ذاته سبباً فى تحقيق اهدافها العليا، وبصفه خاصه ما يلى:

- تأمين الامن والاستقرار والسلامه للوطن.

- تفعيل عمليات التوظيف والتشغيل لكافه عوامل الانتاج المتاحة.

- تطوير عمليات التحسين وبشكل دائم مستمر لتحقيق التنميه المستدامه.

وهو ما يتطلب منهجية اساسية لدور الدولة، يقوم عليها هذا الدور، سواء فى استطلاع امال الجماهير، او فى اختيار وسائل لتنفيذها، او فى القيام بتحقيقها، وبصفة خاصة ان هناك جهود متكاملة لعودة دور الدولة، وبصفة خاصة من خلال كل من الطبقة الوسطى، والطبقة العمالية، والذين يمارسان ضغوطهما المتواليه على نظام الحكم القائم من اجل اعاده دور الدوله، وزياده فاعليتها..

ان القراءة الهادئة التى تبعد عن الانفعال سوف تطالب بعودة دور الدولة من اجل المحافظة على سلامة التوازن الاجتماعى، ومن اجل استقرار المجتمع، ومن اجل نمو هذا المجتمع، فضلا عن المحافظة على مصالح افراد المجتمع، وتحقيق امال كل منها، وهو ما يتحقق بدون الانحياز لاي فئة... بل يؤخذ الجميع فى مصالحهم وامكاناتهم.

ولا يقف دور الدولة عند الاشراف فقط، بل يتعداه الى التدخل العاقل المدرك لابعاد هذا الدور، والذي يقع ما بين الحاجة والضرورة... وكلاهما كثير ومؤثر فى دولة نامية تسعى جاهدة للخروج من دائرة الفقر والعوز والمرض والجهل الذى ترزخ داخله لفترة طويلة... وهو ما يفترض تأثيراً مشدداً للحاجة الى دور الدوله، خاصة ان هناك قصور واضح فى النظام الحاكم الذى لن يستطيع تلبيته تطلعات الشعب، خاصة مع تعدد الاحتياجات، وتنوعها بشكل كبير فى عالمنا المعاصر.

ان هناك دورا اساسيا يجب القيام به، خاصة فى اختيار منهجية عودة الدولة، وهو دور يحتاج الى ذكاء كبير، خاصة ان هناك تكاليف يجب تحملها، وهو ما يؤسس الى ما يلى:

- حجم الاضرار الخاصة بكل منهج.

- حجم المكاسب الخاصة بكل منهج.

- حجم التكاليف الخاصة بكل منهج.

وتستخدم هذه العناصر الثلاثة فى اختيار اى من هذه المناهج، خاصة ان عوده دور الدولة قد استلزم ضروره عاجله فى اطار المتغيرات والمستجدات ذات التأثير المباشر على الدولة.

ان حجم كبير من المخاطر التى تتطلب مواجهتها ليس بالدولة، ولكن بتفعيل امكانات وموارد هذه الدولة، خاصة ان الانظمة الحاكمه وحدها لا تستطيع مواجهه هذه الاخطار<sup>(1)</sup>.

ان هناك حجم كبير من المخاطر التى تتطلب مواجهتها ليس بالدولة، ولكن بتفعيل امكانات وموارد هذه الدولة، خاصة ان الانظمة الحاكمه وحدها لا تستطيع مواجهه هذه الاخطار<sup>(2)</sup>.

---

(1) كثيراً ما تكون هذه الانظمة قاصره عن متابعه تطور الاخطار التى تواجهها الدول، وبصفه خاصه اذا ما كانت الاطماع فيها ضخمه، ومواردها التى تستخدمها كثيره ومتحده ومتنوعه ... وهو ما قد يدفع العديد من القوى الى التجمع من اجل الاحاطه بكل من الدوله، ونظام الحكم القائم فيها، وباستخدام بعض العناصر المناوئه من شعبها، وبعد النجاح يتم التخلص من هذه العناصر واستبدالها بآخرين.

(2) كثيراً ما تكون هذه الانظمة قاصره عن متابعه تطور الاخطار التى تواجهها الدول، وبصفه خاصه اذا ما كانت الاطماع فيها ضخمه، ومواردها التى تستخدمها كثيره ومتحده ومتنوعه ... وهو ما قد يدفع العديد من القوى الى مجتمع من اجل الاحاطه بكل من الدوله، ونظام الحكم القائم فيها، وباستخدام بعض العناصر المناوئه من شعبها، وبعد النجاح يتم التخلص من هذه العناصر واستبدالها بآخرين.

وهو ما يقتضى معرفة كاملة بالمهام التى ستتكل بها الدولة، كما يتطلب تحديد الأدوات والوسائل والطرق التى ستكون متاحة وميسرة للقيام بهذا الدور، سواء كان هذا له طابعه الاقتصادى، والسياسى، والاجتماعى، والثقافى، والصحى، والتعليمى، والامنى... وهو ما يعنى ان ضرورت كل منهم مؤثره وفعاله على عوده للدولة لممارسه دورها..

وبذلك فان الدولة تآخذ دورها الذى تصارع عليه، من اجل تحقيق امال كافة الطبقات فى المجتمع، سواء الطبقة الثرية التى لا ترغب فى ان تبعد السلطة والنفوذ السياسى عنها، او الطبقة الوسطى التى تحمل قيم المجتمع وتدافع عنه، او الطبقة العمالية التى طال حرمانها من كل شئ.

وبالتالى فان تقارب الطبقات وتزويب الفوارق بينها هى مهمه الدولة، والتى يجب ان تتم وفقاً لمناهج ارتقائيه تعمل على رفع مستويات المعيشه، وعلى زياده الحراك الاجتماعى، وعلى تفسير التنقيه الاجتماعيه بين هذه الطبقات..

ان هذا يقتضى تحديد شكل التوازن الحيوى بين مصالح هذه الطبقات، والحفاظ على قوة الدفع الذاتية لدى كل طبقة منها، وبالتالى الحصول على العديد من المزايا التنافسية التى تستطيع الدولة وحدها القيام بها، واهمها استقرار المجتمع الذى سينعم به الجميع... بدلا من الصراع الذى سوف يفرض عليه.. دفع مزيد من السهام والارواح وتحمل المليارات من الاموال التى تذهب جفاء وهباء.

ان هذا الصراع استلزم وجود الدولة كقوة توازن، مؤثرة وفاعلة، وتقويه استيعاب لهذه الضغوط المتتاليه، والتى تقوم باعاده توظيف هذه الضغوط بعد امتصاصها لها سواء فى التعاملات او فى العمليات التى يتطلبها فهم واع مدرك لخطورة السلطة والقوة والنفوذ الذى ينتقل من الدوله الى الطبقة الثريه التى نلتهم كل شئ، ولا تبقى على شئ للطبقات الاخرى... وهو ما يرتبط برفض كامل له... وبالتالى فان التأثير المتبادل لكل من:

- مركز الدولة.

- قوة الدولة.

- فاعليه الدولة.

تكون عناصر مؤثره، سواء فى اجراء التفاعلات، او اجراء المعاملات بأشكالها، وقواها المتعدده.

وهو ما يحتاج الى تحديد الابعاد والجوانب التى تسعى الى تزويب الفوارق بين الطبقات، واستخدام وتوسيع نطاق الطبقة الوسطى، وباعتبارها الحافظه لقيم المجتمع، والمحدده لاتجاهاته...

ويسعى المجتمع الى احداث شكل من اشكال التوازن الحركى عبر وجود الدولة... وهو توازن حيوى حركى فعال، يتم به ومن خلاله احداث قدر كبير من المسئوليات، وتنفيذ قدر اكبر من السلطات التنفيذية، وهى سلطات فى حقيقتها دافعة لتحريك هذه القوى الثلاث لتعمل جميعا فى صالح المجتمع.

وهى ما يقتضى توازناً اتجاهياً حيوياً فى احداث الدافعيه فى كل من: السلطات: التشريعيه، والتنفيذيه، والقضائيه فى اطار التكامل فى السلطات التى تتمتع بها الدوله، وفى الوقت ذاته تعميق استقلال هذه السلطات بشكل علمى دقيق.

ان هذا التناسب الادائى فى وظيفه السلطات الثلاثه يحتاج الى وعى ادراكى شامل بجمله الحقائق التى تنص على كل من الاتى:

- تكامل السلطات الثلاثه.

- استقلاليه السلطات الثلاثه.

- النزاهه والشفافيه والمحاسبه الادائيه للسلطات الثلاثه..



وهو ما يجعل الدولة فاعله ومؤثره ومحققه لاهداف تواجدها، ومقغه فى الوقت ذاته ادائها، ويشكل منظومى مؤثر على جهودها المتتاليه للتميمه الشامله المستدامه.

### ثانياً - تبنى مفهوم الدولة المتطورة،

تحتاج الدول الى تبنى مفهوماً قياسيأ من اجل التطوير، خاصه انها تمتلك القدره على تطوير ذاتها، واستخدام المؤثرات الارتباطيه المؤثره على استخدام الموارد والامكانات المتاحة، وبذلك تصبح الدوله قابله للتطوير، وبصفه خاصه فى:

- المؤسسات القائمه.

- الوظائف القائمه.

- المهام القائمه.

- المجالات والابعاد الخاصه بكل وظيفه ومهمه من المهام.

- الادوار التى تقوم عليها الدوله وتحققها.

وهو مفهوم حديث يرتبط بعوده الدوله لممارسه دورها، وبفاعليه كامله، وهو مفهوم يخضع للتطور ويفرض الانسجام معه، خاصه مع مؤامرات الخارج والداخل، والتى تستهدف النيل من الدوله، وتستهدف القضاء عليها، وتفكيكها، واستعادته دور القبيله فى صراعها مع القبائل الاخرى فى المجتمع<sup>(1)</sup>... وبالتالي

---

(1) يرتبط الصراع والتطاحن بمزيد من التكاليف التى تتحملها القبائل، ويزيده دور القبيله تزداد هذه التكاليف وبصفه خاصه نشأ عقيدة الثأر التى ترمع الى المزيد من الثأر وتضم القتل من الجانبين، وتضم تكاليف اجراء التحالفات، وتجميع عناصر الصراع الطبقي والفوضى، بتأكيد صراعات العنصريه التى تحمر الدول، وهى صراعات لها احدثاتها التاريخيه، ولها ايضاً المدلول المستقبلى لما تحققة هذه الصراعات.

يقضى على فرص تكوين ما يلى:

- الوحدة المجتمعية.

- التجانس المجتمعى.

- التآلف التوافقى المجتمعى.

وبذلك يملك المجتمع قوة الارادة فى اعاده دور الدوله، وفى تحقيق فاعليه ممارساتها، وبالتالي فان حرص الدوله على تطوير ذاتها يؤدى الى تفعيل دور الدوله، والى تحقيق اهدافها العامه والخاصه.

خاصه ان التطور هو احدى السمات الخاصة بدور الدوله، وهو اعداد، وتجهيز لمرحلة جديدة، خاصة ان الدوله ككيان ادارى معنى له القدرة على تحديد المفاهيم والتطلعات الخاصه به... حيث يحتاج الامر الى تبنى لمفهوم الدوله المتطورة، وهو ما يتطلب وعيا ادراكيا شاملا بهذا المفهوم، واحاطة بابعادة وجوانبه، حيث ان اقامة الدوله لا يستند الى اى مفهوم تقليدى، بل يحتاج الى مفهوم حديث، والى دور بالغ الاهمية تمارسه الدوله... وهوما يقتضى فكرا وعملا دائم التطوير لتصحيح هذا المفهوم وتصويبه.

ان هذا يقتضى ان يتم وبفاعليه كامله ما يلى:

- تزويب مفاهيم القبيله، ومفاهيم الفئه، فى اطار مفهوم الدوله الذى يتسع مفهومها بشكل دائم ومستمر ليستوعب كافه المفاهيم الاخرى.

- ان تستخدم الدوله مفهومها العام لاستيعاب كافه المفاهيم الاخرى الخاصه بكافه الفئات، وان تحتوى كل منها، وبشكل يحافظ على وحدته المجتمع، وعلى تجانسه.

- ايجاد الاتساق الحيوى، والتناسق الادائى، سواء فى المخاطبه، او فى التعبير عن وحده المجتمع، وعن اصالته، وعن عناصر قوته.

وهو ما يقتضى ايضاحاً لطبيعته عمل الدوله وتوضيحاً لمفهومها خاصه فى الاطار الحاكم والمتحكم لدورها على النحو التالى:

- الاطار الوظيفى.

- الاطار القيمى.

- الاطار الاخلاقى.

- الاطار التوازنى.

- الاطار التفاعلى.

خاصة ان السعى دائما يكون من اجل التطوير، سواء كان هذا التطوير متصلا بالوظائف، او كان متصلا بالاعمال، او كان متصلا بعدد الافراد والوظائف التى يعملون بها.

ان هذا يعمل على توضيح ان هناك مفهوماً للدوله، يتم توسيعه، او تضيقه، لكنه فى النهايه قائم على اسس مرجعيه اساسيه لدور الدوله، ووظائفها، ومهامها... والدور الذى تقوم به، سواء على المستوى:

- الاستراتيجى.

- السياسى.

- التكتيكى.

وهو ما يتطلب ان يكون هذا الدور واضحاً ومحدداً ومفهوماً من قبل جميع الافراد، والمؤسسات العاملة بالدولة... حيث ان فهم هذا الدور، هو الذى سيقدر ما تقوم به الدولة الحديثة من اجل شعبها، وهو ما يحدد كيفية الوصول الى هذه الدولة الحديثة الفاعلة والمتفاعلة، وبالتالي فان تحديد المهام التى ستقوم بها الدولة سيكون عنصراً فاعلاً فيها، وهو الذى سيؤدى الى ايضاح الادوار التى ستقوم بها الدولة من اجل احداث التقدم، ومن اجل التطوير المطلوب.

### **ثالثاً - تطوير الآليات الكافية لعودة دور الدولة؛**

تتفاعل الدول مع آليات كثيرة، وبصفه خاصه من اجل تطوير ذاتها، ويكون دافعها الى تطوير الآليات المستخدمه، وبذلك تصبح قضيه التطوير عاكسه ذاتها فى تحقيق التقدم، وهو احد النتائج الرئيسيه لتطوير عاكسه ذاتها فى تحقيق التقدم، وهو احد النتائج الرئيسيه لتطوير الدول... ان هذا يساعد على جعل عمليات التطوير تستند الى قوه دفع ايجابيه، وهو ما يتحقق من خلال عمليات شعبيه التطوير حيث يمارس المد الشعبى تأثيره على اختيار هذا التطوير، وتحديد العناصر المختلفه التى يستند اليها، وهو ما يجعل من عمليات التطوير للآليات عمليات:

- متقاربه.

- متوافقه.

- مستهدفه.

حيث يتوقف عوده الدوله على مجموعه من الآليات الدافعه لعوده الدوله الى ممارسه دورها، خاصه فى الدفاع والامن، والصحه، والتعليم، والاقتصاد، والسياسه، والثقافه... وهى جوانب اساسيه فى ممارسات الدول.

وهو ما يستدعى توافقاً عاماً، ليس فقط فى الآليات المستخدمه فى ذاتها، ولكن ايضاً فى تحديد العناصر ذات التأثير على الممارسات التى تقوم بها الدوله فى هذه المجالات...

وبالتالى فان تحديد انواع الآليات يكون وفقاً للحاجه اليها، ووفقاً لما تؤديه وتقوم به هذه الآليات، خاصه ان هناك اتجاهاً توافقياً ضاعطاً للممارسات التى تتم وتحدث، وهو ما يجب اخذه فى الاعتبار عند تطوير هذه الآليات، وعند توفير ضغوط الحافز فى التطوير.

وهى آليات متطوره يتم استخدامها وفقاً لمقتضيات الموقف، حتى تستعيد الدوله دورها... وتتم الممارسات باستخدام هذه الآليات على درجه كامله من الشفافيه، وتحت نظر كافه المؤسسات والمنظمات والافراد التى تتكون منها الدول، خاصه الآليات الآتيه:

- آليات التعامل مع الدول الاخرى ذات الظروف المشابهه.
- آليات التعامل مع الدول الكبرى، ما يتفرع عنها بالنسبه للدول الضعيفه، وان كانت اعتبارات الحجم لاحقه.
- آليات ايجاد الادوار المحققه لدور الدوله، وما تسمح بتكوينه واستخدامه فى طار التوافق الادائى لكل منها..

وتستخدم هذه الآليات وفقاً لمقتضياتها وبالتناسب مع الاوضاع الخاصه بالدوله، وهى عمليه ذات طبيعته خاصه، وفى الوقت ذاته ترتبط بعده مصائر، سواء فى تأكيد ذاتها، او فى استخدامها المطلق للتناسب مع الاوضاع التى تواجهها..

حيث يتطلب الامر تطوير آليات كافيه لعودة الدوله، خاصه ان هناك مقاومه من جانب قوى استقحلت اثناء غياب الدوله، وهى بطبيعتها تحتاج الى هذا التطوير،

سواء في:

- نوعية الآليات المستخدمة.

- عدد الآليات المستخدمة.

- طبيعته الآليات المستخدمة.

وبذلك فإن عوده الدولة لممارسه دورها يتطلب فرض شروط أساسية على بعض القوى، وهى آليات يتعين ان تتصف بالعديد من الخصائص من أهمها: النزاهة، والصدق، والفاعلية، كما يتعين ان تكون مؤثره بحكم انها تستعيد للدولة دورها، خاصة ان الدولة لها دورها، ولها فاعليتها المستخدمة، وما تفرضه من صلاحيات وتعززة من مسؤوليات متطورة فى هذا الخصوص<sup>(1)</sup>.

#### رابعاً - اقامة المؤسسات التى يحتملها وجود الدولة،

حتى تستطيع ان تقوم الدولة بمسئولياتها ووظائفها، تحتاج الى انشاء كيانات اداريه أصغر تتولى نيابه عنها وباسم الدولة القيام بهذه الوظائف، خاصة ان لكل مؤسسه منها ما يلى:

- قوتها وسلطتها المستمدة من قوة وسلطه الدولة.

- فاعليتها فى تنفيذ ما نراه لازماً لتنفيذ وظيفتها.

- جاهزيتها للاستخدام والتنفيذ بمجرد ظهور الحاجة الى ذلك.

---

(1) يعد استعادة الدولة لدورها فى تحقيق الامن لذاتها والافراد شعبها ما يعطى للدولة دوراً أساسياً وهاماً، وهو ما يعطى أيضاً استخداماً لآليات بسط السيادة، واستخدام النفوذ، واستخدام السلطات، وحيازه آليات القسوة، والتى لا تستخدم الا لضروره، وهو ما يعطى ان تفوز الاشكال الاخرى لا يعطى تأثيراً فاعلاً، بل لضروره، وهو ما يعطى ان تفوز الاشكال الاخرى لا يعطى تأثيراً فاعلاً، بل هو يعطى مدلولات لحياته خاصه، وهو ما يحتاج اظهاره لدور : القبيله، الاسره، الفرد ... والذى تتوابعه وتتأوله الدولة فى كافة عملياتها العامه.

وتحتاج الدول لممارسه دورها الى وجود مؤسسات كافيه تحقق لها فاعليه الاشراف على كافه الشؤون الخاصه بالدول، خاصه ما تمثله من فاعليات، اى انشاء كل من: الوزارات، المصالح، المؤسسات، الهيئات، المنظمات... فعن طريقها تمارس الدوله فاعليتها وتأثيرها وهى مؤسسات ذات اطار عام قائد مؤثر على قيام الدوله بالادوار المطلوب القيام بها، وبصفه خاصه ان الاداء الوظيفى لكل منها عنصر مؤثر على الاداء العام للدوله... وبالتالي فان انشاء هذه المؤسسات يسأتى لتلبية حاجه ضروريه لمواجهه الضغوط المتتاليه على الدوله، والموجهه اليها بشكل كبير.

وهو امر اساسى وضرورى تحرص الدول عند عودتها الى ايجاده وانشاءه، وهو ما سوف يؤدى الى اختفاء كافه النزاعات والصراعات، خاصه اذا ما تم اعدادة بشكل علمى سليم، ولم يتم من خلال عمليات احكام السيطرة، بل يتم من اجل الوصول الى تفاعات حقيقية وماديه ملموسه.

وبصفه خاصه ان ادوات كل من: الامتصاص، والاستيعاب، والاحتواء والتي تستخدمها لجهزه الدول تكون فاعله ومؤثره الى حد كبير، خاصه انها تتعامل مع كل من:

- البطاله والعطاله السائده فى المجتمع.
- الفقر بكافه صورته واشكاله.
- الجهل بكافه صورته واشكاله.
- المرض بكافه صورته واشكاله.
- العشوائيه بكافه صورها واشكالها.

بالاضافه الى الامراض الاجتماعيه الخطيره المنتشره فى المجتمع، وهى امراض تحتاج الى توجه كامل لمعالجتها، خاصه ان وجود هذه الامراض فى المجتمع امر سوف يؤثر على حركه ودافعيه الاداء والاتجاز المتحقق.

وبذلك تستطيع الدول ان تخطط، وتنظم، وتوجه، وتتابع تنفيذ كل شئ فيها، خاصه ان تفاعلات مجتمع الدوله، تختلف عن تفاعلات الفرد ايا كان... وهو ما يحتاج الى ان تعمل الدوله على عده مستويات: اهمها ما يلى:

- المستوى العام الكلى الجمعى للمجتمع.

- المستوى التوافقى العام للمجتمع.

- المستوى الذى بلغته الطبقات الدنيا والوسطى فى المجتمع.

وهو ما يعنى ان الدوله تتعامل مع المجتمع لحل مشاكله، وليس لزياده حده هذه المشاكل، وبالتالي فان المتغيرات والمستجدات الناشئه ستكون مؤثره على القوه والقدرة التنفيذيه للدوله.

حيث تحتاج الدوله الحديثه الى وجود العديد من المؤسسات التى تجعلها قادره على تنفيذ سياساتها المختلفه، وهوما يتطلب نكاء كبير، سواء فى اختيار هذه المؤسسات، او فى اعمالها، او فى اختيار الافراد او العاملين فى هذه المؤسسات، وهو اساس جيد للحكم على مدى كفاءه عوده الدوله، وعلى مدى قدرتها على تحقيق اهدافها العامه والخاصه التى من اجلها تم انشاء واعادة دور الدوله.



### خامسا - تعزيز دور الدولة:

حتى تستطيع الدولة ان تؤدي الادوار التى حددتها، فانها تحتاج الى مسانده كل من:

- المجتمع بكامله.

- الاطراف الدوله ذات العلاقه.

- الاشخاص من اصحاب النفوذ.

وهو ما يجعل من الدوله اداة تأثير بالغه الاهميه، ويصفه خاصه ان ممارسات الدول تحتاج الى الحصول على تأييد افراد شعبها، وعدم معارضه الاطراف الدوليه لهذه الممارسات.

وتحتاج الدوله الى تعزيز ومسانده كامله من الشعب فى عمليات استعاده دورها، والذى تم استخدام ادوات التفكيك والمؤامرات الخارجيه من اجل احكام السيطرة على مجريات العمليات والمعاملات، بحيث لا تنشأ الحاجه الى هذا النوع، والتدخل السافر من جانب نظام الحكم لقتل الدوله، او تغييبها عن ما يتم ممارسته من هذا النظام... خاصه بعد ان تكون التهديدات والاطار التى عانت منها قد تحققت، ونجح اعداء الدوله فى تنفيذ مؤامراتهم.

وتحتاج عمليات المسانده الى توفير كل من الاتى:

- المسانده المالىه لدور الدوله فى اطار تأديه ودفع الالتزامات المقرره.

- تقديم الدعم المادى والمعنوى لكافه المبادرات التى تقوم بها الدوله.

- اظهار التأييد والمسانده بشكل دائم ومستمر من اجل تفعيل الدور الذى تقوم به الدوله ومؤسساتها.

ويتم التأييد بشكل مباشر على، وهو ما يعنى ان هناك تلازماً أساسياً ما بين التفاعلات الدولية المؤثرة على الدولة، وما بين التفاعلات الداخلية المؤثرة عليها، وكلاهما يحتاج الى وجود الدولة، ويحتاج الى ممارستها لادوارها.

حيث يرتبط دور الدولة بعمليات تعزيزية، ومن لا يتطور، يتجمد، ومن يتجمد ينكمش، ومن ينكمش يختفى عن الوجود... وهو ما يتطلب تعزيز دور الدولة، وهى عملية اساسية يحتاج اليها كل من التطور الطبيعى لدور الدول، وهى اساس جيد لاكتساب فاعلية كبيرة فى هذا الدور.

ويتم تعزيز الدولة من خلال:

- زيادة الصلاحيات.

- زيادة المسؤوليات.

- زياده حجم الاعمال.

وبالتالى نتاسب كل منها مع ما تؤديه الدول من وظائف متعددة ومتفاعله وهو ما يعنى ان الدولة عندما تقوم بادوارها تقوم بها فى اطار الوظيفة الخاصه بها، وهو ما يستدعى وضوحاً عاماً فى هذه الوظيفة، وعدم الحاق اى اعمال بها لا تتم فى اطار هذه الوظيفة.

وهو ما يعنى ان الدولة تتطور وفقاً لمسئوليات اساسيه، وهو ما يجعل من عمليات اقزمه الدولة جريمه مؤثره على كافه التطورات التى تتم فيها، خاصه ان اقزمه الدول عمليه مستهجنه، وهو ما يحتاج الى التفرقه ما بين:

- نظام الحكم القائم فى الدولة وما يحققه من منافع ومكاسب على حساب الدوله وادوارها.

- الدولة ككيان ادارى فاعل ومؤثر على حركة المؤسسات وعلى الدور الذى تقوم به كل منها.

وهو ما يتطلب قدرا كبيرا من الوعي الانراكى الشامل باهمية دور الدولة، وباهمية تعزيز هذا الدور، وهو ما يفترض مسانده افراد المجتمع، خاصة استخدام الاعلام الذى يدعم ويساند دور الدولة.

وبالتالى فان عمليات انكماش دور الدولة يرتبط بالموقف الاقتصادى الذى تكون فيه، خاصة عمليات الاتفاق على دور الدولة الذى تقوم به، وما يحتاج اليه من صور مختلفه من الدعم والمسانده الجوهرية، سواء الماديه او المعنويه، وهو ما يستدعى تحديد الاولويات التى يتم وتحدث فى تحديد دور الدولة، وبالتالي الاتفاق على دور الدولة، وممارساته التى يقوم بها... وبالتالي يحتاج الامر الى مراجعه لما يتم ويحدث تحت دعاوى الخاصصه، والتى استخدمت من اجل تدمير آليات عمل الدول.

ويتم التعزيز من خلال ما يلى:

- المؤتمرات الشعبيه المسانده.

- الاجتماعات الحزبيه المسانده.

- الاعلام المسئول المسانده.

- المنظمات الحكوميه والمدنيه المؤيده.

- اصحاب الرأى من الافراد.

وتقدم المسانده بشكل علنى واضح، ومن خلال الانوار التى يقوم بممارستها كل منهم، خاصة ان عمليات التأييد تستدعى تحمل تكاليف هذا التأييد وفى شكل

اجماع قيادى مؤثر على تفاعلات الحركة، وعلى القوى المساندة لدور الدولة ووجودها.

ان هذا يحتاج الى وعى ادراكى شامل وكبير ومؤثر بتفاعلاته واتجاهاته العامه والخاصه، وهو ما يرتبط وجوداً بالاحساس العام لدور الدولة وتفاعلات هذا الدور.

## المبحث الثاني عشر المحافظة على تناقضات المجتمع

يعد المحافظة على الاستقرار احد الاهداف الرئيسيه للدول، خاصة ان الاستقرار عنصر لازم من اجل النمو، ومن اجل متطلبات التنمية، واجراء عمليات التخطيط والتنظيم، والتوجيه، والمتابعة... فى اطار كلى عام متكامل.

ويرتبط الاستقرار بطبيعته التيارات الفكرية السائدة فى المجتمع، وبمدى توافقها مع الاتجاه العام السائد فى هذا المجتمع، ومدى امكانيه تقاربها من اجل الوصول الى افضل السبل للحياه معاً، وهو ما يحتاج الى حصار لكافة الافكار المتطرفة فى المجتمع، سواء ما بين:

- افكار اليمين المتطرفة والشاذة.

- افكار الوسط بين الاتجاهات المختلفه.

- افكار اليسار الثوريه العنيفه.

واستخدام كل منها، خاصة ان اقتناع الافكار يؤثر على السلوك العام الاتجاهى، وعلى التصورات التى يتم تبنيها، والتعامل معها وفق طبيعته الانطلاقية لكل منها.

وهو ما يعنى السماح بوجود الاختلاف الطبيعى بين افراد الامه وهو ما يعنى ان وجود الاختلاف الناجم عن:

- اختلاف الافكار.

- اختلاف الاراء.

- اختلاف وجهات النظر.

- اختلاف العقائد.

- اختلاف الاتجاهات.

وهي اختلافات طبيعية تساعد على تحقيق حيوية المجتمع، لا ان تدفع به الى التناحر والتضارب، بل تدفع به الى فهم وتفهم الآخر، وتقبل ثقافته الآخر، وبالتالي إستيعاب هذا الخلاف في اطار نمو حركة المجتمع.

وهو ما يعنى استخدام صنيع الوحدة، وصنيع التعاون، وصنيع المشاركة وهو ما يعنى ان الاختلاف لا يعنى ابدأ الصراع، بل يعنى الوحدة، مثله فى ذلك مثل فريق كرة القدم، لكل فرد فيه مركزه، ولكل فرد فيه اداءه... وهو يصيب جميعاً فى اطار المصالح العليا للفريق، ويحافظ على وحدته.

وتستطيع الدولة عبر تبنيها ثقافته الاختلاف، ان تحول الجميع الى مشاركين، يحل فيهم التعاون، حيث ترتبط الدولة بصفه اساسيه "بالاستقرار" الذى يساعد على بدء جهود التنمية الشاملة فى كافة قطاعات الدولة، ويساعد على نجاحها، وعلى استدامتها، وعلى زياده فاعليه الدولة باتجاهها العام نحو التقدم والازدهار... وهو مطلب اساسى ورئيسى تعمل الدولة من اجل تحقيقه.

خاصه ان اهتمامات الافراد مختلفه / زتفضيلاتهم مختلفه، واشباعاتهم مختلفه، وميولهم ايضاً مختلفه سواء كانت:

- سياسيه.

- اقتصاديه.

- اجتماعيه.

- ثقافيه.

- ارتباطيه.

ولما كان الاستقرار يتطلب انتظام المجتمع في تحقيق ارتباطاته الفاعله ويؤسس في الوقت ذاته قدرات نحو تحقيق الاهداف الموضوعه، فان حدوث عدم رضا الافراد، او سخطهم عن نظام الحكم يؤدي الى التوتر، ويؤدي الى اضطرابات، قد تزداد مع غليان افراد المجتمع، وبما يصل الى الثوره التي تطيح بنظام الحكم.

وبذلك فان الدوله تعمل على تدريب التناقضات، كما انها تلجأ الى الوسائل السلميه التي تضيق الى المجتمع وسائل التزويب المشتركه، والتي تعمل على التخفيف من حده التناقضات، يوضع اسس للتعاون والمشاركه، وايجاد اهتمامات مشتركه بين المتناقضين بعضهم، مع الإبقاء على التناقضات الاصليه وإخفاء حدثها.

ولما كان الاستقرار يختلف عن الثبات، حيث يسمح بوجود تفاعلات لحركه المجتمع، فإن هذه الحركه يجب ان تستوعب التناقض الطبيعي لهذا المجتمع... وان كان التعامل مع هذا التناقض يحتاج الى سياسات تعمل على حل هذا التناقض وأهمها:

- سياسات التوافق.

- سياسات الامتصاص.

- سياسات الاستيعاب.

- سياسات الاحتواء.

- سياسات الحوار التفاعلي.

وبالتالى يتم التعامل بشكل حيوى من اجل حل طبيعه هذا التناقض، خاصه ان التعامل مع التناقضات يحتاج الى تصنيف هذا التناقض مثل:

- تناقض حاد متطرف.
- تناقض شديد.
- تناقض دائم ومستمر.
- تناقض يمكن تغييره.
- تناقض معتدل.
- تناقض ضعيف.
- تناقض وبقى ظرفى مرحلى.

وبعد هذا التصنيف يتم وضع خطه لتزويب حده التناقض مع الابقاء على اطرافه، وبصفه خاصه من خلال استخدام اساليب العمل المشترك، واساليب التعاون، واساليب الاستغراق فى تنفيذ مشروعات نمويه جديده... ويتم معالجه الفاده وأصحاب دعوه التناقض من اجل ايجاد فئده معتدلين وليس متطرفين... من اجل التعبير السلمى عن التناقض من اجل المحافظه على استقرار المجتمع.

وبالتالى فان الاستقرار دافع لوجود الدوله، ودافع لوجود حركه المجتمع، حيث يعد المحافظه على استقرار المجتمع احد الدوافع الاساسية لقيام الدول، وهو ما يتطلب جهدا فاعلا لتحقيق هذا الاستقرار، وهو احد المتطلبات الاساسية التى تسدل على اهمية وجود الدوله، وضرورتها، خاصة ان الدول الحديثه تعمل على تنمية هذا الاستقرار، وعلى المحافظه على توازنات القوى، وعلى تواجد الحيوى، وهو عنصر فاعل يتعين توفيره من اجل ضمان النمو والتوسع والتنمية المتوازنة،



وبصفة خاصة ان المجتمعات الحديثة متناقضة فى كثير من عواملها (1)، وشديدة الاتساع فى هذا التناقض الذى ينمو ذاتيا، وتتوالد معه طاقات فى هذا التناقض، وهو ما يحدث مع تنامى حدة الاختلافات، ومع عدم السماح لاصحاب اى رأى بالاعتداء على اصحاب الراى الاخر، بل ان لكل منهم الحق فى التعبير عن رايه، دون المساس بحرية الآخرين، ودون الاعتداء عليهم، بل ان حصوله على هذا الحق يعد بمثابة حقوق للآخرين، يدافع عنها الآخرين مثل دفاعهم عن حقوقهم الذاتية.

وبذلك يصبح التناقض اداة اظهار لحمله حقائق موضوعيه من اجل جعل التناقض خادما لاستقرار المجتمع، وبالتالي تصبح عليه المحافظة على هذا التناقض الاساسى الجيد للعمل التعاونى المشترك الذى يشارك فى صنعه الجميع، وهو ما يدعى كل من:

- العمل الجماعى المشترك.

- التعاون فى كافة المشروعات الجديدة.

- الابقاء على العقلاء من الاطراف المختلفة.

وبالتالى فان الحصول على هذا الحق يعطى ذات الحق بكافه جوانبه لجميع

افراد المجتمع، بكافه طوائفه، وبكافه افراده، وبالتالي فان شيوع مبادئ:

- العدالة. - تكافؤ الفرص.

- الشفافيه.

---

(1) يرتبط التناقض باختلاف الرغبات والنوايا والاهداف التى تتعدد وتتوغل باختلاف البشر وباختلاف العناصر الحاكمة والمتحكمه فى انماط تفكيرهم، وفى انماط سلوكهم، وفى اختلاف التطلعات والامال الخاصه بكل منهم، وهو ما يستدعى تحويل الاختلاف والخلاف الى قوة فاعله من اجل التكامل والتعايش السلمى بين كافة الاطراف وتحويل العمل المشترك الى اداة جيدة لتحقيق وتفاعل التناقض الحيوى واستخدام كافة الطرق للوصول الى ذلك..

يساعد على تحقيق الاستقرار الذى نحتاج اليه الدوله لتأكيد فاعليتها فى تحقيق عنصر الرضا عنها من جانب افراد المجتمع، وبصفه خاصه ان الافراد يعملون وفقاً لكل من تخصصاتهم، واتجاهاتهم، ميولهم، رغباتهم، وهى رغم اختلافها، الا انها ايضاً متكامله، وان هذا التكامل سوف يتم تدعيمه من خلال عمل الدوله التى تضيف جديداً الى مشروعات المجتمع..

وهو ما يتطلب بالضرورة ما يلى:

اجتثاث، ويجاد طبقه من الاثرياء الذى يعملون على تزواج المال بالثروه.

#### **اولاً - السماح بظهور التناقضات:**

يظهر التناقض باختلاف الافراد، وهو ما يعنى ان لكل فرد تأثيره الخاص فى المجتمع الذى يعيش فيه، ويعمل فيه، وبحيا فيه... ويظهر هذا التناقض مع تعدد اهتمامات الافراد، وميول، ورغبات، واحتياجات كل منهم... فضلاً عن تطلعات وامال واهداف كل منهم، ووسائله وادواته التى سيستخدمها لتحقيق هذه الاهداف، والسياسات التى يستخدمها، يعيش اى مجتمع من المجتمعات اوضاعاً تقتضى قدراً كبيراً من التناقض، خاصه ان المجتمعات يجتاحها تيارات عديده ما بين تيارات يمينيه متطرفه متخلفه تسعى الى اجتثاث، ويجاد طبقه من الاثرياء الذى يعملون على تزواج المال بالثروه، وبين تيارات اشتراكيه متطرفه تسعى الى سيطره العمال على الانشطه الاقتصاديه الممارسه... وبين هذين التيارين نتواجد تيارات تتعارف على بعضها البعض، وترغب فى ازاحه الاخر، وترغب فى السيطرة، ويستخدم كافة الوسائل من اجل الوصول الى ذلك... وبالتالي لا يوجد امامها سوى التعامل مع الاخر... والتفاعل معه... واستخدام اساليب التعايش والتواجد، والارتباط للذات

ولأخـر... وهو ما يظهر من التناقضات التى تحتاج المجتمع، وتؤثر عليه، وتساند بعضها البعض.

#### خاصه التناقضات الآتية:

- التناقضات الرأسمالية الاجتماعيه التى تعطى للفقراء جانب من ثـروه المجتمع وتسمح لهم بالتحرك سلمياً نحو السلطة مع الإبقاء على قوه وتأثير الطبقة الرأسمالية وسيطرتها على كافه وسائل الإنتاج من أجل زياده تكريس الثروه، ومن أجل زياده سطوه والنفوذ.

- التناقضات الاشتراكية العديده التى تتيح للرأسمال الخاص ان يعمل فى المجتمع مع الاحتفاظ بكافه الحقوق العماليه، وزياده تأثير طبقه العمال، وسيطرتهم على وسائل الإنتاج.

- التناقضات الدينيه الصادمه للسلوكيات المضاده للدين، ولسيطره رجال الدين على السلطة وتزعمهم بوسائل الدعوه، والسيطره على الآخرين واستخدام الاتباع والمريدين والمؤيدين، وبشكل صارم قاطع.

وقد ادت هذه التناقضات الى ظهور نوازع متعدده فى مجالات مختلفه، والسى تحول المجتمعات الى صراعات متعدده، افسدت سبل الحياه، وادت الى عدم الاستفادة من الكفاءات والعلماء، وادت الى انعزال بعض القوى المؤثره فى تغيير المجتمع.

وبالتالى فان الدوله تمتلك من خلال اظهار مساوئ هذه التناقضات وإيضاح خطوره اخضاع الدوله لاي طرف منها دافع للتعامل مع وحل للمشاكل والازمات التى تؤدى الى كراهيه الافراد لنظام الحكم، والى عدم رضا عن هذا النظام حيث يعد السماح باظهار ذاته، والتعبير عن نفسه أساس شرعية التناقض، وهو فى هذا

الاطار تناقض يطور ذاته مع اكتسابه شرعية التواجد المؤثر، وهو ما يسمح  
بإعلانة وظهوره بشكل شرعى وعلنى كبير.

وهو ما يدفع الى منع تكون المنظمات السريه، وبالتالي عدم استخدام  
المؤامرات، وعدم استخدام الوسائل القمعيه، والمحافظة بالتالى على:

- سلامة المجتمع.

- تجانس المجتمع.

- تكافؤ المجتمع.

وتستخدم سياسات التكامل، والتعاون، والمشاركة من اجل زياده فاعليه وحيويه  
المجتمع، ومن اجل تدعيم ومسانده تطوره.

ويتركب التناقض اساساً من الاختلاف، ومن المعارضه التى تتم بين اصحاب  
المصالح، وبين المتطلعين للحصول على هذه المصالح، وهو تناقض حيوى وفعال  
يصيب المجتمع، وبالتالي فان السماح بوجوده يساعد على حيويه المجتمعات،  
ويساعد على نمو المكاسب والمصالح... لكن لا يجب السماح بوجود التطرف  
واستخدام العنف، خاصة ان مولدات الحقد والتطاحن الشديد، تؤدي الى هذا  
التطرف، وتعمل على افساد حاله الاستقرار القائم فى المجتمع.

وبالتالى فان تواجد التناقض، والتعامل معه بعمليات: الامتصاص،  
والاستيعاب، والتوافق، والاحتواء، يكون فى اطار وجود الدوله التى تحافظ عليه،  
وليس الصدام معه والتخفيف من التطرف، وقياده الدوله نحو الاعتدال، وهو ما  
سوف ينعكس على فاعليه الدوله، وعلى قوتها، وعلى استمرارها.

اي السماح شرعياً بوجود الآخر، وهو ما يعنى ان التناقضات عنصر اساسى لطبيعة البشر، حيث ان لكل منهم اتجاهاته، ولكل منهم توازناته، ولكل منهم حساباته العامة والخاصة، وبالتالي فان دوافعهم مختلفة، ومصالحهم مختلفة، وهو ما يودى الى ظهور التناقضات الاختلافية بينهم وفيهم، ومن خلال هذه التناقضات يظهر الراى والراى الآخر، ويتم التوافق بالاختيار بينها من جانب افراد المجتمع.

وتحتاج عملية التناقص الى:

- اظهار هذه الجماعات حتى لا تلجأ الى العمل السرى.

- اداره الحوار معها حتى لا تلجأ الى الاعمال الصداميه المسلحه.

- تحقيق التفاعلات الارتباطيه بأهميه التعاون مع الآخر.

وتقوم النظم الديمقراطيه باستيعاب هذه الجماعات وتوظيفها لتكون دافعه للدوله ان تتطور، وان تتوسع فى اختصاصاتها والادوار التى تقوم بها وهو ما يعنى ان صندوق الانتخاب هو الذى سيقدر مدى أهميه وشعبيه هذا التناقص، ومدى ارتباطه، خاصه ان المجتمع كفىل باستيعاب التناقضات المختلفه، واحتوائها ويعد السماح بظهور التناقضات امر لازم للقضاء على عناصر السريه، وفى الوقت ذاته تحديد القياسات العامه لهذه التناقضات، فضلاً عن معرفه من من الافراد يؤيد هذا التناقص، ومن يعارضه... وبالتالي ازاله كافه صور التوتر الدافع لعدم الاستقرار، وهو ما يعنى ان السماح بظهور التناقضات امر لازم لاستقرار المجتمع، ومحققاً ايضاً للتفاعل السليم من افراده، ويشجع على التجانس، فضلاً عن ما يحققه من انسجام بين افراد المجتمع..

### ثانيا - السماح بنمو الوسيطية لاستيعاب التناقضات:

تعد الوسيطية حالة قائمه التناقضات القائم في المجتمع، وهي وسيطية ادائيه تعما على استيعاب مزيد من التناقضات الحيويه في اطار التناقضات القائم في المجتمع، وهو ما يحتاج الى:

- السماح بادخال تناقضات جديد.

- السماح بتوسيع التناقضات الحاليه.

- ازاله التطرف في التناقضات القائم.

وهو ما يرتبط بالجهود المتطورة لجعل المجتمع يستوعب كافة التناقضات، خاصه من خلال استخدام الوسيطية الفاعله في حركه المجتمع.

وتعد الوسيطية السلاح الفعال لاستيعاب كافة الحركات، والسماح ايضا بنموها، والسماح ايضا بتفاعلها، والسماح بزياده درجه التأثير الشعبي لاطرافها... وهي عمليه ذات اطار عام كلى يتفاعل مع حركه المجتمع ومع زياده افراد.

حيث تحتاج التناقضات الى وجود الدوله العادله المؤسسه للوسيطيه والمحافظه عليها، خاصه ان التناقضات فعاله الى درجه توجيه القوى المؤسساتيه والتنظيميه المائده في الدوله، خاصه ان الوسيطيه عندما تنمو تسمح باستيعاب تناقضات المجتمع.

ومع وجود الدوله يزداد تقارب التناقضات، ويزداد التفاؤل بالقدرة على تنميه الوسيطيه، خاصه ان الافكار عندما تتصادم، يحدث شكل من اشكال التوافق والتآلف والانسجام بينهم عن طريق ما يلي:

- الحد المشترك القائم بين هذه الافكار.

- حل التناقضات القائمة بين الافكار بعضها البعض.

- تحقيق الاقتراب الفكرى فى اطار التعاون والتواجد.

وبالتالى يتم حل مشاكل التناقض القائمة، واستيعاب التطرف ايا كان بالسماح باعلانه وتواجهه... وهو ما يعمل فى الوقت ذاته على انجاح محاولات احداث التقارب الفكرى بين الافكار بعضها البعض من خلال ادخال اطراف هذه الافكار فى مشروع مشترك يتم مشاركته كافة الاطراف فيه، ومن خلال العلاقت الطيبه معهم يتم ادخال تعديلات كثيره على افكارهم، ويجاد فكر مشترك وسطى قائم يستوعب كافة الافكار المتطرفه.

ويتم السماح بنمو الوسطيه لاستيعاب التناقضات من اجل تنميه المجتمع، ومن اجل تحديد اتجاهاته، ومن اجل سياده سمو افكار الافراد، فضلاً عما يقوم به هذا التناقض من اظهار الافكار التى تؤثر على سير الحكومات وعلى اتجاهها، وبالتالى تحقيق التفاعل الحيوى بين هذه التناقضات دون السماح بأى مشاكل تحدث فى المجتمع وتؤثر عليه.

خاصه ان الاحداث المتصاعده التى يظهرها هذا التناقض ويقودها بشكل فاعل مؤثر تحرك ردود الافعال، وهو ما يجعل الفكر سابق للفعل، ويجعل من نتائج الافعال تغيير الافكار... وبالتالى فان الاتجاه الى الوسطيه يمثل اداه امتصاص جيده للافكار المتطرفه.

وهو امر لازم وضرورى لمعرفة تأثير وأثر ما تحدثه، وبصفه خاصه عندما تظهر التناقضات فانها تحتاج الى مؤيدين مساندين لها، ومعضدين وفقاً لاتجاهاتها، وهو ما يتطلب نمواً وازدياداً فى اعداد الافراد الذين يحملون هذه التناقضات، ونمواً وازدياداً فى المؤيدين لها، وهو ما يعنى ان تطور التناقض يحتاج الى السماح له

بالنمو والتوسع وفقاً لراى افراد المجتمع، ولا يجب ان يحجر عليه الا اذا كان مدمراً له... وهو ما يجب تحديده خاصه ان التناقض الجوهرى يودى الى فهم واستيعاب حركه واتجاه المجتمع، واتجاه افرادة، وفى الوقت نفسه فان تدافع الافكار مع هذا التناقض يسمح بحدوث التغيير، حيث يكون الاتجاه العام السائد فى المجتمع هو تأييد او معارضه هذا التناقض او ذاك، وبالتالي يسيطر فهم واستيعاب التناقض على المجتمع... وهو ما يتوقف على قدره الدوله على استيعاب التطرف الشديد فى هذا التناقض، وتوظيفه من اجل حسن نمو المجتمع، وعدم الانسياق وراء هذا التطرف، وفى الوقت نفسه ايجاد الوسطية القائمه على انسجام المجتمع وتوافقه الكبير على هذا الفكر او ذاك واحداث التقارب بين الافكار بعضها البعض.

### **ثالثاً - المحافظة على توازن المجتمع بتناقضاته:**

تعيش المجتمعات ما بين التوازن، وما بين الاختلال، حيث يودى الاختلال الى دفع التوازن الادائى... وبالتالي فان التوازن هو الحاله السائده فى المجتمع، وهو توازن حركى تدافعى وتفاعلى يتحقق من اجل انسجام المجتمع، ومن اجل توافقه مع الاتجاهات العامه للاداء المتحقق من افراد المجتمع، ومن تأثير هذا الاداء على المجتمع، يعد التوازن احد المطالب الاساسيه فى اى مجتمع من المجتمعات، فضلاً عن ان متطلبات البناء تفترض وجود قدرأ مناسباً من هذا التوازن الادائى، وبالتالي فان تحقيق معدلات من النمو يحتاج الى احداث هذا القدر من التوازن الحركى الادائى فى كافه مؤسسات الدوله، وبالتالي فان اى اختلال يحتاج الى استعادة التوازن الحركى الادائى... ولا يجب ان يسمح باستمرار هذا الاختلال لوقت طويل، حتى لا يودى ذلك الى انفجار تناقضات المجتمع، حيث يحتاج اى مجتمع للمحافظة الكاملة على توازناته الحركية الاتجاهية نحو استراتيجية التنمية



المتواصلة، وبالتالي فإن احلام المجتمع وطموحاته تتحقق بافضل السبل، وفضل الوسائل، وفضل الادوات، وفضل الطرق.... وبافضل السياسات التى تعمل على تحقيق التوازن الحركى والمحافظة عليه.

ويتطلب الامر فهماً ووعياً ادراكياً شاملاً بأهميه وضروره هذا التوازن، خاصه فى تحقيق معدلات نمو حركيه فاعله، وهو ما يحتاج الى اظهار، خاصه ان الجوانب الامتصاصيه للتوازنات الاتجاهيه العامه تكون لها فاعليه كبيره فى تأمين نمو المجتمع.

وبالتالى فإن هناك آليات تعمل على ما يلى:

- تحقيق التوازن الحيوى فى المجتمع.
- المحافظه على هذا التوازن الحيوى.
- استعادته التوازن الحيوى عند حدوث اختلال.

وبالتالى فإن تعاملات التوازن تنظر الى القوى السائده فى المجتمع، ومن خلال هذا التوازن الحركى يتم استيعاب التناقضات السائده فى هذا المجتمع، ويتم امتصاص تأثيراتها المختلفه، خاصه تلك التأثيرات السلبيه المسببه للعديد من مشاكل النمو، ومشاكل عدم الاستقرار.

وبالتالى فإن هناك قدر كبير من تفاعلات الدوله مرتبط بهذا التوازن المنشود، خاصه ان كثير من اهداف الدوله يتحقق مع توافر هذا التوازن، وبصفه خاصه فى معدلات النمو والتنمية للقطاعات الاقتصاديه الثلاثه، اى القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى... ومن خلال نشر مشروعات كل قطاع منها.

فضلاً عن النمو المتوازن فى المجالات الاخرى، خاصه المجالات السياسيه، والثقافيه، والاجتماعيه، والامنيه المؤثره على الشكل العام للدوله.

#### رابعاً - اعتياد السجّاح للأفّر بالتطوّر والتطوّن:

تحتاج الدول الى كل فرد من افراد المجتمع لان يعمل، وان يشارك بفاعليه كامله فى تحقيق الاهداف العليا للمجتمع، خاصه ان القوى المختلفه عندما تتوحد وتوجه خطواتها نحو تأسيس منهجيه ايجابيه تساعد على تيسير النمو والتّميّه المتواصله والمستدامه، حيث يعانى اى مجتمع فقير من فقر رهيب فى الكوادر المفكره التى تعطى له افكار التقدم والرقى، فضلاً عما يمارس ضد هذه الكوادر لدفعها الى الهجره الدائمه او المؤقتة<sup>(1)</sup>، خاصه محاولات:

- الطمس. - الرفض. - التّسفیه.
- التّزهييق. - التّصفیه. - الاطاحه.
- السخريه. - الاعاقه. - التّجنين والاصابه بالعتّه والجنون.

وهو ما يجعل هذه الفئه من ابناء الوطن فى اوضاع قلّقه تتصف بدرجه كبيره من عدم الارتياح... وبصفه خاصه ان احاطه هؤلاء المفكرين بافراد غير مؤيدين، وغير مقتنعين بهم، سوف يؤدى ذلك الى عدم سلامه العلاقات الوظيفيه القائمه فى هذا المجتمع... وتكون اوضاع طارده للعلماء والمفكرين.

وبالتالى يفقد المجتمع احد القوى الرئيسيه للتطویر، ويحدث فيه شرخاً عميقاً مؤثراً على:

- الدافعيه نحو التطویر.

---

(1) يدّ لزيّف العقول من احطّر التهديدات التى تواجه المجتمعات، خاصه المجتمعات الفقيره، والتى تعمل على طرد ابناءها الى الخارج، وتمارس ضدّهم عمليات القهر والتخلف، وتمارس ضدّهم كافه العمليات التى تؤدى الى هجرتهم الى الخارج، وفى الوقت ذاته فان مغريات الدول الكبرى تكون مؤثره على جذب هذه العقول للحياه فيها، خاصه مع توافر الامكانيات والموارد الكافيه للاتفاق على البحث العلمى الذى يقومون به..

- الاهداف العليا للتطوير.

- الامكانيات اللازمة للتطوير.

ويصبح التطوير مجرد تقليدا اعمى لما وصلت اليه الدول الاخرى، ويصبح التطوير مجرد نماذج منقوله عن الاوضاع القائم في الخارج.

وبالتالى فان المجتمع في ظل وجود الدوله يتيح لهؤلاء العلماء مناخاً وجواً افضل لممارسه العلم... كما انه يتيح لكل فرد من الافراد ان يحقق حلمه وطموحه.

حيث يحتاج كل طرف من الاطراف في الدوله الى ان ينمو ويتوسع في كافه المجالات المحققه لذاته، وهو في ابعاده وجوانبه يستهدف: الافضل، والاحسن، والارقي، وهو في هذا السعى يحتاج الى وعى ادراكى شامل بحقائق تفرضا عليه متطلبات النمو والتوسع والازدياد، خاصه ان ارتباط كل منها بالتفاعل الحيوى لنمو المجتمع يفترض وجوداً السماح بهذا النمو والتوسع والازدياد... وهو ما يعنى ان كل فرد لديه القدره والرغبه على السعى نحو تحقيق تفاعلات النمو والتوسع والازدياد، وهو ما يعنى ان السماح له مرهوناً بالسماح للآخر.

وبذلك فان التناقض القائم في المجتمع يصبح احد السبل من اجل التقدم والتفاعل، خاصه ان التطور القائم في المجتمع يعمل تأثيره وينتج اثره، سواء على الافراد او على النظم، او على الادوات والوسائل والطرق والاساليب... الخ.

وبالتالى فان احد الحلول الاساسيه لمشاكل التناقض القائم في المجتمع يرتبط بالسماح لهؤلاء الافراد بالنمو والتوسع، وعدم معارضتهم او محاربتهم، بل ان جانب كبير من مشاكل المجتمع يمكن ان يساهموا في ايجاد الحلول المناسبه لها.

وبالتالى فان السماح للفرد بالتواجد يعنى ايضاً السماح للآخر بالتواجد، وان منعطفات التوافق مترابطه تؤدي الى زياده الاحساس بالآخر باعتباره القاسم

المسترك من كل شئ.

وهو ما يؤكد على ان احترام الآخر، والاستماع اليه، وبذل كافة الجهود من اجل حل مشاكله، هو فى الحقيقة حل لجميع مشاكل المجتمع، مع الاخذ فى الاعتبار ن خذه التطرف سوف يتم استيعابها فى اطار المجموع العام لافراد المجتمع، واتجاهات كل منهم، وان التقارب الذى سيتم احداثه هو تقارب دائم ومستمر وفعال.

حيث ان الآخر هو جزء اصيل من المجتمع، وان السماح له بالتطور والتفوق عنصر اصيل فى تنمية المجتمع بكافة عناصره ولجزاءه، ودون ان يحدث طغيان يدمر العلاقات القائمة فى هذا المجتمع، وهو ما يرتبط ارتباطاً قوياً بوجود الدولة التى يجب ان تحمى، وتحافظ على الوجود والنمو الحركى لتفاعلات وتوازنات المجتمع، ويتم ذلك من خلال السماح للآخر بالتطور والنمو والتوسع، ودون ان يطغى او يحتكر او يدمر الاخرين، خاصة اذا ما كان يملك ادوات النفوذ والمال والسيطرة.

ويقوم ذلك على استخدام الآخر فى ايجاد المشروعات التنموية المتعدده، وهو ما يعنى جعل الآخر عنصر فعال فى اطار المجموع العام لافراد المجتمع، بحيث يتم الاستفادة منه بشكل علمى وعملى كبير، وجعل المجتمع اداه امتصاص فعاله لامتناس التطرف الذى يحدث لدى هذا الآخر.

وتعتمد فلسفه مشاركته الآخر، وتحويله الى متعاون على طبيعته البشريه التى نعى وتضافر كافة الافراد لديها، خاصة ان الخطر الذى يهدد الدولة يرتبط فى كافه نواحيه بهؤلاء الافراد، وبمختلف انتماءاتهم وولائهم وعقائدهم<sup>(1)</sup>.

---

(1) يعد مواجهه التطرف الذى ينشأ فى المجتمع من خلال السيطرة على افراد المجتمع، ومن خلال جعل الارتباطات التوافقية بين الافراد دافعه للوحده والتعاون والمشاركة، وجعل افراد المجتمع فاطين فى تطويره وفى نموه وفى توسعه.

### خامساً - تحقيق السلامة المجتمعية بشكل دائم ومستمر:

لا يستطيع اى مجتمع من المجتمعات ان يحقق نمواً متواصلاً من غير ان يكون متمتعاً بالامن والاستقرار، وهو ما يطلق عليه مصطلح "السلامه المجتمعيه"، وهى سلامه لكل افراد المجتمع، ووسائله، ومنظّماته العامله فيه وترتبط السلامه المجتمعيه بافراد المجتمع، والذي يعمل على نبذ الخلاف القائم بينهم، وعلى امتصاص اى تأثيرات سلبيه تحدث فيهم، وبالتالي التعامل معهم وفق المسلمات البديهيه المشتركه، والتي تقاس بالسلامه المجتمعيه، وتجلو المجتمع من اى ازمات او مشاكل.

حيث ان السلامه المجتمعيه عنصر اساسى ورئيسى، وهى هدف لا تستطيع اى قوة تحقيقه سوى الدوله، وهى هدف دائم ومستمر مرتبط بوجود الدوله، ويرتبط بفاعليتها الكامله، خاصه ان هدف الاستقرار القائم فى المجتمع هو هدف اساسى تحتاج اليه الدول من اجل مواصله عمليات النمو والتوسع، وهى عمليات يتحقق من خلالها اهداف التنميه المتواصله، وهو رهن عنصر الرضا الذى يشعر به افراد المجتمع تجاه الدوله، والتى تساعد على جعل عنصر الرضا قائم لدى هؤلاء الافراد، وبالتالي فان عنصر الرضا هو عنصر تتواصل قائم لدى كل من الفرد بذاته، والمجتمع الذى يعيش فيه... وهو ما يجعل هناك تأثير متبادل بين الطرفين:

وبالتالى فان ضمان السلامة المجتمعية، هو الامان لعمليات:

- جذب الاستثمارات الاجنبية.
- توطين الاستثمارات المحليه.
- زياده معدلات النمو بشكل متواصل.

- تحقيق الواعدية الايجابية لافراد المجتمع.

- زيادة فاعلية افراد المجتمع.

- تحقيق الترابط الحيوى بين افراد المجتمع.

- تحقيق الاعتمادية المتبادلة بين مؤسسات المجتمع.

وبالتالى فان السماح بالنمو المتوازن لكافه افراد المجتمع، ومنظماته، ومؤسساته يساعد على حيويه المجتمع، ويدفع الى نمو قدره المجتمع على حفظ ذاته، وعلى امتصاص التوترات المتصاعده، وعلى احداث حاله من الرضا بين افراد الشعب، وحمايته من عناصر هدم الاستقرار.

ان هناك تناقضات حاده مؤثره على عنصر الاستقرار، وهى تعمل على احلال عنصر الغضب والسخط لدى افراد الشعب، وزياده درجه التوتر لديهم بما يحدث ثوره فى المجتمع.

ان هذا يدفع الى التاكيد على ان "السلامه المجتمعيه" احد الاسس الجوهرية اللازمه لصنع مناخ الاستقرار الدافع لتطبيق مناهج النمو المتسارعه فى تنميه هذا المجتمع.

ان احد ابعاد السلامه المجتمعيه هى جعل "الامن" اساس النجاح الدائم القائم فى المجتمع، وهو امن له ابعاده التى يقوم عليها، خاصه:

- امن الافراد.

- امن المبانى والمنشآت.

- امن المعلومات.

- الامن القومى الشامل.

وبالتالى فان وجود الدوله يجعلها تحقق هذا الامن، ويجعلها تحقق هذا الاستقرار، وبفاعليه كامله، خاصه الامن الوقائى الذى يتنبأ بمواضع الخطر، ويبادر فوراً بمعالجتها قبل حدوث الخطر الامنى.

ان هذا كله يضع ابعادا وجوانب اساسية على دور الدوله، ويعطى لها مفهوما واضحا، خاصة ان كافة محاولات "قتل الدوله" أو "خنقها" ادت الى طغيان الحاكم، والى تجبره وجبروته، الى استبداده، والى الفساد بكافة اشكاله واللونه، سواء كان فسادا سياسيا، او كان فسادا اقتصاديا، او كان فسادا اجتماعيا، او كان فسادا قضائيا... فضلاً عن الفساد الاخلاقى المدمر لكل شئ...

ان هذا يضع امامنا خريطة طريق لضرورة ان توجد الدوله، وان تحافظ كافه القوى المجتمعيه عليها، وان تعمل على زيادة معدلات نموها، وان تعمل على جعل ارتباطها الفاعل مرهون بتحقيق التوازنات الحركية الايجابية الفاعلة داخل المجتمع، خاصة ان التوازن الحركى هو صفة الحياة المستقرة الفاعلة، وهو امر حيوى واساسى للدول التى ترغب فى احداث النمو، وفى التوسع، وفى تحقيق التفاعلات الارتباطيه المؤثره على حركه الاستثمار... ان هذا الجانب هو احد العناصر التى تحتاج الى جعل الاستقرار احد المعالم الاساسيه للمجتمع، وهو هدف اساسى ورئيسى للدوله.

## خاتمة

لما تعد المسألة مجرد تفرقه شكليه او موضوعيه بين نظام الحكم، وبين الدولة التى تحمى وتحمى وتضمن، بقدر ما استطاعت ايجاده وصناعته، وزياده تكريسه واستخدام مهارات وفاعليات متطوره من اجل الوصول الى الاهداف الموضوعه، وهو احد العناصر اللازمه لظهار اهميه ودور الدوله.

فقد جرت العديد من المحاولات التى طمست وجود الدول فى ظل غياب فسرى عن الوجود، وعن ممارسه الانوار، وحل محل الدوله نظام حكم يقوم باحلال نفسه محلها، والتسمى باسمها والقيام ببعض وظائفها، وقد كشف التزوير الذى حدث عبر مواقف متأزمه، خاصه ان الازمات التى حدثت كانت شديده لا تستطيع الا الدول حلها، واهمها مشاكل:

- البطالة والعطالة وعدم وفره الوظائف.

- الفقر والعوز والبؤس.

- الجهل وعدم وجود نظام تعليمى فعال.

- المرض وعدم وجود نظام سليم لمعالجته.

- التزمت وانتشار التطرف والارهاب.

ان هذا يوضح بشكل رئيسى ان الدوله نظام اساسى وفعال يتم تأسيسه من اجل الوصول الى تحقيق اهداف بالغه الاهميه لصالح الشعب، وهى فى الواقع نظام ادارى يشتم بالكفاءة، والعداله ويتم بالفاعليه الكامله.



فقد عرفت الشعوب والامم فى مختلف الحضارات وجود الدولة (1)، ووجود مؤسساتها، وعرف الخبراء كيف تقام الدول، وانها وجدت لاسباب اداية يتم القيام بها، وهو ما يعنى ان الدول وجدت لتبقى، يزيد دورها وفقاً ومقتضيات طبيعية دافعة لهذه الزيادة... وبالتالي لا ينقص دورها بعد ازديادة، حتى مع الضغوط التى تعمل على تقليص الدول... وتقليص ادوارها المختلفة، خاصة فى مجال الامن، والمجال العسكرى، والسياسى، والاقتصادى، والاجتماعى، والثقافى... الذى تمارسه، وتقوم به.

ان هذا الفهم الاجمالى لدور الدولة يحتاج الى تفاصيل ارتباطيه، كما انه يحتاج الى ايضاح، خاصة ان اهمية الدولة لا تتضح فقط من وجودها، بل ايضاً تتضح من اخطار عدم الوجود.

وبذلك فان اظهار ما تقوم به الدول من اجل شعوبها هو ام يساعد على توليد الضغوط الشديده لتحويل الغضب الشعبى الى اداة تعرض وجود الدولة، وتفرض فاعليتها وقوتها، وتفرض ايضاً سطوتها وفاعليتها، سواء بحكم الدور الذى تقوم به حالياً، او بحكم متطلبات هذا الدور وما يمكن ان تقوم به مستقبلاً.

ان غياب الدولة يعد مؤامرة تشارك فيها دول ومنظمات خارجيه تستهدف الدولة، وتمارس ضغوطها من اجل ازاله عناصرها، وتقويض دعائمها... وهى عمليه خطيره، خاصة اذا ما استخدمت عناصر داخلية من اجل هم الدولة ومن اجل تحويل مجتمعها المسالم الى فئات، وإلى احزاب، وإلى طبقات، وإلى عناصر متناحرة، يدور

---

(1) الدولة كيان ادارى فاعل له شعب، وله اقليم، وله سياده... كما ان له تمثيل، وله اعتراف، والدول بذلك تسمى وتترك حقائق التواجد فى عالمنا المعاصر، وتعرف متناقضات التوافق مع ازماته وكوارثه، والدولة بذلك عنصر مؤثر ومتأثر بالعديد من المتغيرات الحيثيه والمستجدات التى ترتبط بالتوازنات العامه للحركة الفاعله المؤثرة بتناقضاتها الجديد.

بينهم صراع مسلح، وتقوم بينهم حرب ثأرية لا يكون فيها طرف منتصر.

. ان حرب التناحر هي نتيجة منطقية لعدم وجود الدولة، وهي حرب متسعة شاسعة تجمع بين افراد الفريق الواحد عند اصطدام المصالح بين افراد الشعب وظهور قلة مستأثره بالثروة والسلطة، وظهور امتعاض وغضب شديد، واعتراض من جانب الكثيره... وهو ما يؤدي الى انقسام الشعب الى عدة فئات، وطبقات، وعناصر... ضد بعضها البعض.

ان فناء الدولة ياتي من خلال تفكيكها.. من خلال اثاره النعرات القبلية، واثارة العناصر والاعراق الاثنولوجية، واثارة الخلاف خاصه في الاقل الخاص الجزئي... وهو ما يجب التحوط منه والحذر من احداثه، خاصه ان الدول لا تعيش في فراغ، بل انها تحيا وتعيش في متناقضات وصراعات عديدة، بعضها داخلي والآخر خارجي، وهي صراعات متأججه تدعمها وتغذيها مؤامرات متسعة — يتم ممارستها بشده.

وهي مؤامرات تدفع اليها وبها وفيها قوى متحفزه، للانقضاض ومتممره من اجل الا جهاز على الفريسه، يتم اعدادها خارجياً من رجل القيام بهذا الدور الذى تكربت عليه، ويتم تجهيزها للقيام به.

ان التاريخ الانساني يظهر لنا بما لا يدع مجال للشك، كيف اختفت دول بعد ان ثلاثت قوتها، وبعد ان نجح اعدائها في تفكيك روابط وواصر ارتباطها، وتحويل الولاءات والانتماءات العامة الى خاصة (1)... وهو ما يجب التنبه اليه،

---

(1) تستخدم في ذلك نظرية الدفع الذاتي للشهوات لدى النظام الحاكم، خاصه ما يتصل بسلوكياته، واحاطته بطبقه من الفاسدين، فضلاً عن اعتبارات التوريث، واستغلال نقاط ضعفه في ارباك مؤسسات الدولة التكيفيه، وفى قتل الدوله من اجل اشباع هذه الرغبات، وتستخدم في ذلك ثقافه الانتهاز، وثقافه انتهاك الحرمات، وثقافه الاستيلاء على كل شئ عليهم، واعتبارهم حضرات تباد وتقتل لعدم ضرورتها وعدم احتيبتها..

والاحاطة بابعادة، وبجوانبة... وبصفة خاصة مخاطرة وتهديدهاته... ان حروباً كثيرة قد اشتعلت، ودارت بين ابناء الوطن الواحد... بين الاخوة نتيجة لهذا التفتك... نتيجة للعنصرية... نتيجة للشعور السائد بالدونية... نتيجة للاضطهاد... نتيجة للظلم... فالظلم هو مفجر الثورات، وهو دافع قوى من اجل تحقيق العدالة... ان الثورات العنيفة التى اجتاحت العديد من دول العالم كانت بسبب الشعور بالظلم الفادح، وقد دفعت هذه الدول الثمن الكبير من اموالها، ومن نفوس ابنائها نتيجة هذه الثورات... وبالتالي فان تحقيق العدل سوف يودى الى التخفيف من التوتر والضيق والغضب المؤثر فى عمل الاضطرابات والثورات.

وهو ما يجعل من دور الدولة اساسى ورئيسى فى ضوء سلطاتها العامة التى تقوم بها، سواء كان ذلك متمثلاً فى السلطة التشريعية، او السلطة التنفيذية، او السلطة القضائية... فى اتساق دائم ومستمر، وهو ما يحتاج الى فهم كامل لطبيعته هذه السلطات، والى ضروره استقلالها... ولا يجب ابدأ السماح بأى فساد فى اى منها... بل التعامل باستقلالها ونزاهه مع كل منها... فالحرص على الاستقلال يكون دافعاً لحسن قيام كل منها بوظيفتها.

ان هذا يوضح بما لا يدع مجالاً للشك ان هناك اساس رئيسيه لحكم الدوله، وان اساس هذا الحكم قائماً فى صلبه على العدل، وان عداله الدوله امر اساسى ورئيسى ومنزه عن اى غرض من الاغراض.

وبالتالى فان تحقيق العدل هو اساس رئيسى لقيام الدوله، وهو ركن اساسى من اركان حكمها... وهو ما يظهر من خلال ظلم اعداء الدوله عند انسلالهم من خلال:

- اشاعة الظلم بكافة اشكاله والوانه فى المؤسسات التى يشرفون عليها.

- اشاعة التباين والاختلاف بين الافراد والدخول فى نزاع معهم.

- سيادة الجهل والحمافة فوق العلم والكفاءة، وسياده اوضاع ظالمة.
- اشاعه التداخل بين السلطات التشريعيه والتفنيذه والقضائيه فى تحد عميق مع استقلالهم، واستخدام تعارض المصالح الشديد بين كل منها والاخر.
- افساد العلاقات بالرشاوى واكل مال الناس بالباطل واضاعه الحقوق لكافه افراد المجتمع.
- تميع المسؤوليات، وتميع السلطات الوظيفيه، وعدم وجود اجهزه رقابيه حقيقيه لتصحيح الاوضاع.

ان المقارنة الهادئة بين الانظمة المختلفة للشعوب، سوف تظهر ان تقدمها كان نتيجة لوجود الدولة، ولقيامها بدورها، وان هذا التقدم الذى بلغته يعود فى شكله العام الى حسن قيام الدولة بدورها، وبذلك فان للدول دور اساسى فى رقى وتقدم شعبها، وفى اكتسابها مكانة لائقة لهذا الشعب، وفى حصوله على مستوى حياة جيدة، وهى عملية اساسية فى سيادة الدول... وهو امر ملموس فى تحقيق كرامه كل من الفرد والمجتمع، خاصة ان كرامه الدوله هى فى الاساس كرامه شعبها.

وهو ما يعنى ان الكرامه الانسانيه عمليه اساسيه قائمه ومستخدمة ومطبقه بشكل كامل، وان الحرص العام على اظهارها سوف يساعد على اختفاء ظواهر الاستعباد والظلم الشديد الذى يعانى منه افراد الشعب، ومؤسساته، ومنظماته.

وبالتالى فان وجود الدوله سوف يحقق المساواه بين افراد الشعب وسوف يتيح الفرص المتكافئه بين افراده، وسوف يجعل من كرامه الفرد كرامه للمجموع.

فلا توجد سيادة لشعب منقسم على ذاته، بينة وبين بعضه البعض صراع مرير، والظلم قائم فيه، ما بين طغيان السادة وخنوع العبيد... وهو ما يحدث فى كثير من دول العالم التى تجتاحها الاضطرابات والثورات العنيفه.

وتظهر أهميه وجود الدوله من خلال الامن الذى توفره لافراد الشعب، وهو مطلب اساسى للطبقه الوسطى من المجتمع، حيث يمثل لها الامن حاجه انسانيه اساسيه لا تستطيع الا الدوله توفيره

وهو ما يظهر بشده عندما يرغب النظام الحاكم واتباعه فى اشاعه روح الفوضى، وفى ارباب افراد الشعب، وشغله الى حين هروبه الى الخارج بالاموال التى استولى عليها.

ان هناك دورا ملموسا وفعالا فى تامين الدول لذاتها، وفى توفير كافة متطلبات الامن الداخلى والخارجى لها، وان هناك ارتباط قوى بين مستويات الامن المختلفه، اى:

- مستوى الامن للافراد.

- مستوى امن المباني والمنشآت.

- مستوى امن البيانات والمعلومات.

- مستوى الامن القومى الشامل.

يضاف الى ذلك ابعاد وجوانب اخرى لتحقيق وظيفه الدوله، وتحقيق فاعليتها وتفاعلها، وبذلك تصبح الدوله كيان ادارى مستقل، قادر على اداره ذاته، سواء من خلال: التخطيط، او التنظيم، او التوجيه، او التنسيق، او التحفيز، او المتابعة، كما ان تفاعلات الدوله فى ايجاد الوظائف العامه والمتخصصه تجعل منها فاعله على كافة المستويات، خاصه فى:

- فتح مجالات جديده يتم فيها التوظيف بشكل شامل ومتكامل لكافه العاطلين عن العمل.

- ايجاد المشروعات الجديده والدفع بالاستثمار الى مجالات جديده تعمل على زياده عدد الشركات بمختلف الانشطه التى تمارسها.

- تحقيق الفاعليه الكامله لكافه القطاعات من اجل تحقيق العماله الكامله، والنمو، والتوسع بشكل اجمالى مضطرد.

- ويتحقق بوجود الدوله التفاعل الانسانى من اجل تحقيق التقدم، ومن اجل الوصول الى تحقيق التنميه الاقتصاديه المستدامه، وهو ما يرتبط بهذا القدر المتناسب من التفاعل لحقيقي من اجل الوصول الى التقدم بكافه جوانبه ومجالاته المتعدده.

وبذلك فان الدوله حقيقه اساسيه ولازمه للتفاعل الانسانى، وهى بذلك مطلب اوجنته حاجه للشعوب، واوجنته طموحاتها التى تظهر وتتداول وتقل الكثير، سواء بحكم موقعها، او بحكم دورها، او بحكم الاحداث المحيطه بها، مؤثره ومتأثره بالاحداث والحوادث، فاعلة ومتفاعلة فى الجو المحيط بها، وهى تعطى مدلولات لسعيها نحو التقدم، خاصة ان هذا السعى هو احد الاسس القويه لتمامك الدوله<sup>(1)</sup>، ودافع قوى للتمسك بها، وبذلك فان للدوله رساله تقوم بارسالها، سواء الى قواها الذاتيه الداخليه، او الى الاطراف الاجنبية المحيطه بها، وهى رساله تؤكد ان للدوله دور فاعل فى تحقيق تقدمها، وان هذا التقدم لا ينصب على المجال الاقتصادى

---

(1) استخدمت بعض انظمه الحكم تنميه للتخلف من اجل الإبقاء على التخلف الشديد الحادث فى نظام الحكم وفى افراد الشعب، وفى الحياه، وهو ما يودى الى تصعيد حاله من التوتر والغضب الشديد الذى يودى الى الثوره ضد هذا الاستبداد والطغيان وقد ارتبطت هذه الانظمه القميه باستخدام التخويف واستخدام الارهاب فى اشاعه الغراب الاقتصادى، واستخدام الترويع الاقتصادى، واستخدام البلطجيه والشيجه واللقطاء فى فرق الارهاب، والترويع الأمنى ... ويعد استخدام طائفه من المجرمين من اجل ترويع افراد الشعب أحد اساليب تقييب الامن ... والتى تستخدم فى عديد من الانظمه المستبده لقتله محدوده، ويتم التغلب عليها من خلال اعاده هيكله الامن، وتعديل نظامه.

فحسب، بل يمتد الى كافة المجالات التى يقاس بها تقدم الدول.

ان هذا الدور يبرز أهميه وضروره استعاده الدوله لادوارها، وان من الضروري التصدى لكافه المحاولات الخاصه بظمن واخفاء هذا الدور، خاصه ان ادوار الدوله مرتبطه فى ادائها ببعضها البعض... بحيث تؤثر احداها فى الاخرى، وبالتالي فان عدم القيام باى منها يعمل على انتهاء دور الدوله.

وهو ما يقتضى وعياً ادراكياً شاملاً من جانب المسؤولين عن الدوله، وعن تقدمها، وعن ارتقائها، وعن تحقيقها للتقدم المنشود... وهى جهود لا تتم الا بمعرفه الدول، والتى تعمل على بعث نهضتها من خلال تحقيق اهدافها.

ان هناك رغبة حقيقية جارفة وفاعلة فى تسييد الدول، وان استخدام الذكاء الانسانى فى الحروب يؤدى الى:

1- انسلاخ بعض الدول عن حقيقتها، وعن واقعها، واقرمتها الى حد تنقيذ قوى الفعل فيها ليصبح هذا الفعل داخلها، والغاء الدوله لدورها الخارجى، تمهيدا لالغاء دورها الداخلى، وبالتالي اقرمتها داخليا بعد ان تم تهميشها خارجيا، وهودور ممارسة قوى خارجيه، متغترسة، تملئ ارادتها على الدول صغيره الحجم، وهو ما يتطلب وعيا ادراكيا شاملا باهميه دور الدوله.

2- اقزمت الدول لذاتها، وموافقتها على قيام افراد بوظائفها، وعدم ممارستها لادوارها، وقبولها للحكام القبليه، والتى تقسم الدوله، وفقا للمصالح الخاصه بكل قبيله منها، وبالتالي انعدام سلطة الدوله، وتضاؤل ممارستها التى تقوم بها، وحدث امتداد لسلطة القبيله، وتسييدها، سواء محليا او خارجيا.

3- تضاؤل وظائف الدوله الى درجة ابتعادها عن الحلم القومى الطموح الذى تسعى الى تحقيقه، وهو ما يقلص دورها بشكل اساسى، ويؤدى الى فقدها

هذا الدور... خاصه عندما تتحول الى الجانب الشخصى السئ لنظام الحكم وعمليات الاقتصاد الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى والامنى السائد فى الدولة، وتحوله الى نظام الحكم المتغطرس المستبد وتجاهل افراد الشعب.

4- نشوء علاقات شاذة وغريبة لسيطرة افراد بذاتهم على النشاط والاعمال، وتقنينهم لمجموعة من القوانين التى تراع مصالحهم، وانصياع الدولة لهم، فى تحد سافر، وعداء دائم للشعب الذى يزداد توتره تمهيداً لانشقاقه وعلان ثورته<sup>(1)</sup>.

5- تضال دور الدولة فى تشكيل النظام العام مع ازدياد دور الافراد، والقبيلة فى هذا الدور، وتصارع كل منهما على حيازه اكبر نصيب من المكاسب التى يتيحها لهم نظام الحكم.

وبذلك فان الدول قد تدفع الى اقزمت دورها تمهيداً لالغاءه، وهوامر خطير للغاية لا يجب ان يتم او يسمح به، بل ان اعتبارات القيام بالوظيفة الاساسية للدول، تتطلب كثير من الجهود التى تقوم بها الدولة ككيان ادارى مستقل فعال، يستمد فاعليته من اداء هذه الوظائف، ومن حسن قيامه بها، وان اى تطوير يعتمد على مدى رؤية وواقعية متخذى القرار فى الدولة، ومدى احساسهم ونفاذهم مع هذا الدور، وخطورة الدور الذى يمارسونه.

وبذلك فان الدولة تكتسب اهميتها القصوى من خلال قيامها بدورها، وان هذا

---

(1) حيث لا يكون هناك اى اعتبار للمؤهل العلمى، ا الخبرة العمليه، او عنصر السن فى تحد سافر لكل شئ، وفى استخدام افراد لا يملكون حتى الموهبه من اجل تدبير عناصر الكين الادارى للدولة، ومن اجل زياده الضغط على افراد الشعب، والذى يصل الى درجة الظلم فى ظل اصراره على محطيات هيكل القيم والمبادئ العليا للمجتمع، والتى يقوم هؤلاء الافراد بهدمها، مما يفجر نيران الغضب التى تلتهم كل شئ.



الدور هو الذى يحدد طبيعة وعلاقات الحكم فى قطاعاتها الثلاث: القطاع العام، والقطاع الخاص، والقطاع التعاونى... وبالتالي فإن ارتهان دور الدول قضية اساسية للمصالح والمكاسب التى تسعى اليها، وهى ما يحكم ويتحكم فى دور الدولة، وفى طبيعة ومجال هذا الدور... وهو ما يعنى ان ممارسات الدول مرتبطة بالاهداف التى تسعى الى تحقيقها... وان التقدم فى كافة ابعادها وجوانبه امر اساسى تسعى اليه الدول.

وبهذا فان للدولة دوراً اساسياً فى خلق وإيجاد الوظائف المنتجة من اجل تعيين افراد شعبها، وفى الوقت نفسه تأسيس منهجية فعاله فى اثنائه هؤلاء الافراد، وفى وضع اليه جيده ومناسبه فى ربط هؤلاء الافراد من اجل وضع ما يلى:

- حد ادنى فى المرتبات يكفى للحياه الحرة الكريمه.

- حد اقصى للمرتبات لا يجب السماح بتجاوزه.

وبالتالى فان الدور الاقتصادى أهميه خاصه فى تأسيس العلاقات الوظيفيه الخاصه بالدوله.

ان حيوية دور الدولة هو العنصر الرئيسى لها، وان هذا الدور فى حقيقته رهين حجم المعارف الخاصه بكل نشاط من أنشطة الدول، وهو فى الوقت ذاته يظهر لنا بوضوح، ان الدول تعيش وتحيا وفقاً للدور الذى تمارسه، ووفقاً للمنهجية الاساسية التى اختطتها فى هذه الممارسة.

وهو ما يقتضى ان حجم المعارف التى تملك الدولة توفيرها من خلال اجهزتها المختلفه اكبر من قدرات الافراد، واكبر من قدرات القبائل....

ان الوعي باهميه دور الدولة هو الذى سيقود انشاء الدوله، وتطورها، وتوسيعها خلال المستقبل، وهو الذى سيعيد للدولة دورها، خاصه ان مخاطر

الالزمة سوف تؤدى الى ممارسات خاطئة لدور الدول، وهو ما يبرر الهجوم على هذا الدور... وهو ما يحتاج الى فهم وادراك واسع المدى لطبيعة دور الدولة، ولاهمية هذا الدور، سواء فى ايضاح حقوق المواطن، او فى ممارسات هذه الحقوق داخل الوطن.

ان تفاعل الدولة مع الخطر الخارجى، وممارستها الدور الذى يعمل على تحجيم هذا الخطر، وعلى وضع آليات التعامل مع هذا الخطر، وعلى وضع الترتيبات العلاجية لدرء هذا الخطر، واستخدام كافة الوسائل لمعالجه احتمالاته، فى تطور اساسى لدور الدولة فى الوقايه من الاخطار.

ان الدولة فاعلة بهذا الدور، وهى اساس للعمل الذى تحتاج اليه وتتعامل به معه وفية، وهو مقياس لنجاحها فى اداء وظيفتها التى تقوم بها.

ان هذا يحتاج الى بذل الجهود من اجل الارتقاء، خاصة ان هذا يقتضى وعيا ادراكيا بهذا الدور، وبممارسات هذا الدور، وهو ما قد يراه بعض الافراد انتقاص لذاتهم، وهو فى الواقع ليس انتقاص، ولكن وهو الاهم بناء هذا الدور، وتوفير متطلبات تواجده، وهو ما يعنى الكثير.

ان هذا الكثير الذى يحدث فى ادوار الدول، هو امر طبيعى اقتضته مراحل الضرورة والحاجة، وكلاهما اساس وجود الدول، وهو ما يتطلب وعيا ادراكيا شاملا، وفهما موسوعيا لطبيعة عمل الدول، واخذًا بمتطلبات توفير الحاجة والضرورة.

ان حجم اليقين الخاص بدور الدولة سوف يعكس ذاته واهميته من خلال الاتى:

1) رؤية فعالة واسعه المدى ممتدة الى المستقبل وتحدياته، وهى رؤية لازمة

للقوى الفاعلة لمعرفة توازنات واتجاهات هذا المستقبل، واحتمالاته، وما يتواجد فيه من فرص وتهديدات ونقاط قوة ونقاط ضعف، وبالتالي تحديد المجالات الحيوية التي سيتم تطويرها.

(2) معرفة كاملة بظروف الحاضر بتهديداته، وكيفية التغلب عليها وتجاوزها والتعامل معها وبها وفيها، واستخدام المناهج العلمية من أجل الوصول طاقه انتاجيه فعاله قادره على العبور الى المستقبل بخطى جيدة وفعاله.

(3) علم كامل بما حدث في الماضي واحاطة كاملة بالاعداء والاصدقاء، وما يمكن ان يقوموا بتقديمه، ومدى وفائهم بتعهداتهم، او مدى التعويل والاعتماد عليهم، وبصفه خاصه فى تفعيل قضايا الحاضر من رجل تحقيق اداء افضل وارقى فى المستقبل.

وهو ما يتطلب احاطة ومعرفة كاملة بالاوضاع والظروف الحاكمة والمتحكمة فى ما يتم ويحدث فى الانشطة المختلفة التى تمارسها الدولة.

ان هذا الفهم الهادئ لدور الدولة سوف يساعد على زيادة فاعليتها، وفى تنمية هذه الفاعلية، خاصه ان اكتساب هذه الفاعليه يحتاج الى تضافر الجهود من اجل تحقيقها، وهو ما يدفع الى ما يلى:

- تحقيق التعاون بين كافه الاطراف.

- زياده المشاركه بين كافه الاطراف.

- تعزيز الفاعليه بين كافه الاطراف.

ان القوى المتربصة بدور الدولة كثيرة، بعضهم اعداء خارجيين يطمعون فى الاستيلاء عليها وتوجيه خيراتهم لمصالحهم، والبعض الاخر اعداء داخليون، وجدوا

ان مصالحهم الخاصة ترتبط بالاجنبى الدخيل، واغتراف المال الحرام الذى يسبيل مع الفئات التى يلقى بها اليهم.

ان هناك قدرا كبيرا من المعرفة التى تحيط دائما علاقات الدولة بافراد شعبها، وهى علاقات مستمدة من تاريخها، ومن انشطتها، ومن تجارب خاضتها الدول، واكتسبت كل منها عناصر التقدير والاحترام والاتباع.

ان هناك اهمية خاصة بالوعى الادراكى الشامل لاهمية وضرورة وجود الدولة، وهى عملية اساسية لاحداث التفاعل الحيوى حول هذا الدور، وامتلاك اسباب وجوده المتفاعل، وهو ما يجعل من الاحداث صانعة لدور الدول، كما ان الدول صانعة للاحداث، وهوما يظهر لنا بوضوح مقدار فاعلية الدولة، ومقدار الاحساس والشعور باهمية دورها.

ان هناك رؤية يجب ان تسود، وهى ان الدول قادرة على تحقيق امنها، وتحقيق تقدمها، وهى عملية تخضع لمنطق الفاعلية الذى يسود ويسيطر على كافه الاتجاهات التى تتبناها الدوله، وتقوم بها، وتقوم باخضاعها لسلوكها العام ونصرفاتها... وبالتالي فان التناقض الجوهرى الذى ينشأ نتيجة غياب الدوله مع التوجهات العامه للاهداف والطموحات الموضوعه يكشف الزيف الذى تعمل الانظمة على ايجاده، وتضع مع ذاتها فى الوقت ذاته سلوكيات جديده قائمه على ضروره اعاده الدوله، واستخدام كافه الوسائل من اجل تحقيق ذلك، والتشبيس بالاهداف والطموحات الخاصه بالدوله، وبنظام الحكم فيها<sup>(1)</sup>.

---

(1) يحتاج الامر الى تأسيس منهجيه تفاعليه بين وجد الدوله كدوله، وبين وجود نظام الحكم القائم فى الدوله، وهى منهجيه قائمه على الاستناد والاعتماد بشكل اساسى على جعل نظام الحكم يخضع فى سلوكياته وتصرفاته لكافه القوانين والشرىعات، وان يكون خادماً للشعب، وليس متسلطاً على افراده، وان يعمل على زياده غنى وفاعليه افراده.

ان هذا التناقض الجوهرى هو الذى يفجر العديد من الطاقات الابتكاريه من اجل اعاده بناء الدوله، ومن اجل اختيار السبل الخاصه ببناء الدوله من جديد، واطهار أخطار غياب الدوله، واطهار المخاطر التى تستهدف التعامل مع الكيان الادارى فى ظل عدم وجود الدوله، وبالتالى تؤدى الى هشاشه نظام الحكم الذى سريعاً ما ينهار نتيجة هذا الغياب المفعل للدوله، وهو ما يضيف ابعاداً جديده للمخاطر والتهديدات التى تدمر وتؤدى الى هذا التناقض الجوهرى.

ان بدايه اظهار أهميه وجود الدوله ينشأ من حجم التهديدات التى تواجهها، وهى تهديدات تتراوح ما بين عدم قيام الدوله بادوارها، وما بين اختلال الدوله، وسلبها سيادتها، وهو ما يحتاج الى الكثير من الجهود من اجل تحقيق ذلك، خاصه ان هناك اوضاعاً أشد قسوه مؤثره على هذا التناقض المتحقق فى ظل غياب الدوله... ووجود نظام هش بديل يعبر عن الكيان الادارى المفترض وجوده فى ظل هذا الغياب<sup>(1)</sup>.

ان هذا يضيف الى أهميه وجود الدوله ابعاداً هامه تحتاج كل منها الى ايضاح وتفعيل، خاصه ان تفعيل دور الدوله يعطى لها قدرات اضافيه جديده، ويعطى لها ابعاداً وجوانب اضافيه اكثر أهميه من اجل تحقيق الفاعليه الكامله، سواء فى الدفاع عن ذاتها، او فى تحقيق الرفاهيه ومستوى جوده حياه افضل لشعبها... فالدوله كيان ادارى فعال، له دوره متناهى الاهميه والضروره، ليس فقط فى الجوانب الحياتيه،

---

(1) كثيراً ما يؤدى الكيان الادارى القائم فى ظل غياب الدوله الى اقزومه شديده، خاصه فى ظل اوضاع مكره وخبيثه، وفى ظل اطماع شديده ورغبات عارمه فى اختلال الدول، وفى الحصول على المكاسب والارباح، وهو ما يعنى ان نجاح المؤامرات الخارجيه مرتبط بطبيعته نظام الحكم الذى تم استخدامه للتآمر على الدوله، والاستيلاء على ثرواتها، واستخدام الارهاب الشديد من اجل الوصول الى هذه المكاسب، وحرمان الشعب منها، وهو ما يضع مبدأ عام يؤثر على تواتر الدول، وعلى اتجاهات هذه التوازنات..

ولكن أيضاً لما يمكن ان يستهدفه فى المستقبل، خاصة ان تنمية الامكانيات والموارد كفىل باطلاق طاقات هائله للوصول الى صوره المستقبل، كما يجب ان تكون، وهو ما يرتبط اساساً بوجود الدوله.

ان هذا يؤكد بما لا يدع مجال للشك ان استخدام الشائعات، واستخدام الفزاعات، واستخدام الاساليب البشعه من اجل استبدال نظام الحكم بنظام حكم آخر بديل... لا يغنى عن وجود الدوله... فوجود الدوله يقضى على الشائعات، ويضع اطار عام يحمى من المؤامرات الخبيثه... خاصة ان الدوله فى هذه الحاله، هى عباره عن عقل جماعى يزيد من درجه الوعى والادراك الشامل بحقائق العصر، وبمدى اتساع الرؤيه امام هذه الدوله.

ومن الفهم العميق لاهميه دور الدوله فى مجتمعاتنا الحديثه، وهو ما يبطل اى محاولات لانهاء وجود الدوله، ويحث بشكل مباشر على اعاده دورها، ليس فقط باعتباره الدور الاشرافى العام على القطاعات الاقتصاديه الثلاثه: العام، والخاص، والتعاونى ... ولكن باعتباره الموازن لعمليات النمو والدفع الاستثمارى، واداه تحقيق معدلات مناسبه للتنميه الاقتصاديه المتوازنه، واداه اضافه الجديد المبتكر الى رصيد الدوله القائم.

ان عوده الدوله، سوف يدفع بكافه مقومات الاقتصاد، سواء التقليديه، او غير التقليديه الى الاخذ باس وقواعد اقتصاد الابتكار، وازفاده الاقتصاد الابداعى اليها من اجل تحسين قوى الاقتصاد الوطنى، ومن اجل تفعيله بكافه مقوماته الاساسيه والفرعيه.

فوجود الدوله اساسى وضرورى من اجل تحقيق الاهداف العليا للمجتمع، ومن اجل حل مشاكله، ومن اجل ضرب الفساد والافساد.

ان هذا يحتاج الى وعى ادراكى شامل، والى فهم عام متبادل بأهميه الدور الذى تقوم به الدول والحكومات، والى أهميه تفعيل الذاتى الذى تحدثه الدول فى الاقتصاد الوطنى، وبأهميه الزيادة المضطرده فى جوده الحياه، وفى تنميه المصادر الابتكاريه الناجحه لهذه المقومات، وبأهميه زياده الطاقه الابداعيه المتولده عن جهود الدوله فى تأكيد وتنميه الاعتماد على المنهج الاقتصادى المناسب، الذى يوفر توازنات اقتصاديه اساسيه بين القطاعات الثلاثه (عام / خاص/ تعاونى) من اجل الوصول الى انتاج متناسب، وفاعليه متحققه... فضلاً عن تحقيق معدلات مناسبه من النمو والابداع والابتكار... فضلاً عن تحقيق قدر مناسب من الاستقرار الاقتصادى الذى يفرضه وجود الدول، وتفرضه سياسات وقوانين عادله، ويفرضه تعاون مشترك بين جميع العاملين فى المشروعات.

ان هذا يرتبط ارتباطاً قوياً بعده مقومات اساسيه أهمها ما يلى:

- الفهم العام لدور الدوله.

- الوعى الادراكى الشامل بأهميه هذا الدور.

- الوظائف التى تؤديها الدوله.

- المرحله التى بلغتها الدوله فى العلاقات الوظيفيه داخل الوطن.

- الكوادر التى تضطلع بالمسئوليه فى الدوله.

ان هذا يضيف الى ابعاد وجوانب دور الدوله، ويحدد منطلقاتها الاساسيه، ويعيد اليها دورها الطبيعى فى تحقيق النهضه الكامله لها... خاصه ان لكل دور معادلاته الكميه التى تحتاج دائماً الى توصيف، والى تعريف، وهو ما يستوجب فهماً وادراكاً كاملاً لعدده حقائق اساسيه هي:

- ان هناك كميات تفترض وجود الدولة، وتفترض نظاماً قياسياً واعداداً من اجل تحقيق التقدم المنشود، وبشكل فعال.

- ان هناك عناصر تحدد عمل الكميات المؤثرة على شكل الدولة المحدده، كما انها فى الوقت ذاته تحدد الاتجاهات التى تأخذها من اجل مستقبل افضل.

- ان هناك عوامل تعمل ويتسع مداها من اجل تحسين صوره وشكل الدولة، تزيد من اهميه وضروره ممارستها لادوارها التى تقوم بها.

وبالتالى فان الدولة فى هذا الاطار فاعله فى ذاتها عبر الكميات المتدخله، وهو ما يقتضى التعامل مع الدولة عبر هذه الكميات، خاصه ان هذه الكميات تتضمن عناصر عديده من اهمها رفع الكفاءه، وزيادة الفاعليه، وزيادة التأثير المتبادل بين قطاعات الدولة بعضها البعض من اجل الوصول الى تحقيق الاهداف الموضوعه.

ان هذا يتيح استخدام العديد من معدلات التوازن الاتجاهى المؤثره على دور الدولة، والى استخدام هذه المعادلات بالصور المطلوبه التى هى عليها، خاصه ان التحليل الكمى سوف يساعد على اظهار اهميه هذه الكميات المستخدمه، وبالتالى ضروره الاستجابه لكافه الضغوط الممارسه من اجل استعاده الدوله واستعاده ادوارها.

فجانب من هذه الكميات يتصل بكل من:

- الناتج القومى الاجمالى.

- الناتج المحلى الاجمالى.

- الدخل القومى الاجمالى.



- الدخل المحلى الاجمالى.
  - الصادرات التى تحققها الدوله.
  - الواردات التى تستخدمها الدوله.
  - فوائض الموازنه واتجاهاتها للتتمويه.
- ان هذا التصور لدور الدوله يعد مدخلاً هاماً فى تحديد الكميات المتداخله، سواء فى السلطه التقنيه، او فى السلطه التشريعيه، او فى السلطه القضائيه.
- ان هذا الاطار الذى اقدمه الى القارئ، هو اطار عام ابتدائى من اجل التوافق اللازم للتعايش الذى يتم بعوده دور الدوله... وهو مدخل يعتمد على عدده علوم اساسيه تم الاستناد الى مراجعها، وارجو من الله ان يوفقنى فى اعداد مزيد من المراجع القادمه بانه، والله الموفق لحسن السبيل.

د. محسنه أحمد الخضيرى



## فهرس محتويات الدراسة

الموضوع	الصفحة
مقدمة.....	5
المبحث الاول - مفهوم الدولة.....	26
اولا - ضرورة وجود الدولة.....	30
ثانيا - متطلبات وجود الدولة.....	33
ثالثا - تفاعلات دور الدولة.....	35
رابعا - ابداعات دور الدولة.....	37
خامسا - الارتقاء لدور الدولة.....	39
المبحث الثاني - لماذا دور الدولة !!؟.....	43
اولا - دور الدولة في تحقيق الامن الشامل.....	48
ثانيا - دور الدولة في تأكيد اهداف النمو والتوسع والازدياد.....	51
ثالثا - دور الدولة في تأكيد جودة الحياة.....	53
رابعا - دور الدولة في تحقيق السيادة.....	57
خامسا - دور الدولة في تحقيق العزة.....	60
المبحث الثالث - ما هي اهداف دور الدولة !!؟.....	64
اولا - تحديد المفهوم العام للقوى المهيمنة على مستوى العالم.....	68
ثانيا - رسم سياسة التعامل مع هذه القوى.....	71
ثالثا - تحقيق المكاسب الدائمة عبر تنمية المصالح.....	73
رابعا - تحسين الصورة الذهنية عن الدولة والشعب.....	76
خامسا - تحقيق فاعلية الدولة.....	78
المبحث الرابع - متى يلقى دور الدولة !!؟.....	82
اولا - امتلاك زمن وجود الدولة.....	87

الصفحة	الموضوع
90	ثانيا - تعظيم الاحساس بوجود الدولة .....
93	ثالثا - تنمية دور الدولة الفاعلة .....
96	رابعا - انشغال الدولة بتحقيق ذاتها .....
98	خامسا - حماية الدولة من ارتدادها .....
102	المبحث الخامس - اين دور الدولة ؟ .....
110	اولا - الوظائف الخاصة بالدولة .....
112	ثانيا - تغلغل الدولة فى الاعمال .....
115	ثالثا - ممارسات الدولة السلطه .....
117	رابعا - امتلاك الدولة وسائل تنفيذ سلطاتها .....
119	خامسا - تفعيل سلطات الدولة لزيادة دورها .....
124	المبحث السادس - كيف تعود الدولة ؟ .....
130	اولا - الدستور الاساسى .....
134	ثانيا - انشاء المؤسسات المتخصصة .....
135	ثالثا - زيادة عدد الافراد الذين يعملون بالدولة وزيادة لجورهم وحوافزهم ..
138	رابعا - تحسين النظرة الى العاملين بالدولة .....
141	خامسا - تحسين ممارسات الدول لدورها .....
147	المبحث السابع - ما تكاليف غياب الدولة ؟ .....
153	اولا - غياب الحلم الطموحى الاستراتيجى .....
155	ثانيا - غياب الامن القومى الشامل وانحسار الامن حتى عن الافراد ..
158	ثالثا - شيوع اعتبارات اللحظة الراهنة .....
161	رابعا - ظهور الثغرات الشخصية والقبلية .....
164	خامسا - انحسار كافة العناصر القومية واشتداد النزعة الفردية الضيقة ...

170	المبحث الثامن - ما فوائد وجود الدولة ؟
176	اولا - المحافظة على التوازن الادائى الحيوى للاقتصاد وتفعيل موارد وامكاناته
178	ثانيا - تفعيل التوازن الادائى الحركى الحسى فى الاقتصاد
180	ثالثا - اكتساب مزايا تنافسية فى الاقتصاد تقودة بقطاعاته الثلاثة الى مزيد من التقدم
183	رابعا- الوصول الى فاعلية تايديده لقطاعات الاقتصاد الثلاثة فى اطار وعى ادراكى شامل بكل من الفرص والتهديدات
186	خامسا - اكتساب فاعلية التواجد بكافة ابعاده وجوانبه ومرامية
190	المبحث التاسع - من يقوم باعادة دور الدولة ؟
195	اولا - دور الشعب فى اعاده دور الدولة
199	ثانيا - دور النخبه فى اعاده دور الدولة
201	ثالثا - دور الاعلام فى اعاده دور الدولة
203	رابعا - دور الطليعه الثوريه فى اعاده دور الدولة
206	خامساً - دور الاحزاب السياسيه فى اعاده دور الدولة
209	المبحث العاشر - ما هي فاعلية الدولة ؟
217	اولا- اهداف الفاعلية
221	ثانيا - دور الفاعلية فى تأكيد دور الدولة
224	ثالثا - مدى ارتباط الدولة وتكاملها
227	رابعا - التناسق الادائى للقطاعات الاقتصادية
228	خامساً - توظيف الفاعليه

**مطابع الدار الهندسية**  
سراي / ١٠١ - ١٣٢٢٩ - تليفون / ٢٤٢٠٣٣٦٦





## صدر أيضاً للنشر

- |                        |                                    |
|------------------------|------------------------------------|
| أ.د. محسن أحمد الخضيرى | الاستخبارات التسويقية              |
| أ.د. محسن أحمد الخضيرى | صناعة الأسواق                      |
| أ.د. محسن أحمد الخضيرى | اقتصاد الفقاعة و فقاعة الاقتصاد    |
| أ.د. محسن أحمد الخضيرى | حرب المعلومات                      |
| د. ابراهيم الأخرس      | دور الشركات عابرة القارات في الصين |
| أ.د. محسن أحمد الخضيرى | الاقتصاد الإبداعى                  |
| د. السبتي وسيلة        | تمويل التنمية المحلية              |
| أ.د. محسن أحمد الخضيرى | خصخصة المصارف والبنوك              |

Bibliotheca Alexandrina



1212951

## إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع

١٢ شارع حسين كامل سليم - أمانة - مصر الجديدة - القاهرة - ت ٢٤١٧٣٢٤٩  
 فاكس ٢٤١٧٣٢٤٩ - ص. ب. ٥٦٦٢ هليوبوليس غرب - رمز بريدى ١١٧٧١  
 Website : [www.etracpublishing.com](http://www.etracpublishing.com)  
 E-mail : [etraccomm@gmail.com](mailto:etraccomm@gmail.com)